جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة:العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

العنوان

التأمين التكافلي في الجزائر وأفاقة المستقبلية

دراسة حالة شركة" الجزاير تكافل"

من إعداد الطلبة:

✓ بريشي حمزة
✓ طارق هرنون

تحت إشراف الأستاذ:

✓ مقدمي أحمد

السنة الجامعية 2022-2023

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

نتقدم بأخلص عبارات الشكر و العرفان لكل شخص ساعدنا في انجاز هذا العمل ومساهمتهم القيمة التي أعطتنا القوة و العزيمة على الإبداع.

ونتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير والامتنان للمشرف الأستاذ الفاضل **"مقدمي أحمد"** الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه في إتمام هذا البحث.

ونشكر أيضا جميع موظفي **شركة الجزاير تكافل** باختلاف مناصبهم على مساعدتهم وتزويدنا بالمعلومات و الوثائق اللازمة كما نشكر السيدة **"تواتي ريما"** على إرشاداتها القيمة.

ولنا الشرف أن نرفع نفس عبارات الشكر و التقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه.

إهداء

الحمد لله الذي يسر لي طريق العلم،وجعلني أنهل من أحلى مشاربه،وها هي ثمرة مجهودي أضعها بين أيدي قرائنا متمنين أن يجدوا فيها مبتغاهم، وأكون من الذين تعلموا، وانتفع الناس من علمهم، أهديها إلى كل طالب راغب في المعرفة، متطلع إلى غد مشرق.

وإلى الوالدين **"جيلالي" و"مليكة"** حفظهما الله وأطال في عمرهما وأدامهما نورا لدربي،كما أشكر زميلي وصديقي في هذا العمل **"طارق هرنون"** .

تحياتي للأساتذة الأفاضل و كل الشكر و التقدير للأستاذ المشرف **"مقدمي أحمد".**

أقدم تحية خاصة لعمال النظافة بجامعة بومرداس.

و الحمد لله من قبل ومن بعد

بريشي حمزة

إهداء

الحمد لله وحتى يبلغ الحمد منتهاه، فلك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثرة عطائك.

فقد انهينا هذا العمل بعد أشهر من البحث و بهذه المناسبة أغتنم الفرصة لأهدي هذا العمل إلى من لهما الفضل في وجودي أعز و أغلى ما أملك في هذا الكون **أمي و أبي أطال الله فيعمرهما والى** أختي الوحيدة **هاجر.**

كما لا انسي أن اهدي هذا العمل إلى زميلي و صديقي في العمل **حمزة بريشي** الذي تقاسمت معه أعباء البحث.

أقدم تحياتي للأساتذة الكرام و الأستاذ المشرف **"مقدمي أحمد"**

و إلى عائلتي العزيزة وكل أفرادها وكل من أحبهم

هرنون طارق

الملخص:

من خلال هذه المذكرة أردنا أن نحيط طلبة العلم بكل الجوانب المتعلقة بالتأمين التكافلي والدوافع التي أدت إلى خلق هذا النظام، وإبراز أهميته من خلال تقديمه لخدمات التأمين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية

كما أجرينا دراسة حول أسواق التأمين التكافلي لكل من المملكة العربية السعودية وماليزيا وتونس وأسقطنا المقارنة بين هذه الأخيرة و سوق التكافل الجزائري، وتمحورت هذه المذكرة حول دارسة حالة" شركة "الجزاير تكافل"التي تعتبر الشركة الوحيدة للتأمين التكافلي في الجزائر حيث قمنا بإجراء دراسة توقعية لأهدافها الإستراتيجية خلال الخمسة سنوات القادمة.

الكلمات المفتاحية:التأمين التكافلي،التأمين التجاري، الرقابة الشرعية

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
شكر و تقدير	
الملخص	
الفهرس و المحتويات	
المقدمة	أ- ج
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
تمهيد الفصل	
الفصل الأول: المفهوم العام للتأمين التكافلي ونظم تأطيره في الجزائر	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين التكافلي	03
المطلب الأول: مفهوم التأمين التكافلي ودوافع نشأته	03
المطلب الثاني: المقارنة بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي والتحديات المنتظرة	08
المطلب الثالث:وظائف وخصائص التأمين التكافلي	15
المبحث الثاني: الآليات المتخذة لإدارة التأمين التكافلي	19
المطلب الأول:نماذج التأمين التكافلي	19
المطلب الثاني:طبيعة العلاقة بين المساهمين و المشتركين في التأمين التكافلي وكيفية توزيع الفائض التأميني	27
المطلب الثالث: تطبيقات التأمين التكافلي في البنوك الإسلامية	30
المبحث الثالث: القوانين المسنة لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر وأبرز النقائص والفرص المتاحة	33
المطلب الأول:التأمين التكافلي قبل المرسوم 21-81	33
المطلب الثاني:التأمين التكافلي بعد المرسوم 21-81	36
المطلب الثالث: النقائص والفرص المتاحة للتأمين التكافلي كتجربة جديدة في الجزائر	39
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: تطبيقات التأمين التكافلي في الجزائر و الأفاق الواعدة مقارنة بالأسواق الأخرى	
تمهيد الفصل	45
المبحث الأول: واقع و آفاق التأمين التكافلي في الجزائر ومكانته بين بعض الدول المنتهجة لهذا النظام	46
المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في الجزائر خلال الفترة(2021-2022	46

المطلب الثاني: واقع صناعة التأمين التكافلي في الدول الإسلامية و العربية	49
المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين فرع التأمين التكافلي في الجزائر و تونس	59
المبحث الثاني: آليات سير شركة الجزاير تكافل	63
المطلب الأول: تقديم شركة الجزاير تكافل	63
المطلب الثاني: النموذج المختلط (الوكالة والمضاربة) المتبع في شركة جزاير التكافل حسب مرسوم 81.21	68
المطلب الثالث: الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي	72
المبحث الثالث: الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها شركة جزاير تكافل خلال الخمسة سنوات القادمة	79
المطلب الأول: الطرق الفنية و الحسابية التي تعتمدها الجزاير التكافل	79
المطلب الثاني: التوقعات الإحصائية لشركة جزاير تكافل من سنة 2022 إلى سنة 2027	83
المطلب الثالث: توقع نشاط شركة جزاير تكافل على مدى خمس سنوات من حيث السجل التجاري المؤقت للصندوق والمشغل	86
خلاصة الفصل	92
الخاتمة	94
قائمة المراجع	98

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	إبراز نقاط الاختلاف بين النظامين.	09
2	الأرقام المسجلة لكافة فروع التأمين في الجزائر خلال فترة 2021 و 2022 و نسبة النمو المسجلة.	47
3	الجدول (رقم4):تطور التأمين في السوق السعودية حسب نوع النشاط من الفترة 2021 إلى 2022.	50
4	تفصيل توزيع رأس المال بين جميع المساهمين.	67
6	ملخص للأقسام الرئيسية خلال الخمس سنوات الأولى من النشاط.	85
7	توقعات الدخل للشركة الخاص بصندوق المشتركين.	87
8	توقعات الدخل للشركة الخاص بصندوق المشتركين.	90

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط سير نموذج المضاربة	**21**
2	مخطط سير نموذج الوكالة	**23**
3	مخطط سير نموذج الوقف	**26**
4	نسب التأمين في الجزائر حسب الفروع	**48**
5	نمو أصول التكافل سنة 2021	**53**
6	إجمالي أصول التأمين التكافلي في ماليزيا	**54**
7	نسبة أرباح التأمين التكافلي من إجمالي الأقساط في ماليزيا	**55**
8	أرباح أقساط التأمين التكافلي العام والعائلي سنتي 2020 -2021	**55**
9	تطور الحصة السوقية للتأمين التكافلي في تونس	**56**
10	حصص شركات التأمين التكافلي في تونس سنتي 2020-2021	**57**
11	الحصة السوقية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجارية في دولة تونس	**58**
12	رأس مال شركات التأمين التكافلي في تونس	**60**
13	مكانة شركات التأمين التكافلية في السوق التونسية بعد مرور 10 سنوات من نشاط.	**61**
14	نسب توزيع الأقساط حسب الفروع في تونس	**62**
15	الهيكل التنظيمي لشركة الجزاير تكافل	**65**
16	مقارنة بين رأس مال الشركة و بعض الشركات العمومية الكبرى	**67**
17	النموذج المختلط المتبع في شركة "الجزاير تكافل".	**72**
18	طريقة توزيع أرباح الصندوقين	**80**
19	كيف يكون القرض الحسن في حالة وجود العجز	**82**

المقدمة

المقدمة:

يعتبر التأمين من الحاجيات الأساسية للفرد والجماعة، فحياة الإنسان لا تكاد تخلو من المخاطر التي قد تصيبه في شخصه أو ملكه كالكوارث الطبيعية أو التعرض للسرقة وغيرها.... وبالتالي كان مجبرا عليه البحث عن حلول تؤمنه منها وتخفف عنه هذه الخسائر من خلال جبر الأضرار عند تحقق هذه المخاطر فتم اللجوء إلى التأمين وكان أول عقد تأميني سنة 1347 بايطاليا والمتمثل في عقد تأمين بحري.

وعلى هذا الأساس يعتبر التأمين المحرك الأساسي لدعم النشاط الاقتصادي،وهو القاطرة الأمامية الدافعة لعجلة التنمية المستدامة من خلال تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وعليه عمدت الدول على تأسيس منظومة تأمينية قوية من خلال سن قوانين تشريعية وضبط آليات عامة تؤطر الخدمات التأمينية،فكان التأمين التجاري من المعاملات المهمة في مجال التأمين الداخلي و الخارجي التي اعتمدت لتمويل السياسة المالية الوطنية،ومما لا ريب فيه أن الايطار النظري للتأمين التجاري يرتبط بالتوجه العام للفكر و التوجه الثقافي للمجتمعات وبالتالي فان هذا النوع من التأمينات واجه عدة أراء و انتقادات نابعة من صميم المجتمع، ومن هذا المنطلق ظهر نوعا أخر من التأمينات يعرف بالتأمين التكافلي المبني وفق الفكر الإسلامي.

وفي سنة 1977 كانت البوادر الأولى لظهور التأمين التكافلي كفكرة مكملة ومعززة لفكرة الصيرفة الإسلامية أو البنوك الإسلامية،حيث تأسست أول شركة تأمين بدولة السودان من قبل بنك فيصل الإسلامي،وما ميز التأمين التكافلي عن التأمين التجاري كونه يتوافق مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يقوم على مفاهيم التبرع والتعاون والمساعدة كما أن في هذا النوع من التأمين يتم التعامل مع الاشتراكات الواردة من المشتركين بنية التبرع واستخدامها لإنشاء صندوق للوفاء بالالتزامات، كما أنه لم يغير القاعدة الأساسية التي يسير بها التأمين التجاري بل استحدث وحذف بعض التجاوزات في المعاملات التي حرمها الله تعالى ومع التطورات وإقبال الناس الكبير على هذا النوع من التأمين تم انفصاله عن البنوك الإسلامية وتأسست العديد من الشركات المستقلة على مستوى العالم،وفي سنة1984 تم صدور أول قانون خاص ينظم التأمين التكافلي عالميا "**قانون التكافل**"بماليزيا .

ولم يلقى موضوع التأمين التكافلي كبديل شرعي للتأمين التجاري قبولا على مستوى العالم العربي والإسلامي فقط وإنما رحبت به حتى المجتمعات الغربية مثلا إنجلترا ولكسمبورج وحتى الولايات المتحدة الأمريكية وهو في وتيرة نمو قوية وأفاق مزدهرة.

وفي الجزائر مع الأسف لم تكن هناك شركات تأمين تكافل مستقلة عكس الجارة تونس التي كانت سباقة لتبني هذا النظام،بالرغم من وجود نوافذ للتأمين التكافلي تمارسها بعض شركات التأمين التجاري إلا أنها لم تعطي صورة حقيقية للتأمين الإسلامي إلى غاية ديسمبر 2022 تم تأسيس شركة "**الجزاير تكافل**" كأول شركة عمومية مستقلة للتأمين التكافلي.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أفاق صناعة التأمين التكافلي في الجزائر كبديل للتأمين التجاري بعد صدور المرسوم التنفيذي21. 81؟

1-الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتأمين التكافلي و ما هي أبرز النماذج و الآليات المنظمة له ؟
- كيف ستكون صناعة التأمين التكافلي في الجزائر مقارنة بأسواق دول أخرى من جهة و دراسة حالة جزاير تكافل من جهة أخرى؟

2-الفرضيات:

- سمحت نماذج الوكالة و المضاربة و الوقف بالإضافة إلى النموذج المختلط من جعل التأمين التكافلي بديلا شرعيا للتأمين التجاري.
- تعتبر السوق الجزائرية سوقا واعدة في مجال التأمين التكافلي خاصة بعد نجاحه في العديد من الأسواق العربية و الإسلامية منها تونس و لذلك سعت الجزائر لتنظيمه عبرالمرسوم التنفيذي 81.21 مما سمح بتأسيس عدة شركات منها جزاير تكافل.

3-دوافع الدراسة:

بعد دراستنا لموضوع التأمين التكافلي و التعمق فيه و بعد أبحاث عديد وجدنا أن موضوع التأمين التكافلي من المواضيع التي لم يتم التطرق لها كثير خاصة في الجزائر باعتباره جديدا والعديد من الناس يجهلونه لا يستعطون التفرقة بينه وبين التأمين الكلاسيكي،و بعد اطلاعنا على صناعة التأمين التكافلي في الدول الأخرى خاصة منها الإسلامية مثل دولة ماليزيا والسعودية تبين لنا أهمية هذا النوع من التأمين كونه يمثل الأغلبية من الحصص السوقية في هذه الدول التي تعتبر من الدول التي تمتلك اقتصاديات كبيرة،وكون الجزائر دولة مسلمة وأغلبية شعبها مسلم و بعد تحريم العديد من العلماء و الباحثين للتأمين التجاري لما فيه من ضياع الحقوق لأصحابها كان لابد من أن تتخذ الجزائر أول خطوة في هذا المجال و البداية كانت بإطلاق نظام الصيرفة الإسلامية عبر فتح شبابيك و بنوك إسلامية داخل البنوك التجارية كل هذا كان يجب أن يتبعه إطلاق التأمين التكافلي وذلك بتأسيس شركة "الجزاير تكافل" (الأضرار) و الجزائر المتحدة (العائلي).

4-صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي صادفناها عند إعداد هذه المذكرة نذكر منها:

- قلة المراجع المتعلقة بالتأمين التكافلي بعضها قديم لا يمكن الاعتماد عليها.
- نقص معطيات و أرقام على التأمين التكافلي في الجزائر وصعوبة استخراجها.باعتبار سنة 2022 هي سنة الانطلاق لهذا النظام في الجزائر و معظم التقارير لهذه السنة لم تصدر بعد.
- حداثة شركة "الجزاير التكافل" في الوقت الحالي التي هي محل دراسة مما يجعل من الصعب معرفة مكانتها بين بقية الشركات و اعتمادنا على تقارير و دراسات مستقبلية لها .

5-أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في:

- يعتبر قطاع التأمين من أهم المواضيع التي تلقي اهتمام الباحثين كونه نظام يرتبط باقتصاديات الدول.
- يعتبر التأمين التكافلي أداة مهمة لتطوير الاقتصاد الوطني بفضل الاستثمارات التي يديرها.

6-**أهداف البحث:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- عرض الجانب النظري لنظام التأمين التكافلي، ومقارنته مع التأمين التجاري.
- تبيان الآليات التي يسير بها التأمين التكافلي من خلال النماذج الأربعة المتبعة.
- محاولة إيضاح دور التأمين التكافلي في الاقتصاد الوطني.
- إسقاط مقارنة بين التأمين التكافلي في الجزائر و الجارة تونس.
- محاولة تقديم نظرة مستقبلية لتطور التأمين التكافلي في شركة "الجزائر تكافل" خلال السنوات الخمس القادمة.

7- **حدود البحث:** للدراسة حدود موضوعية، مكانية، وأخرى زمنية تتمثل في ما يأتي:

- الحدود الموضوعية:تم التطرق إلى موضوع التأمين التكافلي في الجزائر و أفاقه المستقبلية – دراسة حالة شركة "الجزاير تكافل".
- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى شركة "الجزاير تكافل" "وكالة زرالدة".
- الحدود الزمنية:اقتصرت هذه على دراسة حالة شركة "الجزاير تكافل" من خلال الإحصائيات المتعلقة بالإنتاج و التعويضات والسوق لسنوات الخمس القادمة 2027/2022.

8-**الدراسات السابقة:**

- **الدراسة الأولى** : دراسة (عبد الكريم جده ،محمد لزول) بعنوان أثر تطوير منتجات التأمين التكافلي على الثقافة التأمينية الجزائرية،مقال من مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16/ العدد :01 سنة 2021،حيث تهدف الدراسة إلى تبيان تطوير منتجات التأمين التكافلي في الجزائر ودورها في حل مشكلة ضعف ثقافة التأمين في الجزائر و أيضا تبيان أن منتجات التأمين التكافلي تخضع إلى نفس مراحل تطوير المنتج التأميني بصفة عامة بشرط أن يكون فيه التقيد بضوابط الشرعية الإسلامية.
- **الدراسة الثانية:** دراسة(عباس كريمة) بعنوان التأمين التكافلي في الجزائر . دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 21 .81، مقال من مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 33/ العدد 03،سنة 2022،تهدف الدراسة إلى إبراز النظام القانوني للتأمين التكافلي في الجزائر باعتباره نوعا

مستحدثا من أنواع التأمين، ظهر كبديل للتأمين التجاري و عمل المرسوم التنفيذي 81.21 على إزالة الغموض من هذا النوع من التأمينات فاتحا بذلك مجال أمام المستثمرين الراغبين في العمل بمجال التأمين التكافلي بتأسيس شركات التكافل، كما منح الشركات التقليدية الفرص لممارسة هذا النوع من التأمينات عبر فتح نوافذ وذلك لسعي السلطات العمومية للنهوض بقطاع التأمينات من خلال تنويع المنتجات .

- **الدراسة الثالثة:**دراسة(د- موسى مصطفى القضاة)، ندوة بعنوان مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية،الجامعة الإسلامية العالمية الأردن، خلال فترة 26/25 افريل2011،تناولت الدراسة المفاهيم الشاملة حول التأمين التكافلي و الأدلة الشرعية من جوازه وتناولت الدراسة أيضا إبراز الصيغ التي يقام على أساسها التأمين التكافلي و آليات تطبيقها وفقا للشريعة الإسلامية و طرق توزيع الفائض التأميني و الجهات المستفيدة منه.
- **الدراسة الرابعة:** دراسة (يوسف بن عبد الله الشبيلي) بعنوان التأمين التكافلي من خلال الوقف ملتقى التأمين التعاوني للهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل سنة 2009، تناولت الدراسة البنية العامة للتأمين التكافلي من خلال صيغة الوقف و ذلك من خلال دراسة الأحكام الشرعية المتعلقة بصندوق الوقف والتكييف الشرعي للعلاقة بين حملة الوثائق و الصندوق و العلاقة بين الصندوق و شركة الإدارة بالإضافة إلى معرفة ملكية أموال صندوق الوقف.

9- منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الاستنباطي و الارستقراطي.

10-هيكل البحث:

بغرض الإحاطة بكل جوانب البحث قمنا بتقسيمه إلى مقدمة وفصلين وخاتمة،وتضمن كل فصل على ثلاثة مباحث،تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التأمين التكافلي وطرق تنظيمه في الجزائر كمدخل من خلال ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول للمفاهيم الأساسية للتأمين التكافلي والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الآليات المتخذة لإدارة التأمين التكافلي،أما المبحث الثالث فسلطنا الضوء حول القوانين المسنة لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر وأبرز النقائص والفرص

المتاحة،بالنسبة للفصل الثاني خصصناه لتطبيقات التأمين التكافلي في الجزائر والأفاق الواعدة مقارنة بالأسواق العربية و يحتوي على ثلاثة مباحث في المبحث الأول قمنا بدراسة واقع التأمين التكافلي في الجزائر خلال الفترة من 2021 إلى 2022 بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بتقديم لمحة شاملة حول شركة الجزاير تكافل أما المبحث الثالث قمنا بدراسة للأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها شركة الجزاير تكافل خلال السنوات الخمس القادمة.

الفصل الأول

المفهوم العام للتأمين التكافلي ونظم تأطيره في الجزائر.

تمهيد:

يعتبر التأمين التكافلي حديث الولادة في الجزائر وتم تبنيه نظرا للعديد من الشوائب التي تتنافى مع التوجه الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري ومقاصد وأصول الشريعة الإسلامية وفق نظام التأمين التجاري الأمر الذي دفع بالباحثين والمفكرين الاقتصاديين للبحث عن حلول لمعالجة هذه النقائص فتم التوصل إلى التأمين التكافلي كبديل شرعي للتأمين التجاري.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل سوف نوضح جميع الجوانب المتعلقة بهذا النظام من حيث آليات العمل والقوانين المنظمة له في الجزائر و البداية سوف تكون حول المفاهيم العامة للتأمين التكافلي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين التكافلي

يتمتع التأمين التكافلي بمجموعة من الخصائص تميزه عن التأمين التجاري كتحريم المعاملات الربوية وغيرها من التجاوزات التي تتنافى مع أصول الشريعة الإسلامية،حيث أن التأمين التكافلي لم يغير في الأسس التي بني عليها التأمين وإنما وضع ضوابط وصيغ تنظيمية موفقة.

المطلب الأول:مفهوم التأمين التكافلي و دوافع نشأته

إن العامل الأساسي لتطبيق فكرة التأمين التكافلي هو معالجة بعض الشوائب في المعاملات وبالتالي يصبح التأمين التكافلي المنافس المباشر للتأمين التجاري، كما أن الأموال التي يساهم بها المشتركون تساهم في الدورة الاقتصادية بفضل الاستثمارات التي تقوم بها.

الفرع الأول: دوافع تبني التأمين التكافلي

مع التطور الحاصل في مجال التأمينات أفرزت لنا عدة توجهات الداعية إلى معالجة العديد من السلبيات التي وقع فيها التأمين التجاري سواء من الجانب الاقتصادي أو من الجانب الثقافي و الاجتماعي.

أولا/ الجانب الاقتصادي

إن عدم مراعاة شركات التأمين التجارية لمصالح الزبائن من أهم السلبيات التي يمكن ذكرها من هذا الجانب حيث يقوم المؤمن له بدفع الأقساط دون أن يتعرض للخطر و هو ما ينتابه شعور أن الأقساط التي دفعت دون مقابل،بالإضافة إلى قيام بعض الشركات برفع الأقساط دون مبرر للمؤمن وقد لا تكون مناسبة للأخطار و هو ما سبب عبئ مالي لا يستطيع سداده بالإضافة إلى أن الدراسات تشير و تؤكد أن البديل الشرعي الذي تقدمه شركات التأمين الإسلامية يشهد نموا و تطورا كبيرا و متزايدا خاصة مع نجاح تجربة التأمين التكافلي و اكتساحه أسواق التأمين في الدول الإسلامية حيث توجد مئات من شركات التأمين التكافلي أغلبها نجدها في دول الخليج العربي بالإضافة إلى ماليزيا التي تعتبر من أهم التجارب الناجحة في الصناعة المالية الإسلامية بصفة

عامة و التأمين التكافلي بصفة خاصة[1] بالإضافة إلى أن عدد شركات التأمين الإسلامية تنمو بنسبة لا بأس بها سواء على مستوى إنشاء شركات جديدة أم على مستوى افتتاح فروع جديدة للشركات القائمة،و أيضا نمو القطاع المالي الإسلامي حيث بلغ حجم السوق المالي الإسلامي 260 مليار دولار أي ما يعادل 20 % من القطاع المالي الإسلامي العالمي.

ثانيا/ الجانب الديني

أما من الجانب الديني فقد ظهرت لنا العديد من التجاوزات الشرعية التي أدت إلى حرمة التأمين عند الكثير من علماء الدين الإسلامي نذكر منها :

1-**الغرر**: حيث يدفع المؤمن له مالا نظيرا أن يكون له مقابل يأتي على أمر غير محقق الوجود.

2-**الربا:** تتمثل الشبهة في قيام أولا شركات التأمين في استثمار أموالها في قنوات استثمار ربوية، و قد يحصل المؤمن له على مبلغ تعويض يكون أكبر من القسط الذي دفعه و هذه الزيادة تعتبر ربا بأنواعها.[2]

3-**الجهالة:** تتمثل الشبهة عند التعاقد حيث يجهل المؤمن له ما إذا سيحصل على مبلغ التأمين أم لا، كما أن المؤمن و المؤمن له يجهلان مقدار التعويض، أي الإقبال على أمر مجهول العاقبة.

4-**المقامرة و المراهنة:** حيث هناك احتمال الكسب و الخسارة ،مثل أن يقوم المؤمن له بدفع قسط معين أملا في أن يحصل على قيمة أكبر في المستقبل،وهذا شكل من أشكال المراهنة.[3]

إن هذه السلبيات كانت من الدوافع التي أدت إلى ابتكار منتجات إسلامية جديد في التأمين التكافلي تكون ملائمة للشريعة الإسلامية و معالجة لسلبيات التأمين التجاري خاصة مع ارتفاع معدلات

---

[1]- هاني دويدار، **جديد في مجال التأمين و الضمان في العالم العربي**، منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة1، لبنا (بيروت)، 2007،الصفحة(249).

[2]. صفية احمد أبوبكر،ورقة **مؤتمر بعنوان التأمين التكافلي رؤية مستقبلية**، جامع أسيوط مصر،المؤتمر العلمي الدولي حول دور تمويل الإسلامي غير الربحي (زكاة و الوقف في تحقيق التنمية مستدامة بدون سنة المؤتمر ،أسيوط،مصر.

[3] - مولاي خليل،**ورقة بحثية بعنوان (التأمين التكافلي الإسلامي الواقع الأفاق)**،المركز الجامعي غليزان،الجزائر ،الصفحة (4،5).

النمو السكاني في العالم الإسلامي،كما أنه يغلب على التركيبة السكانية للعالم الإسلامي فئة الشباب المثقفين بالإضافة إلى نمو القطاع المالي الإسلامي.[1]

الفرع الثاني: البداية الأولى للتأمين التكافلي

إن أول فكرة لعقود التأمين التكافلي الإسلامي كانت في السودان من خلال بنك فيصل عام 1979 بعد أن اتفق الجميع على حرمة التأمين التجاري وإقرار التأمين التكافلي كبديل له كان لابد من تطوير التعاملات، فبذلت على مدار السنوات الماضية جهودا كبيرة تكللت بالنجاح ونتج عنها تأسيس عدة شركات تتعامل وفق الشريعة الإسلامية.

أولا/ العامل الأساسي لانطلاقة التأمين التكافلي و أشهر الشركات

ومن أهم العوامل التي أدت إلى إنشاء شركات التأمين التكافلي هي محاربة الجشع والاستغلال التي مارستها شركات التأمين التجاري التي يعتبر الربح أكبر أهدافها بالإضافة إلى إلزامية التأمينات كالتأمين على السيارات وتأمين أصحاب العمل على حياة العمال والتأمين على بعض البضائع المستوردة كل هذا تسبب في تأسيس شركات التأمين التكافلي،وقد كان للمصارف دورا فاعلا في تأسيس هذه الشركات ودعمها وإنجاحها، فنجد منهم شركات منبثقة من المصارف الإسلامية.[2]

ثانيا/من أشهر شركات التأمين التكافلي:

1- شركة التأمين الإسلامي في السودان التي ظهرت من قبل بنك فيصل الإسلامي سنة 1979.

2- الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إياك) والتي تأسست سنة 1979 من قبل بنك دبي الإسلامي.

3- الشركة الوطنية للتأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية التي تأسست سنة 1985 وهي شركة حكومية بالكامل.

---

[1] – كريمة عمران، **مجلة العلوم الإنسانية، مقاربة اقتصادية لاستبعاد الغرر و الربا من عقود التأميني التعاوني**، العدد 23 بدون سنة 2011، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الصفحة 392-399.

[2] – مولاي خليل، **ورقة بحثية بعنوان التأمين التكافلي الإسلامي واقع وأفاق**، مرجع سبق ذكره، الصفحة(5، 6).

4-شركة التأمين وإعادة التأمين في البحرين والتي ظهرت سنة 1985.[1]

الفرع الثاني: تعريف التأمين التكافلي:

أولا/التعريف العام للتكافل:

إن أصل كلمة التكافل في **اللغة** يأتي من كلمة كفالة، وهي الضمان للديون أو الالتزام بالحفظ والرعاية، ومقتضى صيغة التكافل هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر وأن كل واحد منهم ضامن للأخر.

أما **اصطلاحا** يقصد بالتأمين التكافلي:هو عقد يتبرع بموجبه مجموعة من الأشخاص(المشتركين) لبعضهم بمبلغ مالي (قسط التأمين) في سبيل التعاون لجبر الأضرار ومواجهة الأخطار الموجودة في العقد والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه وتتولى شركات التأمين إدارة عمليات التأمين(كوكيل بأجر معلوم) واستثمار أموال هيئة المشتركين نيابة عنهم مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال.[2] وهو نوعان:

1- التأمين التكافلي العام: يقوم هذا النوع على تأمين أضرار الأشخاص التي قد تصيب ممتلكات وأموال الأشخاص الطبيعيين و المعنويين مدته قصيرة تتراوح بين 9 أشهر وسنتين[3].

2- التأمين التكافلي العائلي:عند تحقق الخطر الجسماني بسبب حادث ينجم عنه العجز أو الوفاة يقوم بمنح مساعدات مالية للمشتركين وعائلاتهم حيث كون هذا النوع من التأمين مدته طويلة الأجل.[1]

---

[1] - أحمد سالم ملحم،**التأمين الإسلامي (دراسة شرعية تبين التصور لتامين التعاوني و ممارسته العلمية في شركات التامين الإسلامية**،دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة 1،الأردن /عمان، 1433. 2012، الصفحة29.

[2] . موسى مصطفى القضاة،**ورقة ندوة بعنوان:حقيقة التأمين التكافلي،ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي و التقليدي بين الأسس النظرية و التطبيقية**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة فرحات عباس، افريل 2011

[3] - علي محي الدين لقره داغي، **التأمين التكافلي الإسلامي**، دار البشائر الإسلامية، بيروت 2011، الصفحة 398.

ثانيا/تعريف التأمين التكافلي باعتباره نظام:

يعرف بأنه قيام مجموعة من الأشخاص بالتكافل فيما بينهم في تحمل الضرر الذي يصيب أحدهم أو أكثر وذلك بدفع تعويض مناسب للمتضرر من خلال ما يتبرعون به من أقساط. فهو اشتراك مجموعة من الناس في إنشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا إذا أصابه حادث معينا.[2]

ثالثا/تعريف التأمين التكافلي باعتباره عقدا:

يعرف بأنه اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين، وشخص طبيعي أو قانوني على قبوله عضوا في هيئة المشتركين والتزامه بدفع قسط معلوم على سبيل التبرع منه ومن عوائد استثماره لأعضاء هذه الهيئة ،على أن تدفع له الشركة نيابة عن هذه الهيئة من أموال التأمين التي تجمع منه ومن غيره من المشتركين التعويض عن الضرر الفعلي الذي قد يصيبه من جراء وقوع الخطر المؤمن ضده أو مبلغ التأمين في التأمين التكافلي على الأشخاص،على النحو الذي تحدده وثيقة التأمين ويبين أسسه النظام الأساسي للشركة.

رابعا/التعريف الاقتصادي للتأمين التكافلي:

هو نظام تكافلي لا يقوم على مبدأ الربح كأساس،بل يهدف إلى تفتيت أجزاء المخاطر وتوزيعها على مجموعة المشتركين عن طريق التعويض الذي يدفع إلى المشترك المتضرر من مجموعة حصيلة اشتراكاتهم، وذلك طبقا لنظام الشركة والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

خامسا/ بعض التعريفات الأخرى التي تم ذكرها في التأمين التكافلي:

---

[1]– مها محمد زكي علي، **أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة**، العدد17، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، يناير 2017، الصفحة 907.

[2]– يوسف بن عبد الله الزامل، **الشركات التأمينية التجارية التعاونية: نحو اتجاهات بديلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 04 ،الصفحة 65.

1- هو عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون أنفسهم هيئة المشتركين يتعرضون لخطر أو أخطار معينة يقومون بتعويض الذي تحقق له الخطر عن الضرر الناتج من وقوعها وذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين على سبيل التبرع يسمى القسط أو اشتراك.[1]

2- وكذلك يعرف التأمين التكافلي بأنه تغطية تأمينية تضامنية لأنه عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل والتضامن في حال وقوع الخطر المؤمن منه. انطلاقا من هذه التعريفات نستنتج أن للتأمين التكافلي عدة مسميات أخرى ذات روابط مشتركة نبينها فيما يلي لكي نوحد المصطلحات:

1- **التأمين التعاوني ألتشاركي:** وذلك لتعاون وتشارك مجموعة أعضائه في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن عليها التي قد تلحق بأحد منهم.

2- **التأمين التبادلي:** لاجتماع صفة المؤمن و المؤمن له في كل عضو من أعضاء هيئة المشتركين في هذا النوع من التأمين ليتبادلوا فما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحد منهم نتيجة تحقق الخطر المؤمن عليه في وثيقة التأمين.

3- **التأمين الإسلامي:** وذلك لكونه يتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وللتميز بينه وبين التأمين التجاري. [2]

المطلب الثاني: المقارنة بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي والتحديات المنتظرة

من خلال المقارنة بين النظامين نجد هناك العديد من الاختلافات الجوهرية دراستها فيما يلي:

الفرع الأول: المقارنة بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي

أولا/ أبرز نقاط الاختلاف

[1]- موسى **مصطفى القضاة**، مرجع سبق ذكره الصفحة 03.

[2]- معوش محمد أمين،**(متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ماليزيا, السعودية، الإمارات العربية المتحدة)،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية**،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة سطيف،الجزائر، 2020/2019، الصفحة 05.

الجدول (رقم 1): إبراز نقاط الاختلاف بين النظامين

عنصر المقارنة	التأمين التقليدي	التأمين التكافلي
1-مصدر التشريع	يستمد أحكامه من القوانين الوضعية.	يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية.
2-الأساس الفقهي والقانوني	المعاوضة الاتفاقية بين قسط التأمين ومبلغ التأمين كالتزامات متقابلة.	التبرع بقسط التأمين أي الاشتراك لهيئة المشتركين.
3-الغرر	مصنف من ضمن عقود الغرر.	الغرر لا يؤثر في عقود التبرعات.
4-الربا	يمكن أن يشمل على أسعار فائدة ربوية.	يتم استثمار الأموال طبقا أحكام الشريعة وهيئة الرقابة الشرعية.
6-الحسابات	حساب واحد يكون احتياطي خاص بالمؤمن لهم ورأس المال الذي يدفعه المؤسسون.	تمسك الشركة حسابين منفصلين احدهما لأموال التأمين وعوائدها وأخر للمساهمين,
7-استثمار الأقساط المرحلة	تستثمر في قنوات ربوية ولصالح المؤمن	تستثمر في قنوات شرعية أمنة لصالح صندوق المشتركين وللمؤمن نسبة نظير الإدارة
8-من يتحمل التعويضات	تتحملها الشركة بناء على العقد	يتحملها جميع المشتركين من أموالهم
9- التأخر في سداد الأقساط	يمكن حساب فوائد على التأخر في السداد.	لا يمكن حساب فوائد على التأخر في السداد من الناحية الشرعية.
10-الفائض التأميني	يوزع الفائض التأميني على المساهمين فقط باعتباره حقا خالصا لهم لأنهم يمتلكون الأقساط ويدفعون التعويضات.	يستفيد منه المشتركون في التامين طبقا لأسس التوزيع المنصوص عليها في نظام الشركة بعد حجز جزء كاحتياطي يكون ملكا للمشتركين في صندوق التكافل وحجز جزء لشركة الإدارة كوكيل أو كمضارب ويكون حقا للمساهمين.
11-العجز التأميني	يتحمله حملة الأسهم أنفسهم كجزء من التزاماتهم تجاه حملة الوثائق.	يتحمله المشتركون في صندوق التكافل وقد يحصلوا على قرض حسن من رأس المال ويسدد فور ورود فوائض تأمينية مستقبلية.

المصدر:،قميري حجيلة ،أوكيل نسيمة، **مجلة الميادين الاقتصادية،واقع تأمينات الأشخاص في الجزائر في ظل انتشار وباء كوفيد 19**، العدد1،،2020، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،الصفحة 141.

ثانيا/ أوجه التشابه بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي

يتشابه التأمين التكافلي مع التأمين التجاري في العديد من النقاط من ناحية الشكل القانوني وفي طريقة تقدير الأخطار و الاشتراكات تسير وفق النظام التجاري كما أن عملية إعادة التأمين حافظت على نفس النمط في كيفية توزيع الأخطار على شركات التأمين الأخرى وفي هذا الجدول سوف نعرض أهم نقاط التشابه بين النظامين:

1- **الغرض العام:**هو تحقيق هدف نظام التأمين،وهو تفتيت الأضرار الناشئة عن المخاطر لتخفيف العبئ عن المصاب بها.

2- **الشكل القانوني للشركة:**هي شركة مساهمة عامة، تقدم خدمة التأمين بعد أن يقوم مؤسسون تأسيسها برأس مال يدفعه المساهمين فيها وهي التي يمتلك الأقساط في الأول (التجاري)،وهي التي تدير صندوق التكافل وتستثمر أمواله في الثاني (لإسلامي).

3- **الأسس الفنية والإحصائية:** يتم استخدام نفس الأسس الفنية والإحصائية(العلمية) في تقدير الأخطار المطلوب التأمين منها، وتقدير مبلغ الأقساط أو الاشتراكات مع وجود إعادة التأمين في التأمين التجاري والتأمين الإسلامي.

4- **شروط وصياغة الوثائق:** تتشابه الشروط وطريقة صياغة الوثيقة،مادام أن الشروط مقبولة شرعا،ومن ذلك مثلا الاستثناءات (التحمل)،وغالبا ما يقتصر الفارق على نصوص وتعريفات التكافل،مع خضوع القانون الحاكم لعدم مخالفته للأحكام الشرعية.

5- **أنواع التأمين العامة:** يتنوع التأمين عموما إلى: التأمين على الأشياء (ضد الأضرار التي تلحقها)، والتأمين على الأشخاص (التأمين لحالة الوفاة- التأمين لحالة العجز أو (الإصابات).[1]

[1]- حمدي نعيمة،حاوشين ابتسام، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،أوجه التشابه بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي**، العدد 02، سنة 2019، كلية الاقتصاد ،جامعة البليدة 2. الجزائر، الصفحة 108.

الفرع الثاني: تحديات صناعة تأمين التكافلي في العالم

إن المصداقية الشرعية تعتبر المنطلق الأساسي للكفاءة الاقتصادية في التأمين التعاوني الإسلامي و هذا يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه هذه الصناعة في الوقت الحالي و مستقبلا من خلال مراعاة ما يلي:

أولا /التحديات الفنية

1-إزالة الغموض عن شرعية التأمين التعاوني الإسلامي:

وذلك من خلال تبيان الأسس التي يستند عليها والمتمثلة في شرعيته و الضوابط الشرعية الحاكمة له، فيما يتعلق بالإشكالات المتعلقة بصناعة التأمين التكافلي، سواء من حيث الكيفية الشرعية للعلاقة التعاقدية بين أطرافه و الفوائض التأمينية وتكوين المخصصات و الاحتياطات و إعادة التأمين و غيرها و ما يستجد من إشكاليات في هذا الشأن.

2-إنشاء و تطوير بنية تشريعية ملائمة لصناعة التأمين التكافلي

فليس من المعقول لدول إسلامية أن تبني تشريعاتها بالتأمين التقليدي ووضع معوقات أمام التأمين التكافلي لذلك وجب تكوين بنية تشريعية متكاملة تتيح له الانطلاق سواء فيما يتعلق بالتشريع القانوني لنظام التأمين أو النظام المالي أو القضائي و غيرها .

3-تفعيل دور الرقابة الشرعية في صناعة التأمين التكافلي

من خلال فعالية و كفاءة الهيئات الرقابية الشرعية داخل شركات التأمين التكافلي والخروج بها من نطاق المستشار الشرعي أو الرقابة اللاحقة إلى الرقابة السابقة و ملازمة كافة العمليات التأمينية.

4- توحيد المصطلحات الفنية و توحيد الكفاءات و الكوادر البشرية

كما تتجسد التحديات الفنية للتأمين التكافلي ضرورية في مجال التأمين التكافلي بالإضافة إلى وجوب و تطوير و ابتكار منتجات التكافل و إعادة التكافل و العمل على تطوير استراتيجيات التسويق و الترويج.[1]

---

[1]- بونشادة نوال ،بوجلال أنفال، **معارف مجلة دولية محكمة ،مستقبل صناعة التأمين التكافلي على ضوء التحفظات الشرعية**،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، العدد 23، ديسمبر 2017، الصفحة (304.303).

5- محدودية مجالات الاستثمار لأموال التأمين

وهي من التحديات التي تواجهها شركات التأمين الإسلامية و هذا يعود لطبيعة عمل الشركات و خصوصياتها فهي شركات إدارة أعمال التأمين لصالح المستأمنين بالدرجة الأولى وليست شركات تمويل الاستثمار كالمصارف الإسلامية و قيامها باستثمار أموال المساهمين من أموال الصندوق التكافلي يعتبر نشاطا تبعيا، وهذا يؤثر سلبا على صناعة التأمين التكافلي الإسلامي يجعل الإقبال على الاستثمار غالبا ما تكون متواضعة.

6-ضعف الوعي التأميني

كما أن زيادة الوعي التأميني بين الأفراد و المؤسسات التي تتعامل مع شركات التأمين الإسلامي من التحديات الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار و المتمثلة في ما يلي:

أ- اعتبار التعامل مع التأمين بالأمر الثانوي

حيث يعتبر التأمين من عمليات الحياة وانتشار هذه الفكرة يجعل الإقبال على التأمين دون المستوى المطلوب لنجاح صناعة التأمين التكافلي وعدم إدراك عدد كبير من الأفراد و المؤسسات التي تحتاج إلى التأمين للفروق الجوهرية التي تبين طبيعة عمل شركات التأمين الإسلامي بمقتضى عقد التأمين التعاوني،حيث يظنون أن شركات التأمين الإسلامية لا تختلف عن الشركات التجارية إلا في التسمية حيث لم تتبلور في أذهان هذه الفئة على الفكرة الصحيحة للتأمين الإسلامي.

ب-ضعف تسويق معظم شركات التأمين الإسلامي

بسبب عدم توفر أعداد الكافية من المؤهلين لتسويق صناعة التأمين الإسلامي كمنتج جديد في الأسواق و الذي يتطلب قناعة بفكر التأمين إسلامي ومعرفة بحقيقته والقدرة على توصيل المعلومة المراد تسويقها وأيضا ضعف الوازع الديني لدى بعض العاملين في قطاع تسويق التأمين وسيطرة النزعة المادية لذلك فهم يجمعون في أعمالهم بين التأمين التقليدي و التأمين التكافلي لأن غايتهم من التسويق المكاسب المادية.[1]

[1]. أحمد سالم ملحم،**كتاب التأمين الإسلامي** ،مرجع سبق ذكره،الصفحة (199.198).

ثانيا/التحديات النظامية

ومن بين التحديات المهمة التي يسعى إليها نظام التأمين التكافلي هو خلق شركات إعادة التكافل للاستغناء بصفة كلية عن التأمين التجاري وبذلك تبقى الأموال توزع داخل قنوات التوزيع المشروعة.

1- تعريف إعادة التكافل

عرف إعادة التأمين التكافلي بأنه عبارة عن عملية نقدية تساعد الشركات في تغطية الأخطار حيث تقوم بتحويل الكل أو الجزء من مخاطر صندوق التأمين التكافلي عن طريق إدارة الشركة إلى محفظة إعادة التأمين لدى إدارة شركة أخرى وبمعنى أخر تنازل شركة التأمين التكافلي نيابة عن صندوق المشتركين لشركة أخرى قابلة لإعادة التكافل عن جزء من الأخطار المكتتب بها والتي تتجاوز الطاقة الاستيعابية لصندوق المشتركين أو أن يتم التنازل بجزء من هذه الأخطار مقابل أن تتعهد شركة التأمين بدفع التعويض الخاص بها عند تحقق الأخطار هذا يكون وفقا لعلاقة تعاقدية بين الطرفين مراعاة للضوابط الشرعية.[1]

2- الطرق المستخدمة من قبل شركات إعادة التكافل لتغطية مخاطر شركات تأمين التكافل:

أ- **إعادة التكافل الانتقائية:** بموجبها تقوم شركات التكافل بعرض الخطر لشركات إعادة التكافل بصورة منفردة فيها جميع المعلومات ثم يقوم المعيد بالقبول أو من عدمه.

ب-**إعادة التكافل الشاملة:** تقوم شركات إعادة التكافل بقبول جميع الأخطار في نطاق الاتفاقيات المبرمة.

ج- **إعادة التكافل على أساس الوكالة الخالصة**

تقوم شركات إعادة التكافل بإدارة صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر ويوكل شركة إعادة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق مقابل أجرة الوكالة.

د-إعادة التكافل على أساس الوكالة المعدلة:

[1]- صفاء إسماعيل وسمي و نوري عقيل طاهر، **ورقة مؤتمر بعنوان إعادة التأمين التكافلي،المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر**، كلية القانون ،جامعة أهل البيت الصفحة (04).

في هذه الحالة يشترك معيد التكافل و شركة التكافل في الفائض التأميني حيث يسمى بمكافأة الأداء.

هـ-إعادة التكافل على أساس الوكالة و المضاربة معا:

تتفق هذه العلاقة مع الوكالة الخالصة فيما يتعلق بإدارة نشاطات التأمينات و اخذ أجرة الوكالة و تتعارض معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأولى **الوكالة** بالاستثمار أما هذه على **المضاربة**،فشركات إعادة التكافل لا تتضمن حالة الخسارة إلا بالتعدي أو التقصير،غير أنها لا تأخذ أجرا و إنما تشارك الصندوق في ربح في قسط المضاربة إن كان.[1]

- **ملاحظة:**

تعتبر العلاقة بين شركات التأمين التكافل وإعادة التكافل **علاقة تعاقدية** وهي نفس العلاقة بين **شركة التكافل والمشتركين** وفي ما يلي عرض لأهم التطبيقات العلمية للعلاقات التعاقدية بين شركات التكافل ومعيدي التكافل.

3-أسباب إعادة التكافل:

أ-زيادة القدرة على الاكتتاب:

فنقل المخاطر من خلال إعادة التكافل يتيح لمشغلي التكافل قبول الأعمال التي تفوق طاقتهم الاستيعابية وتخفيض حالة القلق و التوتر من الدخول في أعمال جديدة.

ب-الاستقرار في تكاليف المطالبة:

يساعد إعادة التكافل حماية صندوق التكافل ضد التقلبات في التكاليف الإجمالية للمطالبة بسبب تكرار و/أو شدة الخسائر حيث أنه سيتم وضع حد أقصى محافظا به من تكلفة المطالبة.

ج-الدخول في أسواق جديدة

وذلك للاستفادة من خبرة ومشورة معيدي التكافل والانفتاح على كافة الأسواق من أجل توسيع نشاطها من خلال خلق منتجات تأمينية جديدة حسب الطلب في السوق.[2]

---

[1]- هيئة المحاسبة و المراجعة للهيئات المالية الإسلامية، **المعايير الشرعية**،المنامة،البحرين، 2010، الصفحة (564).

[2]- محمد زكي علي، **المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها**، العدد السابع عشر، يناير 2017، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر الصفحة (624).

4- شروط إعادة التكافل:

أ-أن يكون الخطر المؤمن ضده من الأخطار الكبرى التي تغطيها قد تسبب إعسار شركة التكافل أو إفلاسها .

ب-توفر الضوابط الشرعية في الأخطار المكتتبة أي أن يكون الخطر المكتتب ضمن الأطر و الضوابط الشرعية الواجب توفرها للاشتراك في التأمين التكافلي.

ج-مراعاة التكييف الشرعي في تغطية الأخطار أي أن تقوم بعملية إعادة

التكافل شركة معتمدة للقيام بعمليات إعادة التأمين ضمن الإطار الشرعي وبموجب المعايير الشرعية.

د- أن لا تستثمر شركة إعادة التكافل الاشتراكات المجمعة من عملية إعادة التكافل فيما يخالف الشريعة الإسلامية.[1]

المطلب الثالث: وظائف وخصائص التأمين التكافلي

إن أهم ما يمتاز به التأمين التكافلي هو تقاسم الأضرار عند تحققها بين المشتركين كما أن المشتركين يصبحون ملاك للشركة وبالتالي تحقيق الهدف الأساسي وهو الكسب الحلال.

الفرع الأول: وظائف التأمين التكافلي

نقصد بوظائف التأمين هو الثمار و الآثار الايجابية التي يحققها التأمين التعاوني على الصعيدين الفردي و الجماعي.

أولا/تحقيق الأمان للمستأمنين

يجعل التأمين التعاوني المستأمن مطمئنا في ممارسته لأعماله وما يترتب على ذلك من احتمالات التعرض للمخاطر المتعددة، لأن أثاره في حالة تحقق الخطر يتقاسمها جميع المشتركين فبدل أن تحل الكارثة به وحده يتحملها معه إخوانه بالتضامن والتكافل على أساس التبرع المتبادل بينهم.

[1]- سميحة جلولي،**مجلة الاقتصاد الصناعي،إعادة التكافل كآلية لإدارة مخاطر التأمين التكافلي(المملكة العربية السعودية نموذجا)**،العدد09،2015، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة1 الحاج لخضر،الجزائر، الصفحة (393).

في حالة تحقق الخطر المؤمن منه على الممتلكات فان الشركة تقدم للمستأمن التعويض المتفق عليه بينهما والذي يمكنه من ترميم أثار الأضرار و الخسائر التي لحقت به، وفي التأمين من المسؤولية المدنية تقدم الشركة للمستأمن التعويض اللازم بمقتضى عقد التأمين لتعويضه عن المبالغ الذي دفعها بسبب مسؤوليته المدنية عن الحادث.

وكذلك الحال بالنسبة للتأمين على الأشخاص فإن الشركة تقدم التعويض الملتزمة به للمستأمن بموجب عقد التأمين الموقع بينهما.

ثانيا/تحقيق الكسب الحلال

إن التأمين التعاوني سبيلا مشروعا للكسب والربح بالنسبة للمستأمنينْ و المساهمين و العاملين في الشركة.أما المستأمنون فيتحقق الربح بالنسبة لهم من خلال قيام الشركة بإستثمار المتوفر من أقساط التأمين العائدة لهم بالطرق المشروعة بوصفها مضاربا، وما يتحقق من أرباح يقسم بين الشركة والمستأمنين بوصفهم صاحب المال وبالنسبة التي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة مسبقاً،وأما المساهمون المالكون لشركة التأمين فيتحصل لهم الربح من خلال الطرق التالية:

1- أرباح أموال المساهمين التي تستثمرُ بالطرق الشرعية.

2-أجر الوكالة المعلوم التي تدير مقابل العمليات التأمينية.

3- حصة الشركة من أرباح استثمارا المتوفر من أقساط التأمين بوصفها مضارب.

4- و أما العاملون بالشركة فإن عملهم على أساس إجارة الأشخاص يعتبر مصدر كسب حلال بالنسبة لهم، لأن موضوع عملهم مشروعا، تبعا لمشروعية التأمين التعاوني الذي تمارس على أساسهُ جميع العمليات التأمينية.

ثالثا/المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني وازدهاره

إن تأسيس شركات التأمين الإسلامية وقيامها بواجباتها ، يساهم مساهمة فاعلة في دعم عجلة الاقتصاد من خلال الأمور التالية:

1-تنمية واستثمار أموال المساهمين و المستأمنين بالطرق المشروعة.

2- ترميم أثار المخاطر بما يكفل المحافظة على الأشياء المؤمن عليها وقيامها بوظائفها وعدم تعطلها وخروجها عن خط الإنتاج، ففي حالة تحقق الخطر المؤمن منه تقدم شركة التأمين

للمستأمن التعويض المتفق عليه في العقد لتمكينه من استبدال الأشياء التي لحقتها الخسارة بأخرى تمكنها مواصلة عملها كما كانت من قبل.

3-إيجاد فرص العمل المتعددة، والمساهمة في الحد من البطالة.

4-المساعدة في إيجاد سبل العيش الكريم في حالتي المرض و العجز.

5-المحافظة على أموال التأمين ومدخراته في البلد الذي تعمل فيه شركات التأمين الإسلامي.

رابعا/حماية الاقتصاد الوطني من استغلال شركات التأمين التجاري

إن شركات التأمين التجاري تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الربح على حساب المستأمنين، تحت ضغط الحاجة إلى التأمين فتفرض عليهم شروط تعسفية، وتأخذ منهم أقساط مبالغا فيها، وتقوم باستثمار تلك الأقساط غالبا بأسلوب احتكاري لا يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني. وإن التأمين التعاوني كبديل مشروع للتأمين التجاري يحول دون ذلك حيث تقوم شركات التأمين الإسلامية باستثمار المتوفر من الأقساط التأمينية بمشاريع استثمارية تساهم في بناء الاقتصاد الوطني وتعود بالربح على المستأمنين أنفسهم،فقيام شركات التأمين الإسلامية يكفل بقاء أموال التأمين ومدخراته في البلد الذي تنشأ فيه تلك الشركات، وتعود استثماراتها بالنفع على المواطنين.

خامسا/استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي

تشكل شركات التأمين الإسلامية ركنا من أركان الاقتصاد الإسلامي وحلقة من حلقاته، جنبا إلى جنب مع المصارف الإسلامية، وشركات إعادة التأمين الإسلامية، والأسواق المالية الإسلامية.والعلاقة التي تنشأ بين تلك المؤسسات المالية الإسلامية علاقة تكاملية فنجاح كل مؤسسة منها يتطلب دعم بقية تلك المؤسسات، وتعتبر شركات التأمين الإسلامي بالنسبة للمصارف الإسلامية جهة تأمين على ممتلكاتها وممتلكات الممولين منها،وكذلك أشخاص وعائلات العاملين فيها،وتعتبر المصارف الإسلامية بالنسبة لشركات التأمين الإسلامية جهة إيداع واستثمار لأموال التأمين.

أما شركات الإعادة الإسلامية فتشكل الغطاء و الظهير لشركات التأمين الإسلامية، وفي الوقت نفسه تعتبر شركات التأمين الإسلامية مصدر إنتاج و استثمار لشركات الإعادة الإسلامية. أما الأسواق المالية الإسلامية فتعتبر بالنسبة لبقية المؤسسات جهة تنمية واستثمار.

سادسا/المساهمة في تفعيل فقه المعاملات

إن شركات التأمين الإسلامية تعد مظهرا من مظاهر صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان، فالتأمين وإن كان حديث النشأة،متأخر الظهور،فإن نصوص الشريعة ومبادئها، وقواعدها الفقهية قادرة على استيعابه وتحقيق المطلوب منه بأسلوب شرعي يحقق العدالة والتوازن بين جميع المشتركين فيه، ويكون بعيدا عن جميع مظاهر الأنانية و الاستغلال.

فالشريعة الإسلامية تواكب الأحداث، ولها القدرة على مواجهة كل جديد و إصدار الحكم الشرعي المناسب له، وفي حالة كونه محرما، كالتأمين التجاري التقليدي مثلا، فإنها تقدم البديل الإسلامي المشروع، كالتأمين التعاوني بديلا مشروعا للتأمين التجاري. وهي بذلك تفتح أفاقا واسعة للبحث و الدراسة الهادفين.[1]

الفرع الثاني: خصائص التأمين التكافلي

إن التأمين التكافلي يتمتع بجملة من الخصائص تجعله يتميز عن التأمين التجاري من حيث آليات سيره ونظامه والرقابة عليه وفي طريقة تقسيم الأرباح و الفوائض ودفع الأقساط.

أولا/ خصائص التأمين التكافلي

وفيما يلي سوف نعرض أهم خصائص التأمين التكافلي:

1-الفصل التام بين حسابات شركة التأمين التكافلي وصندوق المشاركين (المؤقتين).

2-إلزامية وجود هيئة الرقابة الشرعية الوطنية تكون فتواها ملزمة للشركة، ولجنة داخلية للرقابة و التدقيق الشرعي.

3-أقساط التأمين ملكية حصرية لصندوق المشاركين.

4- وجوب إعادة توزيع الفائض التأميني على المشاركين في الصندوق إن وجد وفق الصيغ الشرعية و التعاقدية المتفق عليها بين الطرفين.

5- في حالة عجز الصندوق عن تعويض مجمل الأضرار فإن شركة التأمين التكافلي ملزمة بإقراض صندوق المشاركين قرضا حسنا بما يغطي العجز المسجل.ويتم استرجاع مبلغ القرض الحسن من الفائض التأميني الذي يتوفر في السنوات اللاحقة.

[1]- احمد سالم ملحم، **التأمين الإسلامي**، مرجع سبق ذكره الصفحة 134.

6- مصدر أرباح شركة التأمين التكافلي هو أجر الوكالة وعائد استثمار أموال صندوق المشتركين بحسب بنود عقد المضاربة المتفق عليه بين الطرفين.[1]

7-اتحاد شخصية المؤمن صاحب المشروع وشخصية المؤمن له حامل وثيقة التأمين ومن هنا جاء وصف هذا النوع من التأمين بالتكافلي حيث يؤمن الأعضاء بعضهم بعضا فكل منهم مؤمن ومؤمن له في وقت واحد.

المبحث الثاني: الآليات المتخذة لإدارة التأمين التكافلي

وكغيره من الأنظمة كان لبد من التأمين التكافلي أن يسير وفق آليات و أسس تديره من أجل ابتكار طرق تتماشى مع الشريعة الإسلامية تسمح بخلق المال و استثماره في أوجه سليمة، والعمل على توزيع الأرباح على ذوي الحقوق.

المطلب الأول: نماذج التأمين التكافلي

لنظام التأمين التكافلي صيغ و نماذج يتميز بها عن التأمين التقليدي و هي:

أولا/ نموذج المضاربة:

إن الأساس في هذا النموذج هو المضاربة الشرعية التي تتطلب وجود **مضارب**، و **رب مال**، و **رأس مال** و هي تقوم على أساس تقاسم الربح بين الطرفين إن وجد و تحمل رب المال الخسارة عند وقوعها، و كذلك عدم اشتراط نسبة من الربح أو ضمان رأس المال من طرف المضارب، و قد طبقت المضاربة في الصناعة التكافلية بصيغتين:

1-المضاربة الخالصة:

في هذه الصيغة يقوم المشتركون بوصفهم رب المال بالدخول في عقد المضاربة مع شركة التكافل بصفتها مضاربا، وتعتبر أقساط التبرع هي رأس المال بحيث يجب أن تتوفر فيها شروط رأس المال الشرعية، وتقوم شركة التكافل بوضع أقساط التأمين في صندوقين:

[1]- سيف الدين كعبوش و إيمان بغدادي، **مجلة العلوم الإسلامية، الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر**،العدد 01، جوان 2021 كلية الحقوق، جامعة الإخوة منوري قسنطينة،الجزائر، الصفحة (137،138،139).

أ- **صندوق المخاطر**: يكمن الغرض منه في دفع التعويضات.

ب-**صندوق الاستثمار**: حيث تستثمر أمواله في مشاريع متفقة مع أصول الشريعة الإسلامية و في نهاية السنة المالية تقوم الشركة بتوزيع أرباح الاستثمار وفق النسب المتفق عليها.

2-**المضاربة المعدلة**:تعمل هذه الصيغة بالطريقة السابقة نفسها مع فارق جوهري و هو تحويل عوائد الاستثمار إلى صندوق التكافل وإضافتها للفائض التأميني(بوصفه الفارق الايجابي بين أقساط التأمين و التعويضات ثم يقسم الكل بين الشركة والمشتركين بناء على نسب مئوية متفق عليها مسبقا).[1]

- **بعض عيوب هذا النموذج في التطبيق:**

عند بداية الشركة لم يكن هناك تبرعات في صندوق التكافل لاستثماراتها، وتحملت شركة الإدارة دفع كل المصاريف في الفترة الأولى للحصول على أعمال،وعندما بدأت الأقساط في التجمع،لم تستطع الشركة استرجاع المصارف الفعلية وحصتها من عائد الاستثمار تسبب هذا الوضع في تراكم الخسائر على أصحاب رأس المال، وتتمكن الشركة من النمو بطريقة سريعة ومنظمة لمحدودية عوائد الاستثمار ،وعدم وضوح التدفقات النقدية التي يبنى عليها حفظ التوسع.[2]

[1]- يونس صوالحي و غالية بوحدة، **التجديد مجلة فكرية محكمة، إشكالات نماذج التأمين التكافلي و أثارها في الفائض التأميني (رؤية فقهية نقدية)**، العدد 34، 2013، قسم الفقه،الجامعة العالمية الإسلامية ماليزيا، الصفحة (106، 107).

[2]- شارفي سامية ،**مجلة تنمية و الاقتصاد التطبيقي، تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الأسواق المالية الناشئة**،العدد2 ،2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، الجزائر الصفحة (182).

➢ **الشكل (رقم1): مخطط سير نموذج المضاربة:**

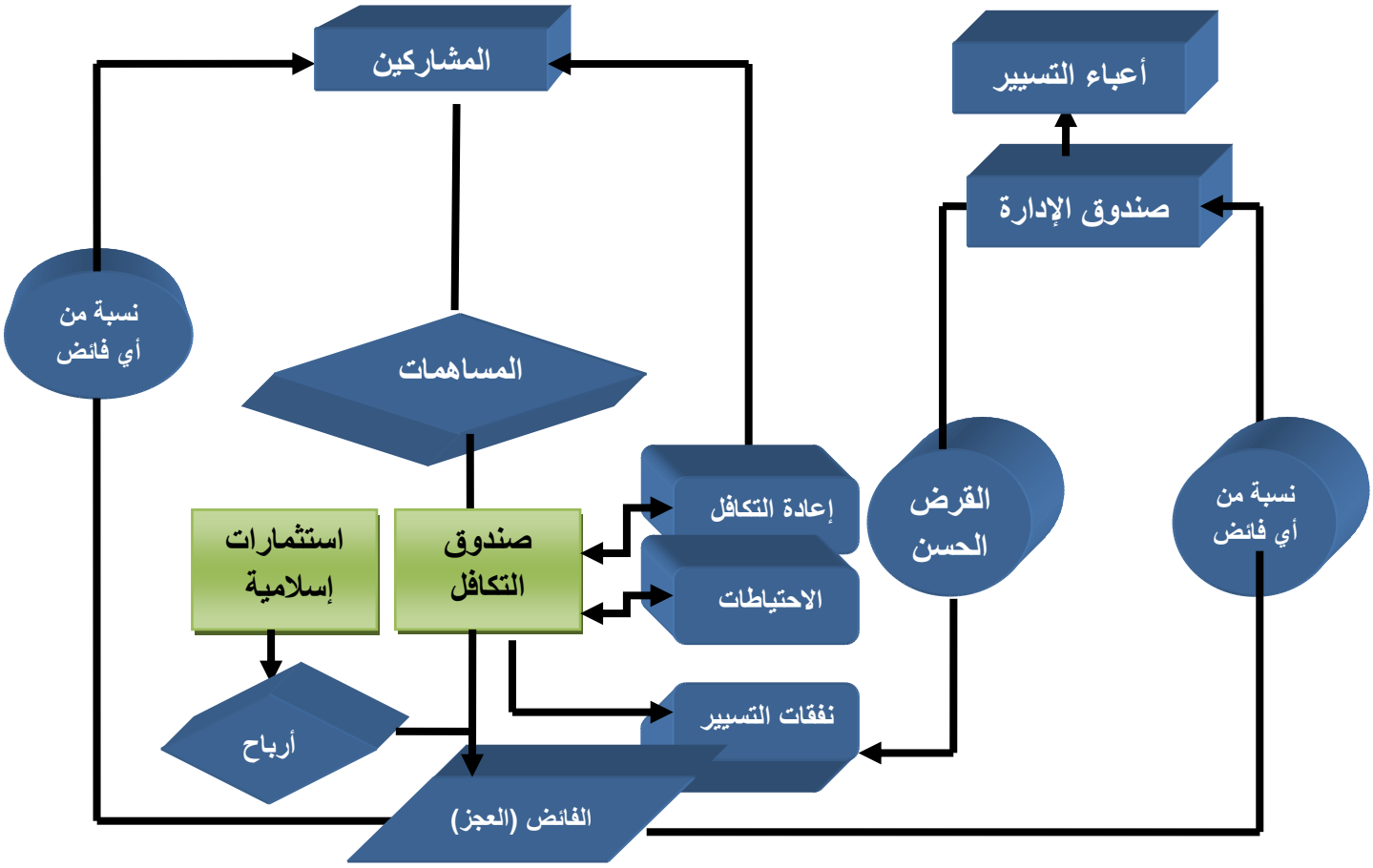

من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق "شركة جزاير تكافل"

ثانيا/ نموذج الوكالة:

هذا النموذج هو أول صيغة قام على أساسها التأمين التكافلي وهو النموذج الذي تتحدد فيه العلاقة

التعاقدية بين المشتركين في صندوق التكافل و شركة التكافل على أساس الوكالة فالمشتركون في الصندوق (من حيث أنهم متبرعون بالأقساط التي يدفعونها) يوكلون إلى شركة التكافل مهمة إدارة صندوق التكافل،فهي تتولى قبول الأخطار المختلفة التي يجلبها كل مشترك للصندوق وتحديد أقساط التبرع وتخصيص الاحتياطات القانونية الاختيارية وتقيم الأضرار وتحديد التعويضات ودفعها، ومواجهة العجز عن سداد الأقساط، وتوزيع الفائض التأميني وفق ما يحدده الخبراء المعتمدون في تقدير التكاليف المالية للمخاطر (الاكتوارية) ولهدا النموذج صيغتان هما:

1-**الوكالة الخالصة:** في هذه الصيغة تتولى شركة التكافل إدارة صندوق التكافل بوصفها وكيلا عن المشتركين في الصندوق و ذلك مقابل أجر محدد، ويعتبر هذا الأجر هو الدخل الوحيد للشركة، وتقوم الشركة باستثمار جزء من أموال صندوق التكافل لكنها لا تتقاسم في ذلك ربحا ولا خسارة وفائض تأميني،وتقوم الشركة بخصم أجر الوكالة من قسط التأمين وتضع الباقي في صندوقين مختلفين هما صندوق المخاطر وصندوق الادخار و الاستثمار وكثيرا ما يستخدم أسلوب التقطير الذي يسمح بوضوح كل أقساط التأمين في صندوق الاستثمار التكافلي ليتم تحويل أجزاء منها بشكل منظم ودوري إلى صندوق المخاطر(صندوق التبرع) حيث تعتبر الأقساط المحولة هي التبرعات الفعلية.

وتقوم الشركة بإدارة عمليات التأمين من صندوق المخاطر بعد تحديد الاحتياطات القانونية،والمخصصات المالية الاختيارية وخصم تكاليف إعادة التكافل، كما تقوم الشركة باستثمار أصول الصندوقين بما يتفق مع أصول الشريعة في الاستثمار ليتم توزيع الفوائض على المشتركين بعد التوزيع.

2-**الوكالة المعدلة:** تقوم الشركة في هذه الصيغة بالوظيفة نفسها التي تم شرحها في الصيغة الأولى من إدارة و استثمار لكن مع اختلاف أساسي هو أخذ الشركة نسبة من الفائض التأميني على الهبة أو الجعالة أو التنازل لها من طرف المشتركين و معنى ذلك أن يقوم الصندوق بوصفه شخصا اعتباريا بمنح جزء من الفائض التأميني لشركة التكافل على سبيل الهبة أو الجعالة فهي وعد بمنح مكافأة تعني أن الصندوق الشركة عند توقيع وثيقة التكافل بمنحها جزء من الفائض التأميني على سبيل الجعالة إذا نجحت في تحقيق الفائض التأميني،أما تنازل الصندوق عن جزء الفائض التأميني لصالح الشركة بشرط الرضا التام من المتبرعين للصندوق .[1]

- **عيوب هذا النموذج**

عدم حصول مدير التكافل على نسبة من أرباح الاستثمار أموال صناديق التكافل، وحصوله على رسوم الوكالة مقدما قد لا يشجعه على جودة الاستثمار، وأيضا حصوله على مقابل إدارة الاستثمار

[1]- يونس صوالحي ،**عالية بوحدة، إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثارها في الفائض التأميني رؤية فقهية نقدية،** مرجع سبق ذكره، الصفحة(101،104).

بالرغم من إمكانية حصول خسائر في الاستثمار يتنافى مع مقاصد الشريعة (الغنم بالغرم) والأمانة المهنية.[1]

الشكل(رقم2):مخطط سير نموذج الوكالة

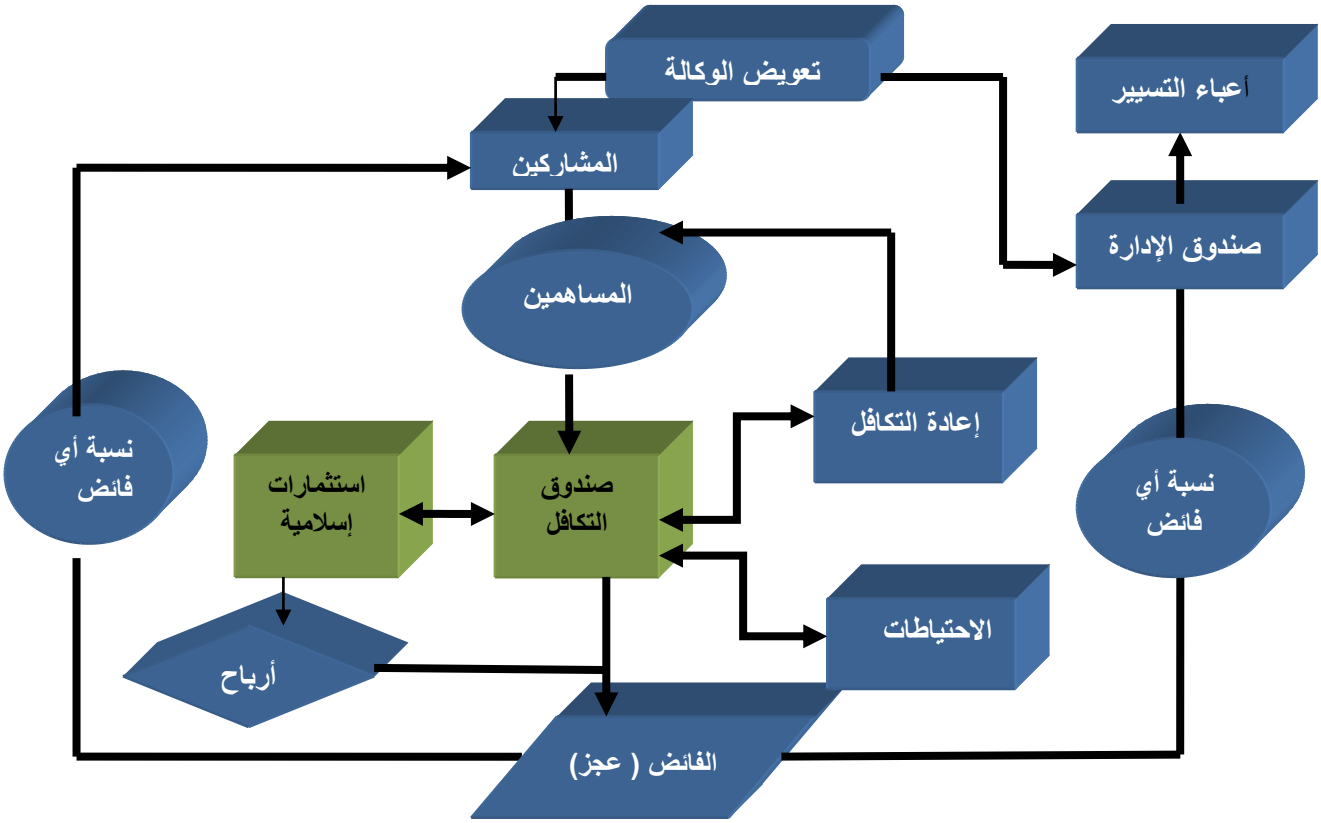

نموذج الوكالة من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق شركة" الجزاير تكافل" مرجع سبق ذكره

ثالثا/ نموذج الوقف:

1- تعريف الوقف من الجانب الديني:

عرف الوقف حسب الإمام قدامة و غيره بأنه " تحبيس الأصل و تسبيل المنفعة" وهذا التعريف مقتبس من قول النبي صلى الله عليه و سلم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : " حبس الأصل و تسبيل ثمرة".

[1]- شارفي سامية،**تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الأسواق المالية الناشئة تأمين التكافلي نموذج، مرجع سبق ذكره**، الصفحة (182).

فالوقف هو عملية تنموية يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة،تنظر بعين البر و الإحسان للأجيال القادمة،وتقوم على التضحية الآتية بفرصة استهلاكية مقابل تعظيم الثروة الإنتاجية الاجتماعية،التي تعود خيراتها على مستقبل المجتمع بكامله.[1]

2-الوقف في التأمين التكافلي

فهو يقوم على إنشاء صندوق يكون له شخصية اعتبارية مستقلة يتمكن بها من امتلاك الأموال واستثمارها وامتلاكها حسب اللوائح المنظمة لذلك ويكون إنشاء الصندوق إما من قبل الدولة أو من جهة اعتبارية عامة أو تخصص شركة إدارة التأمين مبلغ من المال لإنشاء الصندوق، تفصل الشركة في الإدارة بين حسابات الصندوق و الحسابات الخاصة بها. حيث لا يلزم أن يكون رأس مال الصندوق كبير فيكفي الحد الأدنى الذي يعترف به النظام ويكتسب بها الشخصية الاعتبارية ويكون لصندوق الوقف نوعان من الموارد:

أ- اشتراكات التأمين التي يدفعها المؤمن لهم وهذه الاشتراكات تدفع على سبيل تمليك الصندوق.

ب- عوائد استثمار أموال الصندوق.يكون مصرف الوقف مخصص لأعمال التأمين من المصروفات التشغيلية و العمومية والإدارية وغيرها بالإضافة إلى دفع تعويضات المشتركين في الصندوق أي أن الصندوق يكون وقفا على حملة الوثائق فهو وقف من النوع الأول، وينص في لائحة الصندوق على شروط استحقاق المشتركين للتعويضات ومبادئها ولا مانع للاستفادة من الحسابات الاكتوارية المعمول بها في شركات التأمين التجاري وما يحصل عليه المشتركون من تعويضات ليس عوض عن اشتراكاتهم في الصندوق إنما هو عطاء مستقل من صندوق الوقف لدخولهم في جملة الموقف عليهم.

يملك الصندوق بشخصيته الاعتبارية جميع أمواله سواء تلك التي من الاشتراكات أو من عوائد الاستثمار وهذه الأموال ليست وقفا وإنما ينتفع بها الواقف وتصرف في مصارفه، يكون لصندوق الوقف هيئة إشرافية إما من شركة الإدارة أو من المؤمن لهم أو منهما معا أو من طرف ثالث ولا

[1] -علي بن محمد بن حمد نور،**التأمين التكافلي من خلال الوقف (دراسة فقهية تطبيقية معاصرة)**، دار التدمرية للنشر،المملكة العربية السعودية، 2012، الطبعة الأولى، الصفحة(28).

مانع أن تكون شركة الإدارة متولية للوقف أو مضاربة في أمواله في أن واحد بشرط أن تكون المضاربة بعقد منفصل وبنسبة ربح تكون فيه الغبط لصالح الصندوق.

وبما أن صندوق الوقف ملك لجميع أمواله بما فيها الاشتراكات وعوائد الاستثمار فالهيئة المشرفة على الصندوق تتصرف في الفائض التأميني في نهاية السنة المالية وفق متقتضيه المصلحة واللوائح المنظمة لعمله فيجوز أن يرحل لسنوات مقبلة لتخفيض اشتراكات التأمين أو أن يجعل احتياطات لدعم أعمال التأمين أو أن يعاد كله أو بعضه للمشتركين في الصندوق في نهاية الفترة المالية.في حالة تصفية الصندوق تسدد الالتزامات التي عليه، و ما بقي بعد ذلك فإنه يصرف إلى جهة مماثلة غير منقطعة من أوجه البر، ولا يصح أن ينص على تملك شركة الإدارة له عند التصفية.[1]

- **عيوب هذا النموذج**

إن من أبرز الإشكالات المطروحة في هذا النموذج تتعلق بملكية الصندوق فالشركة لا يحق لها أن تمتلك الصندوق، فيكون العقد بينها وبين المؤمن لهم عقد معاوضة على الأقساط والمؤمن لهم يتعذر تمليكهم، لعدم بقاء الواحد منهم فترة طويلة، ولهذا كان المقترح المناسب لذلك أن يجعل الصندوق التكافلي على هيئة وقف له ذمة مستقلة عن الشركة وعن المؤمن لهم. [2]

[1]– يوسف بن عبد الله الشبل، **ورقة مؤتمر بعنوان بعنوان التأمين التكافلي من خلال الوقف،رابطة العالم الإسلامي الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد و التمويل**، ملتقى التأمين التكافلي بعنوان التأمين التكافلي من خلال الوقف،2009/1430، المملكة العربية السعودية ،الصفحة(9،10،11).

[2]– بن منصور عبد الله و الأستاذ كوديد سفيان، **les cahiers du MECA ،التأمين التكافلي من خلال الوقف(بعد تنموي وحل لمشكلة ملكية الصندوق)**، العدد1، 2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،الجزائر،الصفحة 344.

(الشكل رقم 3): مخطط سير نموذج الوقف:

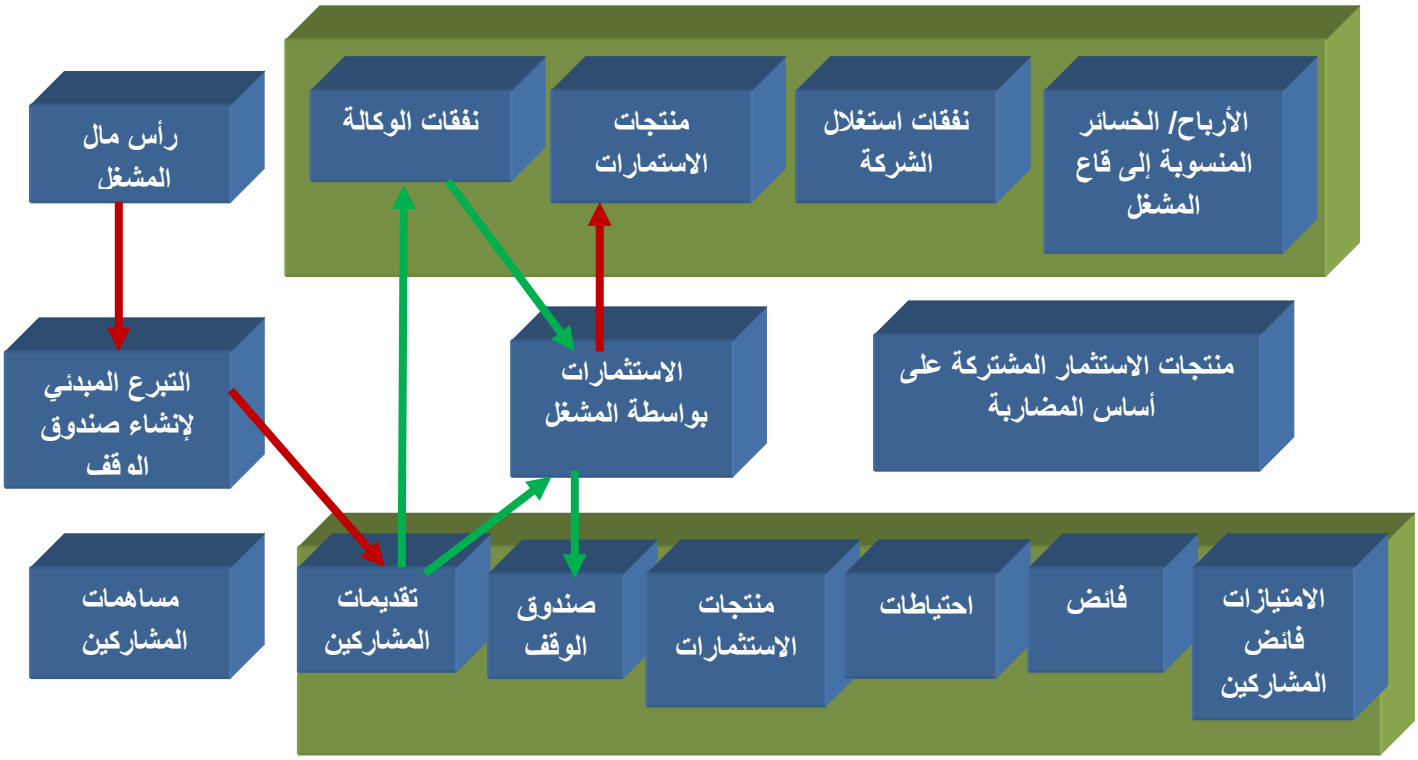

نموذج الوقف من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق الشركة

رابعا/ النموذج المختلط ا(لوكالة و المضاربة معا):

يتطلب هذا النموذج أن تكون شركة التكافل وكيلا عن المشتركين و مضاربا في أقساطهم بوصفها رأس المال، و تنطبق على هذا النموذج الأحكام نفسها المذكورة في النموذجين السابقين مع ضرورة الفصل بين عقد الوكالة و المضاربة من حيث الحقوق و الوجبات.

1- طرق تطبيق هذا النموذج:

أ- **الطريقة الأولى:**وهي الشائعة في دول الخليج تتم بدون تقاسم الفائض التأميني.

ب-**الطريقة الثانية:**المعمول بها في ماليزيا تقاسم الفائض التأميني ويواجه هذا النموذج نفس الإشكالات الموجودة في نموذج الوكالة المعدلة.

وأيضا يطبق حاليا في شركة **الجزاير تكافل** الذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

➢ **من عيوب هذا النموذج:**

أما هذا النموذج فتتجلى عيوبه في الخوف من عدم العدالة في حساب نسبة رسوم الوكالة التي تخصم من الأقساط وهو الأمر الذي قد يؤثر في سلامة الموقف المالي لصناديق التكافل.[1]

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المساهمين و المشتركين في التأمين التكافلي وكيفية توزيع الفائض التأميني:

يحصل المشتركون في فترات معينة على أرباح نظيرا دفعهم أقساط في شركات التأمين التكافلي و يسمى بالفائض التأميني.

فرع الأول:العلاقة القائمة بين المساهمين و المشتركين

لا مانع شرعا من تحديد العلاقة بين مؤسسي شركات التأمين الإسلامية (حملة الوثائق) على الأساس المبين فيما يلي:

1- **يقوم المساهمون في الشركة بإدارة عمليات التأمين:** من خلال إعداد الوثائق وجمع الأقساط و دفع التعويضات وغيرها من الأعمال الفنية مقابل أجرة معلومة (ينص عليها بحيث يعتبر المشترك قابلا بها) وذلك بصفتهم القائمين بإدارة التأمين.

2- **يقوم المساهمون بالاستثمار:** وذلك باستثمار كل من (رأس المال) المقدم منهم للحصول على الترخيص لإنشاء الشركة و(أموال التأمين) المقدمة من حملة الوثائق، على أن يحصل المساهمون على عوائد استثمار رأس مالهم و حصة (يتم النص عليها) من عائد استثمار أموال التأمين بصفتهم (المضارب).

3- **تمسك الشركة حسابين منفصلين:** أحدهما لاستثمار رأس المال، والأخر لحسابات أموال التأمين، ويكون الفائض التأميني حقا خالصا للمشتركين (حملة الوثائق).

4- **يتحمل المساهمون ما يتحمله المضارب من المصروفات:**أي تلك المصروفات المتعلقة باستثمار نضير حصته من ربح المضاربة كما يتحملون جميع مصاريف إدارة التأمين نظير عمولة الإدارة المستحقة لهم.

---

[1]– يونس صوالحي ،عالية بوحدة، **إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثارها في الفائض التأميني رؤية فقهية نقدية**، مرجع سبق ذكره الصفحة (109).

5- **الاحتياطي القانوني:** يقتطع من عوائد استثمار أموال المساهمين و يكون من حقوقهم و كذلك كل ما يتوجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.[1]

الفرع الثاني: الفائض التأميني

أولا/تعريف الفائض التأميني

يعرف الفائض التأميني بأنه المال المتبقي في حساب المستأمنين من مجموع الأقساط التي دفعها المشتركون في جميع العمليات الفنية و التأمينية ذات علاقة بنشاط الشركة، مضافا إليها أرباح الاستثمارات الشرعية لتلك الأقساط المخصصة لهم،وعوائد عمليات إعادة التأمين مخصوما منها التعويضات المدفوعة للمستأمنين والاحتياطات الفنية و كذلك مصاريف إعادة التأمين،والأجرة المعلومة للشركة كمدير لإدارة صندوق التأمين

ويتكون الفائض التأميني من باقي الاشتراكات و حصة حملة الوثائق من الأرباح الناتجة من استثمار الاشتراكات.

ثانيا/ يتم توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي كالتالي:

1- يحصل الجميع على الفائض التأميني سواء الذي حصل على التعويض أو لم يحصل على احتياطات وهذه الطريقة تراعي الجانب التعاوني أكثر الذي يشعر به المكتتب مع جميع المشتركين و هذه الطريقة نجدها في شركة التأمين الإسلامية في الأردن.

2- يحصل على الفائض التأميني فقط من لم يحصل على التعويضات من حملة الوثائق (المشتركين) أما الذين حصلوا على التعويضات فلا يستحقون شيء.

3- التفريق بين من حصل على تعويضات أكبر من أقساطه و بين من حصل على تعويضات أقل من أقساطه فالذين حصلوا على تعويضات أقل من أقساطهم فإن نصيبهم من الفائض يكون حظهم من الفائض التأميني كاملا مخصوما منه جزء من التعويضات التي حصلوا عليها و[2]بنسب اشتراك محدد لأن كل مشترك متبرع للأخر يدفع لهم التعويضات و ما بقي من اشتراكاتهم يرد إليهم مع خصم ما تتطلبه العمليات التأمينية من مصاريف تكوين نفقات.

---

[1]- زدين فلاح، **التأمين مبادئه و أنواعه**، دار أسامة لنشر و لتوزيع، الطبعة1،عمان ،الأردن،2011 الصفحة (37-38) .

[2] - احمد سالم ملحم، **التأمين الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، الصفحة (52).

4-يتم توزيع الفائض التأميني حسب نسب مئوية ثابتة بين حملة الوثائق و المساهمين و ذلك بتحديد 10% على سبيل المثال للمساهمين و الباقي للمشتركين. [1]

فرع الثالث: توزيع الفائض التأميني حسب نماذج التأمين التكافلي

أولا/ التوزيع في نموذج الوكالة

و يكون التوزيع في هذه الصيغة حسب النوعين التي تسير به الوكالة:

1- **الوكالة الخالصة:** في حال حصول الفائض التأميني في هذه الصيغة فإنه يوزع على المشتركين ولا يجوز لشركة أخذ منه شيء لأي سبب من الأسباب وفق ما أقرته المجامع الفقهية و هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، فقد نصت المادة الثامنة من قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته الحادية و العشرين بمدينة الرياض على التصرف في الفائض التأميني كما يلي"يمكن بالفائض التأميني كله أو بعضه على حملة الوثائق على نحو يحقق العدالة و حسب لوائح الصندوق كما يجوز التصرف في الفائض التأميني مثل تكوين احتياطات أو تخفيض اشتراكات أو التبرع بها لجهات خيرية أو توزيعه على المشتركين و هذا ما أقرته هيئة المحاسبة و المراجعة في نصها السادس و العشرين الخاص بالتأمين الإسلامي.

2-**الوكالة معدلة:**في هذا النوع يتم توزيع الفائض على سبيل الهبة أو التنازل.

ثانيا/لتوزيع في نموذج المضاربة:

يوزع في المضاربة الخاصة كله على المشتركين و الشركة لا تأخذ منه شيء إلا ما يخصم لتعزيز الاحتياطات في الصندوق إذا كانت هناك حاجة أما في المعدلة فإن الفائض التأميني يتم زيادته من خلال عوائد استثمار بين الشركة و المشتركين حسب نسب مئوية متفق عليها.

ثالثا/التوزيع في نموذج الوقف:

في هذه الصيغة فإن المشتركون يفقدون لملكيتهم للفائض التأميني لأن صندوق التكافل في هذه الحالة يكتسب صفة الشخص المعنوي المستقل، وعند قيام المشتركون بدفع اشتراكات في صندوق الوقف فإنهم يفقدون ما تبرعوا به و التعويض يكون في حالة وقوع الضرر ويكون التعويض على

[1]- موسى مصطفى القضاة، **ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي**، مرجع سبق ذكره، الصفحة (19).

شكل عطية أما الفائض الذي يبقى في صندوق الوقف فانه يحتفظ به كاحتياطات لمواجهة العجز في المستقبل.[1]

المطلب الثالث: تطبيقات التأمين التكافلي في البنوك الإسلامية

تحتاج البنوك لتأمين مجموعة من الأخطار التي قد تتعرض لها الأصول الممولة من خلاله، حيث أن البنوك الإسلامية تقوم بتمويل عملائها وفق مجموعة من الأساليب أو المنتجات (وفق الشريعة الإسلامية)،وبالتالي فهي بحاجة تكفل لها(البنوك) القيام العميل بتسديد التزاماته من هذه الضمانات، وتظهر حاجة البنوك و شركات التأمين إلى بعضهم البعض بصفة عامة هي الأزمة الأخير التي حدثت لبنك "**سيليكون فالي**" في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإعلان عن إفلاس البنك في بداية شهر مارس من عام 2023 هذا الإفلاس أدى لمؤسسة تأمين الودائع الفدرالية لاستلامها البنك و قيامها بتعويض مختلف الودائع التي قام زبائن البنك بتأمين عليها لدى المؤسسة.

ونستنتج من هذا أن التأمين بالنسبة للمصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات التمويلية والاستثمارية عرضة لمخاطر كثيرة ربما تكون هذه المخاطر اشد وطأة على المصارف الإسلامية منها على المصارف التجارية باعتبار أن هذه الأخيرة يمكن أن تلجأ إلى البنك المركزي لسداد العجز باعتباره أخر ملجأ للإقراض، في حين أن يشوب هذا الحل الكثير من التحفظات من الناحية الفقهية بالنسبة للمصارف الإسلامية كون أن البنوك تتعامل بالربا أخذا وعطاء.[2]

أولا/ التأمين في بيع المرابحة:

تعتبر المرابحة من أوسع عمليات التمويل التي تقوم بها البنوك الإسلامية حيث وفقا لأخر الإحصائيات بلغت نسبة 90 %من إجمالي عمليات التمويل و تجرى عمليات المرابحة لتمويل شراء المركبات و المباني و الشقق السكنية....الخ، و من المعلوم أن البنك الإسلامي يملك سلعة

[1]– يونس صوالحي وغالية بوهدة،**إشكالات نماذج التأمين التكافلي و أثارها في الفائض التأميني**، مرجع سبق ذكره،ص (102.108).

[2]– غنام سمار، **دور التأمين التكافلي في دعم العمل المصرفي،مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي**، قسم علوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2019–2020،الصفحة16 .

محل البيع قبل بيعها للعميل لذلك فإن البنك يخاف من هلاكها وتعرضها للضرر فيقوم بتأمين تلك السلع و يتم التأمين في هذه الحالة وفق إحدى الصيغ التالية:

1-يقوم البنك بتأمين السلعة ثم يحتسب قسط التأمين ضمن تكلفة البيع.

2-يوكل البنك العميل بإجراء التأمين على نفقة البنك.

3- قد تشترط البنوك أن يكون التأمين طيلة فترة سداد الديون و البعض يشترط أول ثلاث سنوات، وعموما فإن فترة التأمين يرجع إلى سياسة البنك.

- إن التغطية التأمينية المطلوبة في سلامة السيارات هي سلامة جسم المركبة في حالة تعرضها لضرر جزئي سيقوم التأمين بتعويض و مصلحة البنك أن تبقى المركبة المرهونة لصالحه كضمان للدين سليمة،وفي حالة ضرر كلي للمركبة فإن شركة التأمين التكافلي تقوم بتعويض البنك باعتباره المستفيد من التأمين و إذا الدين اقل من مبلغ التأمين فإن حق البنك يكون في حدود الدين فقط أما الباقي فيرد إلى العميل و فق مبدأ المصلحة التأمينية.
- التغطية التأمينية المطلوبة في تمويل الشقق والمباني تكون ضد أخطار الهدم والزلازل و التصدع و هبوط الأساسات و غيرها، أما التغطية المطلوبة في تمويل الآليات و المصانع تكون ضد الحريق و الفيضان و توقف الأعمال....الخ.

ثانيا/التأمين في المضاربة:

إذا كان البنك ربا للمال و أعطى الحرفيين و أصحاب المهن مالا للمضاربة فإن البنك يخشى تعرضه للخسارة من مختلف الأخطار المحيطة بالمشاريع لذلك يطلب من العملاء القيام بالتأمين.

ثالثا/التأمين في الإجارة المنتهية بالتمليك:

إن ضمان العين المؤجرة يقع على عاتق البنك باعتباره ملكها طيلة فترة الإجارة ما لم يقع تقصير من المستأجر و تكون تكلفة التأمين على المؤجر(البنك) ثم تحتسب تلك التكلفة عند تحديد الأجرة مقدما، و يمكن أن يوكل البنك المستأجر القيام بالتأمين.في حال كانت العين المؤجرة تدر دخلا على المستأجر فان دفع الأقساط سيكون معتمدا بالدرجة الأولى على الدخل الناتج من العين المؤجرة (كأن يكون مصنعا) ففي هذه الحالة يمكن للمستأجر أن يطلب من شركة التأمين وثيقة التأمين يسمى" تأمين توفق الأعمال" حيث ستقوم شركة التأمين بتعويض المستأجر عن جزء من

الخسارة المادية التي تلحقه بسبب توقف الأعمال و من ثم يكون المستأجر قادر على دفع الأقساط الإيجارية للبنك.

رابعا /التأمين في حالة تمويل بسلم و السلم الموازي:

يواجه البنك و العميل عدة أخطار في هذا النوع من التمويل في البنوك الإسلامية منها:

1-عدم قدرة العميل على تسليم البضاعة.

2-هلاك المحصول و خصوصا إذا كانت السلعة محصول زراعي في هذه الحالة يلجأ العميل إلى شركة التأمين التكافلي لتأمين المحصول الزراعي الذي زرعه.

خامسا/ التأمين في حالة التمويل بلاستصناع:

تتنوع الأخطار في هذه العملية في مراحله الثلاثة الرئيسية (الصنع، تسليم للبنك، تسليم للعميل)، حيث أثناء الصنع الصانع بحاجة للتأمين ضد مختلف الأخطار التي ممكن حدوثها و عندما تنتقل العين المستصنعة إلى البنك فإن ضمانها يكون على عاتقه، وعليه أن يجري التأمين اللازم على نفقته ، أما بعد تسليم السلعة إلى العميل يبقى خطر تخلف العميل على سداد أقساط البنك مستمرا إلى حين الانتهاء من السداد لذلك على البنك أن يجري التأمين اللازم لذلك.

سادسا /التأمين في حالة التمويل بالمشاركة:

وتنقسم إلى نوعين:

1- **في حالة المشاركة الثابتة:** تتمثل مصلحة البنك المحافظة على الحصص بالمشروع و هي مرتبطة بالمحافظة على حصص الشركاء و هم بدورهم من مصلحتهم المحافظة على محل المشاركة وعلى البنك أن يحتاط لنفسه عند دخوله في هذه المشاركات فيشترط التأمين عند صيغة عقد المشاركة.

2- **في حالة المشاركة المتناقصة:**تكون مصلحة البنك بقدر حصصه بالمشاركة و تتناقص تدريجيا حتى تنتهي ببيع الحصص للشركاء لذلك على البنك و العميل إجراء التأمين اللازم حسب نوع و طبيعة المشاركة.

سابعا/ التأمين على الديون : إن التمويلات التي تعطيها البنوك الإسلامية لعملائها في نهاية المطاف تتحول إلى ديون في ذمة العميل لذلك يقوم البنك بإجراء التأمينات اللازمة على هذه

الديون المترصدة في ذمة العميل طيلة فترة السداد و يكون مبلغ التأمين مساويا للدين وغالبا ما يغطي التأمين تخلف العميل عن سداد الأقساط بسبب الوفاة أو الإفلاس أو العجز.

ثامنا/ التأمين على الحياة : في التمويلات الكبيرة يمكن للبنك تأمين على حياة العميل و ذلك لوجود مصلحة للبنك من بقاء العميل حيا نظرا لارتباطه بدفع الأقساط.[1]

المبحث الثالث:القوانين المسنة لصناعة التأمين التكافلي في الجزائر وأهم النقائص والفرص المتاحة

التأمين التكافلي في الجزائر بالرغم من أنه نظام فتي غير أنه لقي تنظيما جيدا من خلال مراسيم قانونية،غير أن تطبيق هذه القوانين لم تكن بالشكل اللازم فقد واجه التأمين التكافلي في الجزائر عدة صعوبات وخاصة تلك المتعلقة بالسوق والمنتجات والعنصر البشري و المحاسبة.

المطلب الأول:التأمين التكافلي قبل المرسوم 81.21 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2021م

لم يكن النظام المالي الإسلامي قبل المرسوم 21-81 لديه صبغة قانونية واضحة بالرغم من صدور العديد من المراسيم الرئيسية لكنها لم تحقق الغاية المنشودة وبالتالي الطريق كان بعيدا لإنشاء شركات التأمين التكافلي.

الفرع الأول: القوانين الصادرة المتعلقة بإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية من سنة 1996 إلى 2013

كان المرسوم التنفيذي رقم 13- 09 المؤرخ في 11جانفي 2009 المتعلق بالتأمينات أكثر فعالية لإنشاء شركات التأمين التكافلي على شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية.

أولا/مراسيم التأمين التكافلي قبل مرسوم 21-81

قبل المرسوم 81.21 المنظم لقانون التأمين التكافلي أصدرت عدة مراسيم تنفيذية في هذا المجال. ففي سنة 1996 قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقية متضمنة إنشاء المؤسسات الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات بموجب مرسوم رئاسي رقم 96. 144 المؤرخ في 23 أفريل

[1] . **المجلس العام لبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)**، 2016، الصفحة (191 . 194).

1996،إن الجوهر الحديث عن التأمين التكافلي في الجزائر ينصب أساسا على المرسوم التنفيذي رقم 13-09 والصادر بتاريخ 11/01/2009،والذي جاء كأثر قانوني لنص المادة 215 من القانون 07/95المعدل بالقانون 06/04 الممضي في 20 فيفري 2006،حيث سمح هذا المرسوم بإنشاء هيئات تأمين في شكل شركة مساهمة أو شركة تعاضدية.

ثانيا/ مضمون المرسوم 13-09 المؤرخ سنة في 11جانفي 2009

وقد تضمن هذا المرسوم أربعة فصول و ملحقا ب 35 مادة يمثل قانونا نموذجيا للشركات ذات الشكل ألتعاضدي وبالنظر لأحكام هذا المرسوم، فإنه يتوافق في بعض الجوانب الخاصة بشركات التأمين التكافلي ويختلف معها في بعض الجوانب.

1-الجوانب التي يتفق فيها مرسوم 13-09 مع التأمين التكافلي:

يتفق مع المتطلبات الشرعية لصناعة التأمين التكافلي في إمكانية الإنشاء دون اشتراط الربحية في مواجهة المستأمنين، إلا أنه يضيق نشاطها من ناحية الأعمال التجارية، كما أنه وضع قيدا لإنشاء هذه الشركات مما يمكن أن يجعل قيامها مستحيل، فإنشاء شركة تأمين تكافلي يتطلب وجود 5000 منخرط وهو بالعدد الكبير جدا،أما من حيث طبيعة العلاقة بين المستأمنين والشركة، فإنه حسب القواعد الشرعية لشركات التأمين التكافلي هو الفصل بين حساب المستأمنين وحساب الشركة، فالقائمون على الإدارة ما هم إلا وكلاء عن المستأمنين في إدارة أموال الشركة.[1]

في حين أن المشرع قد نص على أن تسيير الشركة يخضع للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمينات، وهذا ما يعتبر فجوة كبيرة في هذا الإطار.إضافة إلى ما سبق،فإنه وفقا للقواعد الشرعية للتأمين التكافلي هو استقلال حساب المستأمنين عن حساب الشركة وانفصالها تماما وذلك تجنبا لوقوع الغرر في عقود المعاوضات،إلى أن هذا المرسوم لم يشر إلى هذا الشرط، مما يمكن أن يؤدي إلى الغموض في عملية التطبيق.

[1] – مسيري سيد احمد، **مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية و السياسية، مقال حول تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09 . 13**، العدد 11، سبتمبر 2018 ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، الصفحة (583 – 584).

كما أنه من المبادئ المقررة في التأمين التكافلي هو عدم التزام المشترك بدفع الأقساط في العجز إلا برضاه لإعلام الطرف المتضرر مسبقا، أن شركة التأمين لا تلتزم بدفع التعويض كاملا في حال وقوع الضرر،لكن في إطار المرسوم التنفيذي13- 09 فإن العضو المنخرط ملزم بدفع اشتراكات في حالة العجز،وهذا أيضا يشكل فجوة بينما هو منصوص عليه في القواعد الشرعية وما جسده المرسوم التنفيذي.

2-الجوانب التي لا يتفق فيها مرسوم 13-09 مع التأمين التكافلي:

انطلاقا مما سبق،يمكن القول أنه هناك فجوة كبيرة بين القواعد الشرعية لصناعة التأمين التكافلي وما نص عليها المرسوم التنفيذي 13-09،مما جعل شركات التأمين العاملة في الجزائر الراغبة في تطبيق نظام التأمين التكافلي سواء بتأسيس شركات أو فتح نوافذ تتأرجح بين المصداقية الشرعية والمصداقية القانونية والفائض التأميني حسب نص المادة 32 من المرسوم التنفيذي فيتم توزيعه في الشركات التعاضدية بعد تحديد النفقات و المصروفات .[1]

الفرع الثاني: أهم ما جاء به قانون المالية سنة 2020 بعد تعديل قانون التأمينات

جاء هذا التعديل بمثابة الفرج على شركات التأمين التجارية من أجل ممارسة التأمين التكافلي فكان بمثابة انطلاقة لهذا النوع من التأمينات.

أولا/مضمون هذا التعديل

كما تجدر الإشارة انه بعد تعديل قانون التأمين في الجزائر بموجب قانون المالية سنة 2020 نجد المادة 103من قانون المالية المتممة لأحكام الأمر 07/95 و المتعلق بالتأمينات بمادة 203 مكرر تنص أنه "يمكن لشركات التأمين إجراء عمليات تأمين على شكل تكافلي" كما جاء في نفس المادة توضيح شامل للتأمين التكافلي"التأمين التكافلي هو نظام تأمين يعتمد على أسلوب تعاقدي يشارك فيه أشخاص طبيعيون أو معنويون يطلق عليهم المشتركون الذين يتعهدون بمساعدة بعضهم في حال حدوث خطرو ذلك بدفع مبلغ مالي يسمى الاشتراك أو المساهمة التي تسمح بإنشاء صندوق يسمى بصندوق المشاركين يقوم بأعمال التكافل تتوافق مع الشريعة الإسلامية"، ومن خلال هذه

[1]- القانون رقم 09 .13 المؤرخ في 11 فيفري 2009المتعلق بالتأمينات، **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**، العدد 73، الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 2009.

المادة نستنتج أنها كانت عبارة عن تمهيد و انطلاق فعلي لنظام التأمين التكافلي لكن وفق قوانين لم يتم صياغتها بعد و كانت أيضا كتحضير للمرسوم التنفيذي 21 . 81 المنظم للتأمين التكافلي.[1]

المطلب الثاني:التأمين التكافلي بعد مرسوم 21 .81 المؤرخ في 15 فبراير سنة 2021م

حيث يعتبر المرسوم 21-81 الباب الذي فتح للجزائر إنشاء مؤسسات مالية إسلامية مستقلة و هو مرسوم تنفيذي صادر في 23 فيفري 2021 حيث يحدد الشروط و كيفيات ممارسة التأمين التكافلي يتضمن 27 مادة.

الفرع الأول: مضمون المرسوم 21-81

نص هذا المرسوم حسب المادة 2 يمارس التأمين التكافلي على شكلين الآتيين:

أولا /التأمين التكافلي العائلي:

وهو بديلا للتأمين على الحياة، ويعمل على توفير المساعدة للمشتركين وعائلتهم في حالة النكبات المتعلقة بالوفاة أو المرض أو العجز. ويتطلب عادة هذا النوع الدخول في علاقة طويلة الأجل طوال السنوات التي تم تحديدها مع المشتركين، كما يتطلب من المشترك أن يسدد دفعات منتظمة باعتباره مشترك في برنامج التكافل.

ثانيا/التأمين التكافلي العام:

و الذي يشمل عمليات تأمين على الأضرار و المسؤوليات المدنية.

كما جاء في هذه المادة توضيحات حول صندوق المشتركين و صندوق الشركاء و العلاقة بينهما في حال العجز و ذلك بقيام صندوق الشركاء بمنح قرض حسن لصندوق المشتركين[2]أما في حال قيام شركة التأمين التقليدية بفتح نافذة خاصة بالتكافل فقد نصت المادة الرابعة من المرسوم المذكور أعلاه أنه بإمكان هذه الشركات فتح نوافذ بشرط أن تقوم بفصل العمليات الفنية و المالية و

---

[1]- المادة 103 المتممة للأمر 95-07 المؤرخة في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**، العدد 8،الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

[2]- ريمة شيخي، خديجة فاضل، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، النظام القانوني للتأمين التكافلي في ضل المرسوم التنفيذي الجديد21-81**، العدد2، 1جوان 2022 ،كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،الصفحة 814.

المحاسبية للتأمين التكافلي عن التأمين التقليدي، وعند تأسيس شركة خاصة بالتأمين التكافلي فقد نصت المادة 6 من المرسوم التنفيذي على الوثائق التي يتضمنها ملف الاعتماد.

ثالثا/ الوثائق التي يتضمنها ملف الاعتماد حسب المرسوم 21-81

1- طلب يوضح عملية أو عمليات التأمين التي تنوي الشركة ممارستها.

2- محضر الجمعية العامة التأسيسي.

3- نسخة من العقد التأسيسي للشركة.

4- وثيقة تثبت تحرير رأس المال.

5- نسخة من القانون الأساس.

6- قائمة المسيرين الرئيسيين والمتصرفين الإداريين، مع ذكر الاسم واللقب والسكن والجنسية وتاريخ ومكان الازدياد، مرفقة بالوثائق للمؤهلات العلمية.

هذا بالإضافة إلى وثائق أخرى نصت عليه المادة7 من المرسوم 81-21والمتمثلة في:

أ- نموذج الاستغلال الذي تعتزم اعتماده الشركة التي تمارس التأمين التكافلي.

ب-قائمة أعضاء لجنة الإشراف الشرعي،مصحوبة بكل وثيقة تثبت معارف أعضائها في مجال الشريعة الإسلامية وبشهادة الجنسية، لكل عضو من أعضاء اللجنة.

ج- التنظيم الذي تعتزم الشركة وضعه لممارسة التأمين التكافلي.

د- تعهد الشركة بتحقيق فصل تام بين حساب المشاركين وحساب الشركاء.

هـ-الطريقة المعتمدة في توزيع رصيد صندوق المشاركين.[1]

الفرع الثاني: إلزام المرسوم 21-81 بوجوب إضفاء الهيئة الشرعية داخل شركات التأمين

حيث تتكون هذه الجنة من أشخاص لديهم كفاءة عالية تسمح لهم بسن القوانين طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية لتسهيل المعاملات بين المؤسسون وحملة الوثائق.

أولا/ طبيعة تنظيم شركات التأمين التكافلي

إن ما يميز شركات التأمين التكافلي هو أن هيكلها التنظيمي يتكون من طرفين المؤسسون أو حملة الأسهم (الشركاء) و هم الذين يكونون رأس مال الشركة و يوقعون على عقدها التأسيسي،ويقع

[1]- المرسوم التنفيذي 21-81، الصادر في 23 فيفري 2021 المتعلقة بالتأمينات، **الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية**، العدد 83.الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2020.

عليهم عبئ إنشاء شركة التأمين ومتابعة الإجراءات اللازمة لشهرها ومزاولة أعمالها. كما يقومون بإدارة نشاط التأمين (تسيير صندوق المشتركين) وكذا استثمار أموالهم المقدمة في شكل رأس مال عند تأسيس الشركة بالإضافة إلى استثمار الأموال المقدمة في شكل اشتراكات إلى صندوق المشاركين، هذا عن الطرف الأول.

أما الطرف الثاني، فهم حملة الوثائق التأمينية أو المشاركون، والذين تجمع بينهم علاقة قائمة على أساس التعاون ألتشاركي والتضامن، وفقا للطبيعة التكافلية وعنصر التبرع المحض الغالب على العملية التأمينية، حيث تجتمع في أعضاء صندوق المشاركين صفتي المؤمن والمؤمن لهم فالمصلحة المشتركة بينهم في إطار العملية التأمينية، تتمثل في أن لكل مشترك الحق في استحقاق التعويض من الصندوق، في حال تحقق خطر معين، وهو ضامن وملتزم بالتعويضات الواجبة الدفع لحملة الوثائق الآخرين.[1]

ثانيا/مضمون المادة 14 من المرسوم التنفيذي 21-81 المتعلقة بالهيئة الشرعية

و لأن التأمين التكافلي يشبه التأمين التقليدي في مسألة الشروط العامة لعقد التأمين فقد نصت المادة 14من المرسوم التنفيذي أن يكون طلب التأشيرة مصحوبا بشهادة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية تسلمها الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية. كما نصتا المادتين 14و20 الأولى على وجوب استحداث هيئة شرعية داخل كل شركة تأمين سواء كانت تجارية ترغب بفتح نوافذ للتأمين التكافلي أو شركات تكافلي تراقب جميع العمليات خاصة بتأمينات و حرصها على عدم مخالفتها للشريعة الإسلامية،أما الثانية تنص على استحداث مدقق يكلف بمراقبة مدى مطابقة العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للآراء لجنة الإشراف الشرعي و قراراتها و يسهر على احترامها لمعايير التأمين التكافلي و قواعده، و يقوم بإعداد تقارير اللازمة التي يحيلها على اللجنة الشرعية و على مجلس الإدارة.[2]

[1] – كريمة عباس، **مجلة العلوم الإنسانية، مقال حول التأمين التكافلي في الجزائر . دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 21-81**، العدد 2، ديسمبر 2022، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزئر، الصفحة (352 . 353).

[2] –إيمان بغدادي و سيف الدين كعبوش، **مجلة العلوم الإنسانية، مقال حول الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر**، العدد 1،جوان 2021، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر،الصفحة (143 . 142).

المطلب الثالث: النقائص والفرص المتاحة للتأمين التكافلي كتجربة جديدة في لجزائر:

الفرع الأول: النقائص و الصعوبات التي يواجهها التأمين التكافلي

تواجه صناعة التأمين التكافلي عدة صعوبات قد تقف عاقة أمام تطوره لمنافسة التأمين التقليدي فرغم المحاولات التي بذلتها الدولة لتطبيق هذا النظام في الجزائر كبديل للتأمين التقليدي و ذلك بسن مرسوم التنفيذي 21 . 81 المنظم للتأمين التكافلي إلى أن هناك العديد من النقائص لازالت موجودة و هذا شيء طبيعي باعتباره جديد.

أولا/ أهم النقائص التي تم تسجيلها:

1- سابقا لم يكن هناك قانون يسمح بتقديم منتجات تأمينية تكافلية بشكل صريح باستثناء المرسوم التنفيذي 13.09 لكنه لا يوضع مبادئ التأمين التكافلي و صيغ إدارة الشركات و بقية الأمور على حالها حتى فيفري2021 التي كانت شاهدة على الانطلاق الفعلي له بمرسوم 21 .81 لكنه إلى حد الآن و بعد مرور أكثر من عامين على صدور هذا المرسوم لم نشاهد إلى شركتين تقدمان منتجات التأمين التكافلي و تعتبران جديدتان في هذا المجال و هما "جزاير تكافل" المتخصص بالتأمين على الأضرار التي انطلقت في عملها في 27 ديسمبر 2022أي بعد تقريبا عامين من المرسوم التنفيذي خاص بالتأمين التكافلي، و الشركة الثانية هي "الجزائر المتحدة المتخصصة بالتأمين على الأشخاص لكن إلى حد الآن لم تبدأ نشاطها رغم أنها في أخر مراحل انطلاقها، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنه رغم وضع مرسوم المنظم للتأمين التكافلي و كيفية تأسيس الشركات لكنه إلى حد الآن لم نشهد إلى شركتين و كلاهما لا يقدران على المنافسة مع شركات التأمين التقليدي.[1]

2- ضعف في ديناميكية السوق المالي الإسلامي في الجزائر لتوظيف الأموال ، و التأخير في تطوير التمويل الإسلامي داخل البنوك هو ما يعيق من عمل شركات التأمين التكافلي الناشطة مما يجبرها على التعامل مع البنوك التقليدية الأمر الذي يتنافى مع التعاملات التأمينية التكافلية.

---

[1]- خبازي فاطمة الزهرة و ملياني فتيحة، **مجلة الإبداع، مقال حول التأمين التكافلي و متطلبات نجاحه** ،العدد الأول، 2022/12/25 ،كلية علوم الاقتصادية و علوم تسيير ،جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ،الجزائر، الصفحة (272 / 274).

3-ضعف السوق المالي الإسلامي في الجزائر حيث لا نجد إلى بنك إسلامي واحد و هو بنك السلام و مما يعيق من عمل شركات التأمين التكافلي الناشطة ما يدفعها للتعامل مع البنوك التقليدية الأمر الذي يتنافى مع التعاملات التأمينية التكافلية.

4-نقص المورد البشري المؤهل الذي يجمع بين الجانب الشرعي و الفني المتعلق بصناعة التأمين التكافلي فأغلب العاملين لديهم الخبرة التأمينية التقليدية الأمر الذي يشكل صعوبات فيما يخص نشاط التأمين التكافلي.

5-العيوب والنقائص فيما يخص الإجراءات المالية و المحاسبية و الضريبية فحسب قانون التأمينات الجزائري يتم إجبار جميع شركات التأمين على تخصيص حوالي 50% من مداخيل الشركة على شكل أسهم و سندات في الخزينة العمومية و هو أمر يتنافى مع التعاملات اللاربوية المحددة في شركات التأمين التكافلي ما يسبب تداخل بين قانون التأمينات و مرسوم التنفيذي 21 . 81 المنظم للتأمين التكافلي الذي يختلف كليا عن التأمين التجاري أو التقليدي.

6-وجود شركتين فقط في السوق الجزائرية خاصة بالتكافل مقسمة للأضرار و الأشخاص يقف عقبة أمام تسويق الخدمة التأمينية التكافلية رغم قيام شركة الجزاير التكافل بالتعريف بمنتجاتها للناس عبر تنظيم مختلف المعارض في الفترة الأخيرة إلى أنه لحد الآن لازالت العملية ضعيفة.

7-افتقار الفرد الجزائري للثقافة التأمينية بصفة عامة والثقافة التأمينية التكافلية بصفة خاصة و الدليل على ذلك كون الطلب على الخدمات التأمينية بصفة عامة يقتصر على الطلب على التأمين الإجباري فقط، ويرجع ذلك كون الفرد الجزائري يعتبر التأمين ضريبة يدفعها، بالإضافة إلى الجانب الديني، فضلا عن انخفاض مستوى دخل الفرد الجزائري وارتفاع نفقات المعيشية، كل هذا سهل عدم طلبه للخدمات التأمينية .[1] و اعتقاد الفرد الجزائري أن التأمين التكافلي لا يختلف عن التقليدي كونه لا يعرف هذا النموذج.

8-أثار موضوع توزيع الفائض التأميني على المشتركين بما أنه حق خالص لهم العديد من الإشكاليات العملية في التنفيذ، وهو ما لم يفصل فيه المرسوم التنفيذي رقم21- 81 واكتفى بإخضاع توزيع الفائض إلى الشروط التعاقدية وأحال كيفيات التوزيع إلى القانون الأساسي لكل

[1]- أمينة و زهية بركان،**مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، مقال حول متطلبات تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر،** العدد 07،2019/07/1، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،جامعة البليدة2، الجزائر،الصفحة (167/ 169).

شركات التأمين التكافلي، ما من شأنه التعسف في حق المشتركين لتعدد كيفيات التوزيع باعتبار شركة التأمين التكافلي هي من لها سلطة تحديد كيفيات التوزيع، وعلى عكس ذلك أصاب المرسوم التنفيذي عندما لم يلزم هذه الشركات بمنح القرض الحسن من صندوق الشركاء إجباريا لسد العجز الحاصل في صندوق المشتركين، بل ترك ذلك لرغبة المؤسسين لما فيه من مصلحة لكل الشركة، كما لم يلزمها بإعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التكافلي بل يمكنها وفي حالة تعذر وجود هذه الأخيرة أن تلجأ إلى شركات إعادة التأمين التقليدية بعد قرار لجنة الإشراف الشرعي، وحقيقة فمن الصعوبة إيجاد شركات متخصصة في إعادة التأمين التكافلي حتى وإن وجد البعض منها فإنها تتميز بضآلة رؤوس أموالها ولازالت في خطواتها الأولى مقارنة مع شركات إعادة التأمين التجارية.

9-الحصول على الاعتماد ترك لوزير المالية بالتشاور مع المجلس الوطني للتأمينات و هذا ما تسبب في تغييب دور اللجنة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية في إبداء رأيها حول منح الاعتماد من عدمه لا سيما أنها الوحيدة صاحبة الاختصاص في منح مطابقة منتجات التأمين التكافلي لأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

10-المنافسة مع التأمين التقليدي من حيث السعر و الجودة،وغياب الرقمنة.

الفرع الثاني: الفرص المتاحة للتأمين التكافلي في الجزائر

رغم النقائص التي يعاني منها التأمين التكافلي في الجزائر غير أنه يمتلك فرص عديدة من أجل النهوض بهذا النظام في المستقبل وذلك بفضل سياسة الدولة الرامية إلى تطوير النظام المالي الإسلامي وفي ما يلي من أهم الفرص المتاحة:

1- رغبة السلطات العامة و كذلك المؤسسات المصرفية لتطوير التمويل الإسلامي منذ 2017.

2- وجود بنكيين إسلاميين و زيادة فتح نوافذ للتمويل الإسلامي داخل البنوك التقليدية.

3- حماس السكان اتجاه المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مما يسهل قبول سريع لنموذج التأمين التكافلي.

4- تطوير التجارة الالكترونية و الرقمية في حياة السكان .

5- التزام البنوك بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي.

[1]- ريمة شيخي و خديجة فاض، **مجلة العلوم القانونية** ، مرجع سبق ذكره، الصفحة (831/830).

6- تأسيس شركة الجزاير التكافل مختصة في التأمين على الأضرار و الجزائر المتحدة متخصصة في التأمين العائلي يعزز مكانة التأمين التكافلي في الجزائر كما يستهدف مختلف شرائح من المجتمع الجزائري.

خلاصة الفصل:

تتجلى أهمية التأمين التكافلي في تفتيت الأضرار وتقاسمها على المستأمنين (المتبرعين) وكذلك دوره الفعال في بناء اقتصاديات الدول وازدهارها وكما ذكرنا أن دولة السودان كانت السباقة في إحلال هذا النظام من خلال بنك فيصل سنة 1979.

ولم تكن الجزائر من الدول الأولى التي تبنت هذا النظام بالرغم من وجود بعض القوانين لكنها لم تكن فعالة وواضحة إلى غاية المرسوم التنفيذي 21-81 الذي يعتبر أكثر تطبيقا، وبالتالي فتح الباب من أجل تأسيس شركات التأمين التكافلي.

تواجه الجزائر العديد من الصعوبات والنقائص وخاصة تلك المتعلقة بضعف سوقها المالي الإسلامي ونقص العنصر البشري المؤهل في تطبيق هذا النوع من التأمينات وهذا أمر طبيعي كونه نظام جديد،حيث يجب العمل على تحسين المنظومة المالية الإسلامية لأن نجاح التأمين التكافلي مرهون بنجاحها،وفي المقابل يوجد العديد من الفرص توحي بمستقبل واعد لهذا النظام.

الفصل الثاني

تطبيقات التأمين التكافلي في الجزائر والأفاق الواعدة مقارنة بالدول الأخرى

تمهيد:

لمعرفة مكانة التأمين التكافلي في الجزائر كان لابد لنا من إجراء دراسة إحصائية ومقارنة سوق التأمين الوطني بنظيره الأجنبي خاصة الدول المنتهجة لهذا النظام والتي تعتبر قريبة من الجزائر جغرافيا و ثقافيا كدولة تونس بالإضافة إلى السعودية باعتبارها أقوى اقتصاد في المنطقة العربية و أخيرا دولة ماليزيا التي تعتبر الدولة الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عموما.

كما أننا قمنا بدراسة حالة شركة "الجزاير تكافل" والتي تعتبر أول شركة مستقلة للتأمين التكافلي في الجزائر من خلال دراسة إستراتيجية الشركة للسنوات الخمس القادمة.

المبحث الأول: واقع و آفاق التأمين التكافلي في الجزائر ومكانته بين بعض الدول المنتهجة لهذا النظام

سوف نتطرق في هذا المبحث لمكانة السوق الجزائري للتأمينات التكافلية و نظيره المطبق في الدول الأخرى.

المطلب الأول: واقع التأمين التكافلي في الجزائر خلال الفترة(2021 – 2022):

شهد سوق التأمين التكافلي تطورا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية خاصة في فترة جائحة كورونا.

أولا/حجم التداول في سوق التأمينات حسب الفروع

بلغ حجم تداول في سوق التأمين في 31 ديسمبر 2022 بجميع الفروع والأنشطة (162.6 مليار دينار جزائري) أي (1.2 مليار دولار أمريكي) أي بزيادة تقدر ب 5 % مقارنة مع 2021 و تشمل هذه الأرقام الأقساط المباشرة و قبول إعادة التأمين، وسجل سوق التأمين المباشر زيادة بنسبة ب 6.1 % في حجم المبيعات بمبلغ يقدر ب (155,8 مليار دج) أي ما قيمته (1.1 مليار دولار أمريكي) و هو يمثل الحصة الأكبر في المحفظة التأمينية الإجمالية بنسبة 95.8 % مقسمة حسب الفروع التالية:

1–التأمين على الأضرار بلغ 139.6 مليار دينار جزائري (1 مليار دولار أمريكي).

2–التأمين الشخصي فقد بلغ مليار دج أي (116.9 مليون دولار أمريكي).

3–التأمين التكافلي فقد بلغ 48.5 مليون دج أي (352 ألف دولار أمريكي).

4–قيمة قبول إعادة التأمين بلغت 6.8 دج أي (49.4 مليون دولار أمريكي).[1]

[1] – وزارة المالية ،**المجلس الوطني للتأمينات،تحليل السوق للسنتين 2021/2022**، بتاريخ 09 افريل 2023 سا: 20: 20، www.cna.dz.

- و باستثناء الفرع "الزراعي" فإن جميع فروع التأمينات على الأضرار عرفت نموا يتراوح ما بين 3%و12%،على غرار فرع"السيارات"الذي نمى ب3.7%و"الحرائق والمخاطر المختلفة"ب3.2%وفرع"القروض"بنسبة12.6%،حسب تقديرات المجلس[1].

ثانيا/ التفصيل في الأرقام المقدمة

ولتفصيل في الأرقام أكثر نطلع على الجدول التالي:

-الجدول(رقم2): الأرقام المسجلة لكافة فروع التأمين في الجزائر خلال فترة 2021 و 2022 و نسبة النمو المسجلة:

التخصص	رقم الأعمال 2022 (دينار جزائري)	رقم أعمال 2021 (دينار جزائري)	نسبة 2022	نسبة نمو بين 2022/2021
تأمين الأضرار				
تأمين السيارات	64978457	62038060	%39,96	%4,74
تأمين الأضرار والممتلكات	62166889	59950030	%38,23	%3,7
تأمين النقل	7212831	6668654	%4,4	%8,16
تأمين القروض	2844851	2559254	%1,7	%11,16
تأمين الحرائق	2408136	2157189	%1,48	%11,63
الإجمالي	139611164	133373187	%85,86	%4,68
تأمين الأشخاص				
تأمين على الحياة	6509852	6078024	%4	%7,10
تأمين اجتماعي	6010706	4862724	%3,7	%23,61
تأمين الحوادث	1804226	1644673	%1,1	%9,7
المساعدة	1748511	836349	%1,08	%109,09
تأمين المرض	63445	55607	%0,04	%14,10
تأمين رؤوس الأموال	-	286	-	
الإجمالي	16136740	13477663	%9,92	%19,73
تأمين التكافلي				
تأمين تكافلي (أضرار)	48470	-	% 0,03	-

[1] – وكالة الأنباء الجزائرية، **سوق التأمينات يسجل نمو يفوق 4% في 2022،فئة الاقتصاد**،بتاريخ 21 جانفي 2023 سا 14:00، /www.aps.dz/ar.

تأمين التكافلي (العائلي)		-	-	-	-
إجمالي التكافلي	تأمين	48470	-	%0,03	-
إجمالي المباشرة	سوق	155796374	-	%95,81	%24,41
القبول التأمين	إعادة	68070775	6656685	%4,19	%2,26
الإجمالي		162603449	153507508	%100	%5,93

جدول من إعداد الطالبين يبين مبالغ التأمين الإجمالية المسجلة في الجزائر(2021/2022) اعتمادا على مقال من موقع

أدرج يوم جانفي 2023 ، 02فيفري، 23:30. ATLAS MAGAZINE

الشكل(رقم4):نسب التأمين في الجزائر حسب الفروع

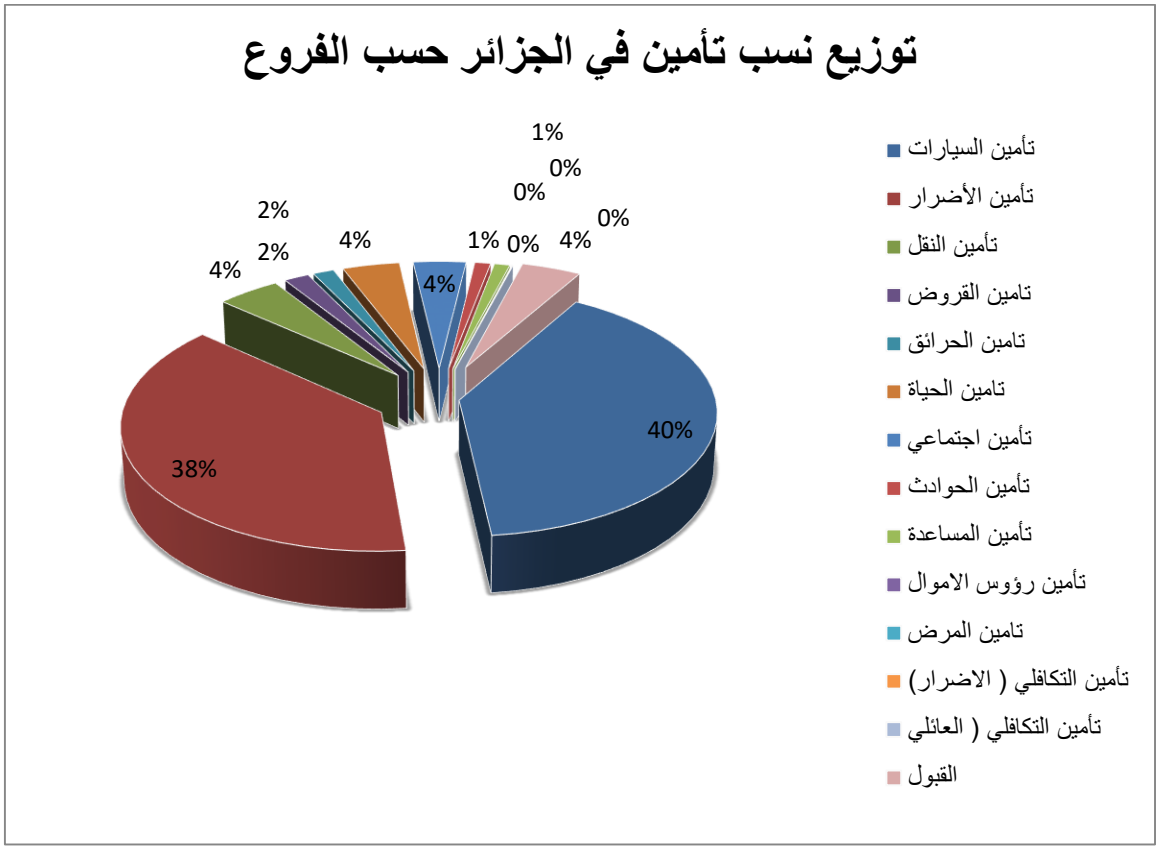

دائرة نسبية من إعداد الطالبين حول توزيع فروع التأمين الإجمالي من فترة 2021/2022

ثالثا/تحليل معطيات الجدول 1و الشكل 2:

يمتلك التأمين التكافلي في الجزائر نسبة استحواذ في السوق تقدر ب 0.03 من إجمالي الحصص السوقية للتأمين و هذه النسبة هي نسبة التي سجلت في سنة 2022 لأنها السنة التي ظهر فيها لأول مرة التأمين التكافلي من خلال نافذة شركة (GAM) التي بدأت في نهاية السداسي الأول من سنة 2022 و بالضبط في شهر ماي و قدرت الحصص المالية الإجمالية التي سجلها التأمين التكافلي من ماي 2022 إلى غاية ديسمبر، 2022 48470 مليون دج كما كان مبين في الجدول السابق و هذا قبل بدأ شركة الجزاير تكافل بنشاطها في السوق بداية من 27 ديسمبر 2022 التي من المؤكد أنها ستزيد نسبة الحصة السوقية لفرع التأمين التكافلي في انتظار دخول شركة الجزائر المتحدة الخاصة بالتأمين على الأشخاص في هذا العام ليصبح التأمين التكافلي واقع مؤكد و بديل محتمل للتأمين التجاري.

المطلب الثاني: واقع صناعة التأمين التكافلي في الدول الإسلامية و العربية:

لقيت صناعة التأمين التكافلي في الدول العربية و الإسلامية رواجا كبيرا حتى أن بعض الدول صارت تعتمد عليها كبديل للتأمين التقليدي خاصة مع تنامي الأسواق المالية الإسلامية في بعض الدول و أيضا تفاعل الطبقة السكانية مع هذا النوع من التعاملات الإسلامية الخالية من الشوائب.

الفرع الأول: سوق التأمين التكافلي في المملكة العربية السعودية

يعد سوق التأمين السعودي واحد من أكبر أسواق التأمين في المنطقة وأسرعها نمو و يستمد قوته من ارتباطه باقتصاد متقدم ضمن مجموعة العشرين وبيئة تنظيمية متطورة حيث يتشكل نظامها التأميني من نظام تكافلي خالص.

أولا/ المعطيات الإحصائية لسوق التأمين التكافلي السعودي:

تمتلك المملكة العربية السعودية 35 شركة تأمين وتناقص عددها ليصبح 28 شركة بسبب اندماج أربعة شركات (سوليدرتي،متلايف،الأهلي،الأهلية) وشركتان ألغي إدراجها من السوق بينما هناك شركة واحدة معلق تداولها (وفا للتأمين). ويتكون قطاع التأمين في السوق السعودية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي التأمين الصحي وتأمين الحماية و الادخار والتأمين العام الذي هو بدوره يشمل

سبعة أنشطة فرعية هي : التأمين على المركبات ،البحري و الطيران و الطاقة والهندسي و التأمين على الحوادث و المسؤوليات و التأمين على الممتلكات و الحرائق.[1]

كما شهد سوق إعادة التأمين في المملكة تصحيحا في مجالي التسعير و الاكتتاب و بالرغم من ذلك يبقى السوق تنافسيا بسبب تدفق النشاطات العابرة للحدود.

الجدول(رقم4): تطور التأمين في السوق السعودية حسب نوع النشاط من الفترة 2021 إلى 2022:

نوع النشاط	2020		2021		نسبة التغير
	مليون ريال	%	مليون ريال	%	%
الطيران	178.6	0.5	189.1	0.4	5.9
الطاقة	910.8	2.3	61,295.3	3.1	42.2
البحري	1,061.8	2.7	696.3	1.7	0.9
الحماية والادخار	690	1.8	1,707.2	4.1	35.1
الحوادث والمسؤوليات وغيره	2,109.2	5.4	1,586.4	3.8	15.8
الهندسي	1,369.9	3.5	1,002.0	2.4	(5.6)
الممتلكات و الحرائق	1,263.6	3.3	2,282.1	5.4	8.2
المركبات	8,358	21.6	8,162.6	19.4	(2.3)
الصحي	22,836.8	58.9	25,109.3	59.7	10,0
المجموع	38,778.7	100	42,030.5	100	8.4

من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقرير سنوي حسب وزارة المالية السعودية

[1]– الشركة السعودية لإعادة التأمين، **لمحة عن السوق السعودي**، بتاريخ 2023/02/22 سا 11:30:، www.saudire.net .

1- تحليل نتائج الجدول4:

أ- يمثل التأمين على المركبات و التأمين الصحي 79.1%من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2021م.

ب-حافظ التأمين الصحي بشقيه الإلزامي و الاختياري على مكانته كأكبر نشاط تأميني،حيث بلغت حصته 59.7% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2021م والذي ارتفع خلالها بنسبة 10%.

ج-احتل التأمين على المركبات المرتبة الثانية بنسبة 19.4% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2021م حيث انخفضت أقساط التأمين على المركبات بنسبة 2.3%في عام 2021.

ثانيا/أبرز التطورات في قطاع التأمين السعودي خلال سنة 2021:

1- إجمالي الأقساط المكتتبة42.0 مليار ريال،كما شهد تأمين الحماية والادخار والممتلكات ارتفاعا ملحوظا في إجمالي الأقساط المكتتبة.

2- ارتفعت نسبة المبيعات من خلال المواقع الالكترونية لشركات التأمين ومنصات وساطة التأمين الالكترونية من 6.9%في عام 2020 إلى 7.5%في عام 2021.

3-انخفض بشكل طفيف عمق قطاع التأمين من الناتج المحلي الغير نفطي خلال عام 2021 ليصل إلى 91.1 % مقارنة ب 90% خلال عام 2020.

4-ارتفع معدل الخسارة الإجمالي للقطاع، حيث بلغ ما نسبة 83.4%خلال عام 2021مقابل معدل خسارة 76.7% خلال عام 2020 وذلك نتيجة عودة مستوى المطلبات لمستويات ما قبل جائحة كورنا.

5- حقق القطاع صافي خسارة (بعد الزكاة و الضريبة)بما يقارب 47 مليون ريال في عام 2021فيما ساهم الارتفاع في دخل الاستثمار في موازنة الارتفاع في خسائر عمليات التأمين.

6- واصلت نسبة التوطين في شركات التأمين ارتفاعها من 75% في عام 2020 لتصل إلى 77 % خلال العام 2021.[1]

- **ملاحظة:** يعتبر سوق التأمينات السعودي سوق تكافلي بنسبة 100%.

[1]- البنك المركزي السعودي، **تقرير سنوي2021، فرع الرقابة على التأمين**، بتاريخ 24فيفري 20023 سا:18:24 www.sama.gov.sa.

الفرع الثاني: سوق التأمين التكافلي الماليزي

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية وخاصة في مجال التأمينات حيث جهزت الدولة الماليزية سنة 1981 لجنة تتكون من عدة أفراد للدراسة والبحث عن إمكانية تأسيس المؤسسة الإسلامية للتأمين، وقد اقترحت هذه الجنة إنشاء هذه المؤسسة بعد بحث دقيق بشرط أن تكون نشاطاتها معتمدة على روح الإخوة و التكافل والتعاون وقد أوصت هذه الجنة بإقرار عملية التكافل كعملية تأمين إسلامي واقترحت تشكيل صيغة مناسبة لهذه العملية. وقد قبلت الحكومة الفدرالية هذه التوصيات، فبادرت إلى تشريع قانون التكافل سنة 1984الذي أصبح موضوع التنفيذ في 29 نوفمبر 1984.[1]

أولا/ المعطيات الإحصائية لسوق التأمين التكافلي الماليزي:

يتكون السوق الماليزي حاليا من 18 شركة تأمين للتكافل كانت موزعة على تكافل العام (أضرار) و التكافل العائلي و الأشخاص حيث تحوز شركات التأمين التكافلي في ماليزيا ما نسبته 12.6 % من إجمالي أصول التأمين بنسبة نمو بلغة سنة (2021) ما يقارب 9.2% للتأمين التكافلي عكس التأمين التقليدي (التجاري) الذي بلغت نسبة النمو فيه 2.5%أما إجمالي أصول التأمين التكافلي العام بلغت سنة (2020) 4.8 مليار رينجيت و سنة (2021) بلغت 5.5 مليار رينجيت أما التكافل العائلي بلغ إجمالي أصول 37 مليار رينجيت و سنة(2021) بلغ إجمالي أصول 40.2 مليار رينغيت ماليزي.

نظام التمويل الإسلامي ماليزيا شجع كثيرا نمو و التأمين التكافلي، حيث يعتبر التكافل نظاما متكامل مع المنظومة المالية الإسلامية لأن استثمارات التكافل موجهة للمنظومة المالية الإسلامية وأنظمة الاقتصاد الإسلامي لا تستغن عن خدمات التأمين التكافلي، وبالتالي فهما يخدمان بعضهما البعض، فالانتعاش الاقتصادي يقود نمو التكافل بماليزيا فمن المرجح أن يواصل قطاع التكافل بماليزيا نمو في عام 2021،وسط مبادرات حكومية ونظام تمويل إسلامي داعم، إضافة إلى زيادة الرقمنة وزيادة الوعي مما عزز النمو الاقتصادي القوي.

---

[1]. عبد الحكيم باجوري، **المؤسسة الإسلامية للتأمين في ماليزيا ،رسالة الماستر في الفقه وأصوله، كلية الدراسات الفقهية والقانونية**، جامعة أل بيت، الأردن، 1998.09.17،الصفحة (94).

تشمل منظومة التمويل الإسلامي النابضة بالحياة في ماليزيا البنوك الإسلامية والشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومديري الصناديق الإسلامية والصناعات الحلال التي تسعى للحصول على منتجات التكافل يعد التأمين المصرفي أحد قنوات التوزيع الرئيسية لمنتجات التكافل. كما ينشأ طلب التكافل أي الصكوك، والذي يشكل أكثر من 60 %إما يرتبط بالمشاريع والتأمين على الأصول الأساسية يمكن لشركات التكافل أيضا استثمار السيولة.[1]

الشكل (رقم5): نمو أصول التكافل سنة 2021

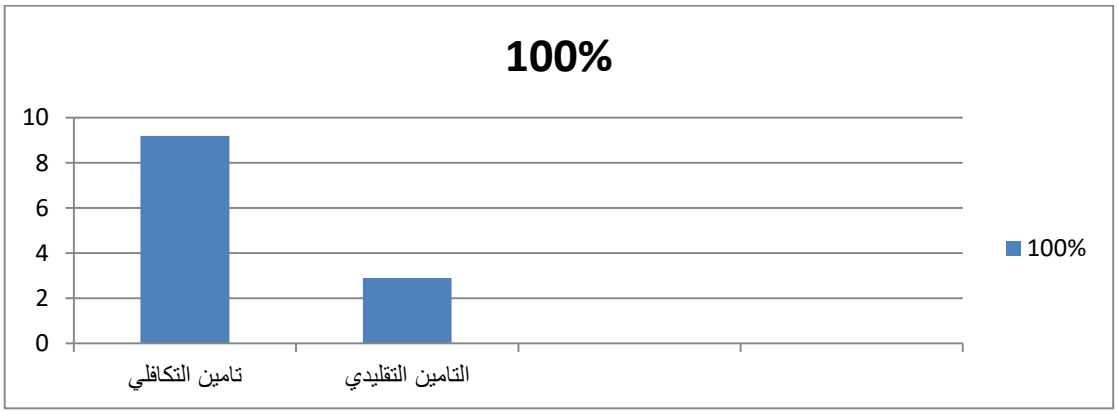

رسم بياني من إعداد الطالبين استنادا من بيانات البنك المركزي الماليزي حول نسبة نمو أصول تأمين التكافلي سنة 2021 مرجع سبق ذكره.

[1] – رقيق عقبة، لباز الأمين، **مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، التجربة ا لماليزية في التأمين التكافلي، كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي "مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي**، العدد2، أكتوبر 2021، صفحة 90.

الشكل(رقم6):إجمالي أصول التأمين التكافلي في ماليزيا

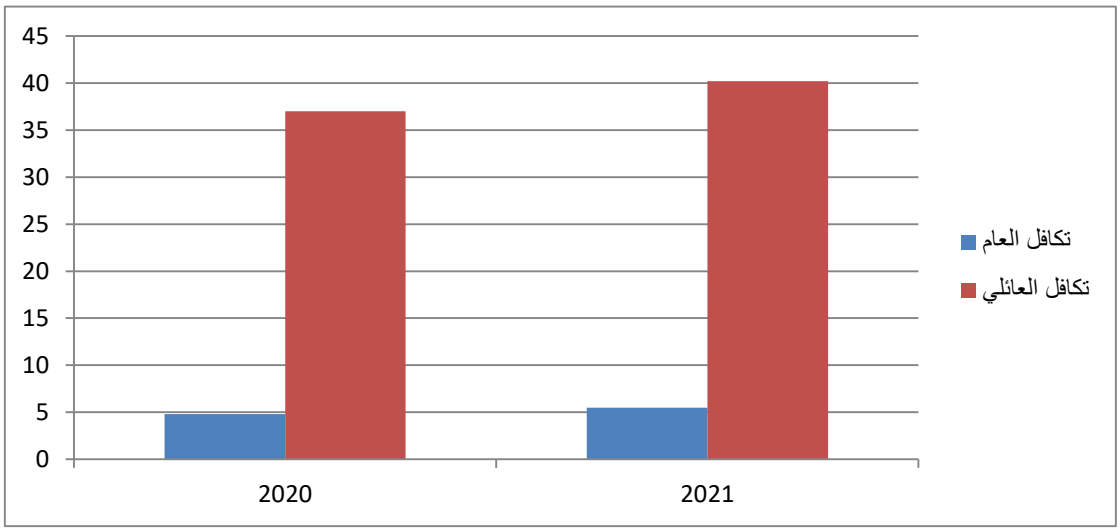

الوحدة (1 مليار رينجيت ماليزي)

رسم بياني من إعداد الطالبين استنادا من بيانات البنك الوطني الماليزي حول إجمالي أصول التأمين التكافلي بنك نيجار ماليزيا،19 مارس 2023،سا 12:30. www.bnm.gov.my مرجع سبق ذكره.

3- تفسير معطيات الشكلين 5 و6:

بلغت نسبة أرباح أقساط التكافل من إجمالي الأقساط 18.5% عكس التأمين التقليدي الذي بلغت نسبة 2.9% أما مبالغ أرباح أقساط التأمين التكافلي العام في 2020 بلغ 2.8 مليار رينجيت و سنة (2021) 2.9 مليار رينجيت ماليزي أما التكافل العائلي فبلغت الأرباح سنة (2020) 8.9مليار رينجيت و سنة 2021 وصلت الأرباح إلى 10.8.

الشكل(رقم 07): نسبة أرباح التأمين التكافلي من إجمالي الأقساط في ماليزيا

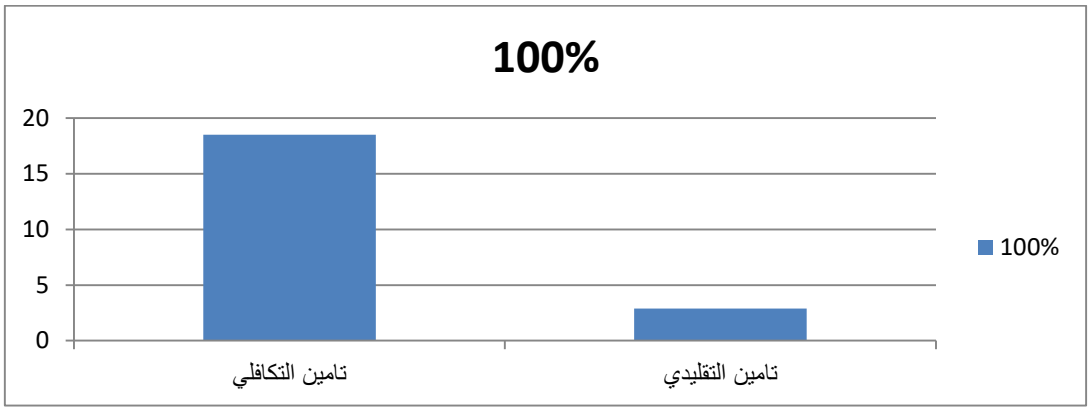

رسم بياني من إعداد الطالبين استنادا من معطيات البنك المركزي الماليزي حول نسبة أرباح أقساط التأمين التكافل من إجمالي الأقساط، مرجع سبق ذكره.

الشكل(رقم 08) أرباح أقساط التأمين التكافلي العام والعائلي سنتي 2020 -2021

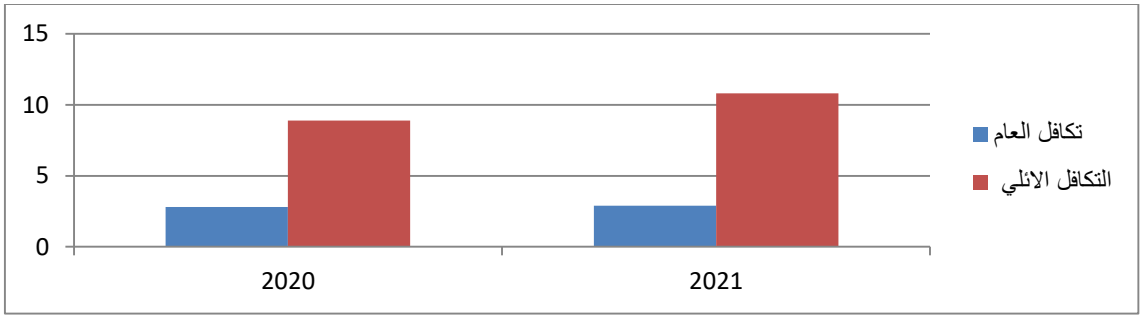

رسم بياني حول أرباح أقساط التأمين التكافلي العام و العائلي في 2020 و 2021 من إعداد الطلبة من البنك المركزي الماليزي

الفرع الثالث: سوق التأمين التكافلي التونسي

تعد شركة تأمين الزيتونة تكافل هي أول شركة تأمين تكافلي متعددة الفروع في تونس تأسست سنة 2011 وهي شركة تأمين وإعادة التأمين تقدم مجموعة واسعة من منتجات التكافل بالإضافة إلى شركتين (الأمانة تكافل- تأمينات التكافلية).

أولا/ المعطيات الإحصائية لسوق التأمين التكافلي التونسي

حيث واصلت هذه الشركات تدعيم حصتها من إجمالي رقم معاملات قطاع التأمين لتتجاوزسنة 2021 نسبة 5.6 مقابل 5.1 سنة 2020 وبلغ مجموع الأقساط الصادرة عنها حوالي 160 مليون دولار سنة 2021 مقابل 130 مليون دولار سنة 2020 أي من إجمالي الحصة السوقية لسوق التأمين التونسي 2440 مليون دولار سنة 2020 مقابل 2673.5 سنة 2021.

الشكل(رقم 09):تطور الحصة السوقية للتأمين التكافلي في تونس

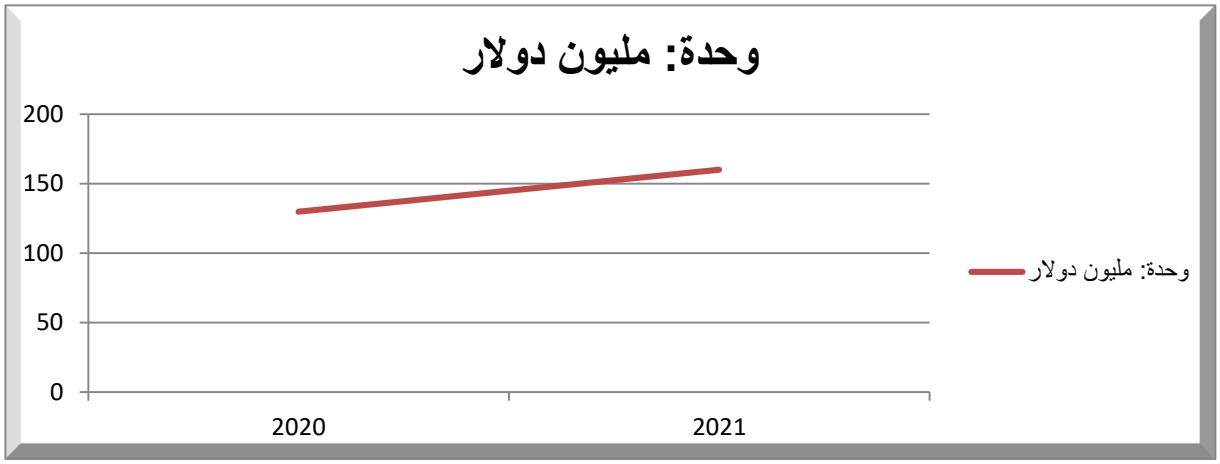

منحنى بياني من إعداد الطالبين بالاعتماد على الصندوق الوطني للتأمينات تونس، لتطور حصة السوقية لفرع التأمين التكافلي في تونسي، 12 مارس 2023، 14.25، www.cnss.ma.

الشكل(رقم10):حصص شركات التأمين التكافلي في تونس سنتي 2020-2021

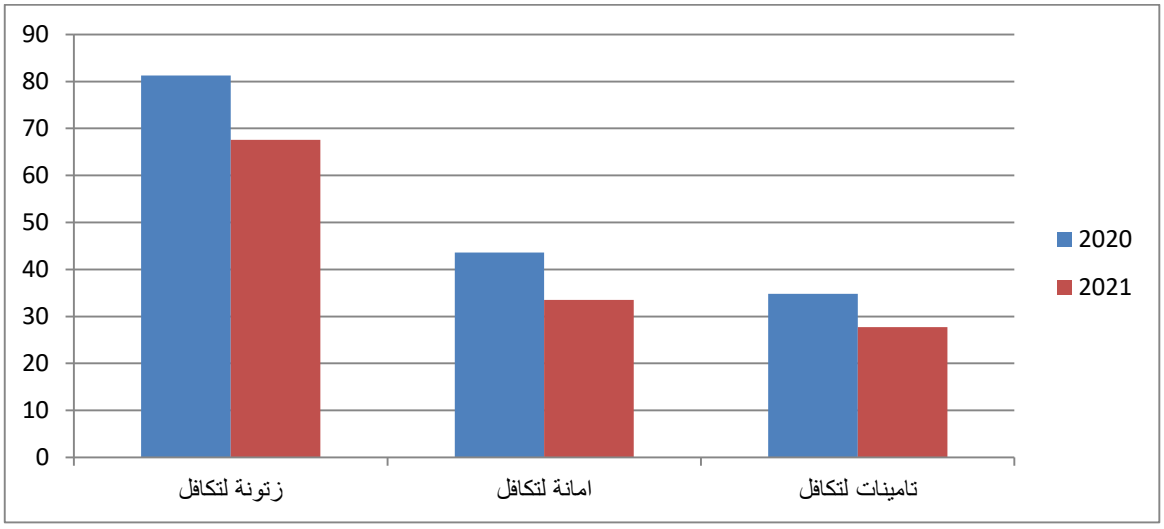

أعمدة بيانية من إعداد الطالبين لنسب حصص شركات التأمين التكافلي في تونس من إعداد الطالبين بالاعتماد عل تقرير الزيتونة تكافل 2022.

3- تحليل نتائج الشكلين09 و10:

حيث ساهمت الزيتونة تكافل رقم معاملات سنة 2021 نسبة 81.3% مقابل 67.6%سنة 2020 أي بنسبة تطور20.3% كما أن شركة الأمانة تكافل حققت سنة 2021 رقم معاملات بنسبة 43.6% مقابل 33.5% سنة 2020 بنسبة تطور30.1% وكذلك بالنسبة لشركة تأمينات تكافلية حققت نسبة 34.8 %سنة 2021 مقابل 29.7 % سنة 2020 آي بنسبة تطور 17.2 %.

الشكل(رقم11):الحصة السوقية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجارية في دولة تونس

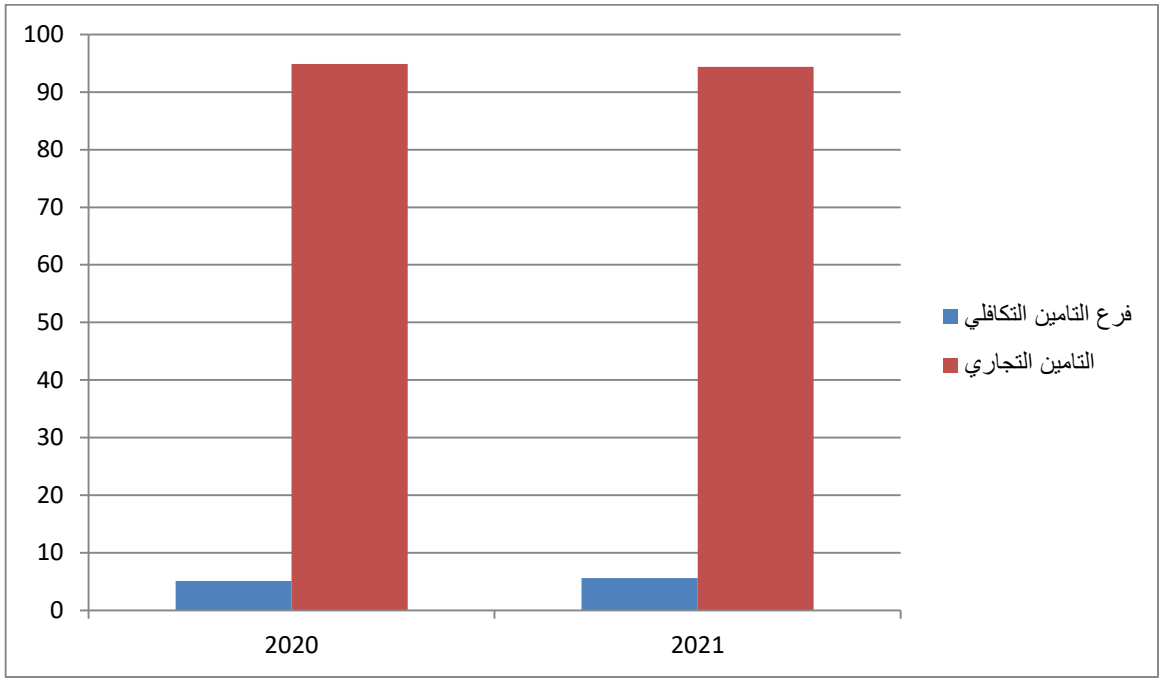

أعمدة بيانية من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات السابقة تمثل نسبة استحواذ التأمين التكافلي على حصص في السوق التونسي مقارنة مع التأمين التجاري.

5- تحليل نتائج الشكل11:

أ- يتصدر فرع التأمين على السيارات المرتبة الأولى بحصة تناهز 55.6 % وتفوق و بالتالي المعدل المسجل على مستوى القطاع وبما يعادل6.4 % من مجموع رقم المعاملات المحقق بعنوان هذا الصنف حيث سجلت نسبة نمو تفوق 14.6 % لسنة 2021.

ب-ارتفعت حصة صنف التأمين على الحياة وتكوين الأموال إلى حدود 22.6 % سنة 2021 مقابل17.7 % في سنة 2020 وكذلك الشأن بالنسبة لحصة فرع التأمين الجماعي على المرض الذي ناهزت 7.4 %سنة 2021 مقابل 7.2 % سنة 2020.

ج- تواصل تراجع حصة كل من فروع تأمين النقل من 3.4% سنة 2020 إلى 2.9% سنة2021، وكذلك فرع التأمين من الحريق و العوامل الطبيعية حافظ على حصته في حدود 4.1 % سنتي 2020-2021.[1]

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين فرع التأمين التكافلي في الجزائر و تونس:

تعتبر تونس اقرب دولة إلى الجزائر من حيث التقارب الثقافي بين الشعبين، و قد كانت تونس سباقة في مجال التأمين التكافلي لذلك أردنا أن نأخذ مقارنة كإسقاط على التجربة الجزائرية.

أولا/ رأس مال شركات التأمين التكافلي مقارنة بالشركات التجارية في تونس:

حيث ظهرت أول شركة للتكافل سنة 2011 و هي شركة الزيتونة ثم اتبعتها شركات أخرى و هي أمانة للتكافل و التأمينات التكافلية في سنة 2012 و هي السنة التي بدأت فيها الزيتونة للتكافل نشاطها في سوق التأمينات التونسية كان رأس مالها يقد ب 15 مليون دينار تونسي و بلغ حجم المعاملات 1,6 مليون دينار تونسي مقابل تحقيق عجز قدر ب 2.3 مليون دينار تونسي وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع في حجم التعويضات و الأعباء الفنية.

[1]. وزارة المالية، **تقرير سنوي لقطاع التأمين،الهيئة العامة للتأمين**، تونس،19،2021 جانفي 2021 سا:11.15،

www.cga.gov.tn

الشكل (رقم 12):رأس مال شركات التأمين التكافلي في تونس

(وحدة : مليون دينار تونسي)

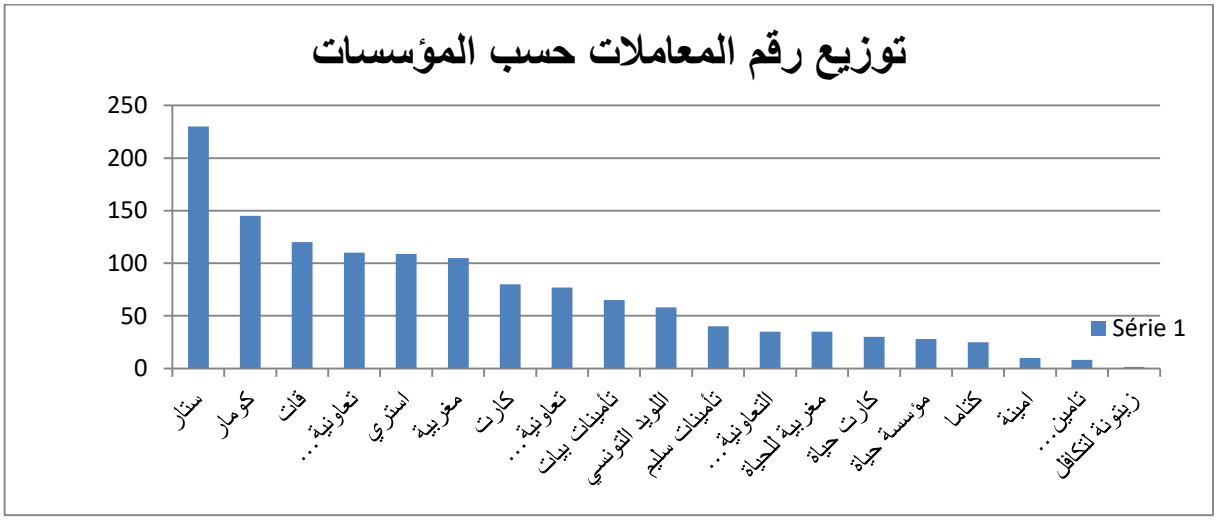

منحنى بياني من إعداد الطلبين اعتمادا على التقرير السنوي لسنة 2012 للهيئة العامة لتأمين التونسي

2-تحليل معطيات الشكل 12:

نلاحظ أن شركة زيتونة للتكافل في أول سنة كانت نسبة استحواذها على سوق التأمينات التونسي قليلا و هذا راجع إلى حداثة الشركة في ذلك الوقت حيث قدرت نسبة 0.12 %.

و كما لاحظنا في الجزائر فإن نسبة أول سنة للتأمين التكافلي فقد كانت حوالي 0.03 % من إجمالي الأقساط الموزعة و هي تقريبا نسبة متقاربة مع ما حققته السوق التونسية في أول سنة من التأمين التكافلي، و تتخذ الجزائر من السوق التونسية مثالا يحتذى بيه في هذا المجال مستقبلا خاصة مع أن سوق التأمين التكافلي في تونس حقق نمو معتبر في 10 سنوات الأخيرة حيت من نسبة 0.12% في أول سنة بلغت نسبة حصة التأمين التكافلي في نهاية 2021 5,9 % خاصة مع إطلاق شركتين للتكافل هما الأمانة للتكافل و التأمينات التكافلية و ما صاحبها من استحواذهم لبعض من الحصص السوقية من دون نسيان معدلات نمو التي حققتها زيتونة للتكافل لذلك يمكن اعتبار أن تونس هي المرآة الحقيقة للجزائر في مجال التأمين التكافلي في 5 سنوات القادمة.

– الشكل(رقم 13): مكانة شركات التأمين التكافلية في السوق التونسية بعد مرور 10 سنوات من نشاط.

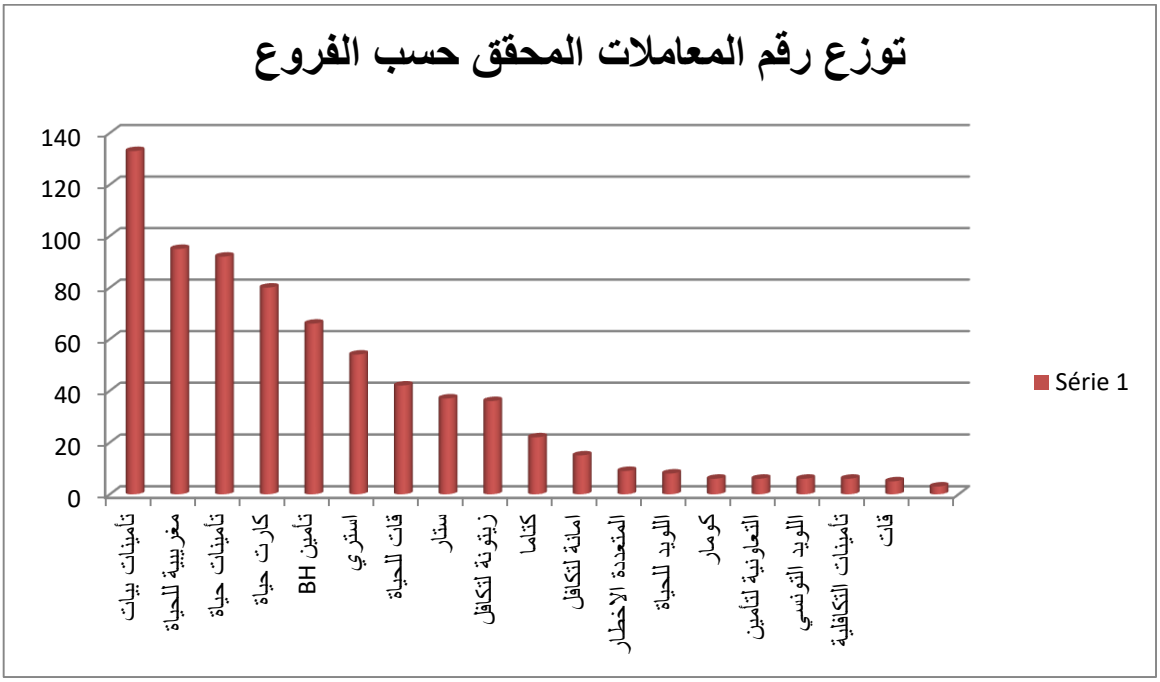

منحنى بياني من إعداد طلبة اعتمادا على تقرير السنوي 2021 للهيئة العامة لتأمين التونسي، 12 جانفي 2023، سا 13:10. مرجع سبق ذكره.

(وحدة: مليون دينار تونسي)

الشكل رقم (14): نسب توزيع الأقساط حسب الفروع في تونس

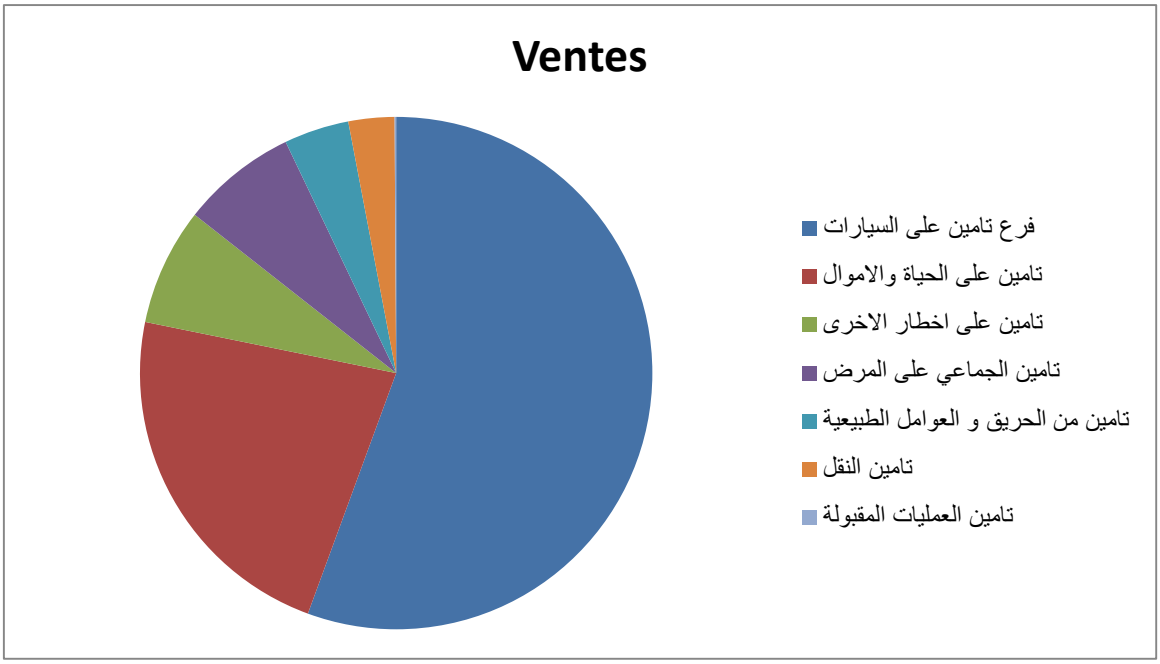

دائرة نسبية من إعداد الطالبين حول توزيع نسب الأقساط حسب فروع التأمين التكافلي[1]

4- تحليل معطيات الشكلين البيانين 13 و14:

نلاحظ أن مكانة شركات التأمين التكافلية في تونس قد ازدادت و هذا راجع إلى بدأ ترسخ الثقافة التأمينية التكافلية بين المجتمع التونسي و ارتفاع الحس التأميني مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات التأمينية التكافلية،و هي مرشحة للارتفاع أكثر في السنوات القادمة و هي الدراسة التي يمكن تطبيقها على الجزائر لعدة اعتبارات و خصائص المشتركة بين الجزائر و تونس،وحسب الدراسات التي أجرتها شركة صافي"SAAFI"و مجلس الوطني للتأمينات فإنها تتوقع نسبة زيادة ب 20 % في السنوات الخمسة القادمة و مع إطلاق شركة جزاير تكافل (أضرار) و الجزائر المتحدة (أشخاص) هذا من شأنه أن يساهم في تعزيز مكانة التأمين التكافلي في الجزائر و بالتالي دخول الجزائر من الباب الواسع في هذا المجال بإطلاق شركتين مختلفتين في النشاط تستطيع تغطية كافة المخاطر المحتملة للأشخاص الراغبين في التوجه إلى التأمين التكافلي و تشير غلب الدراسات المستقبلية في هذا المجال في السوق الجزائرية أن نسبة استحواذ فرع السيارات سيكون هو الأكثر استحواذا بنسب تقدر 50% خاصة مع فتح استزاد و

[1]. وزارة المالية، **الهيئة العامة للتأمين، تقرير سنوي لقطاع التأمين**، تونس، 2021، مرجع سبق ذكره، صفحة88.

تصنيع السيارات في الجزائر ثم تأتي بقية الفروع بنسب متفاوتة ، أما بالنسبة للتأمين على الأشخاص فإنه من المحتمل أن يبقى ضعيفا مقارنة مع التأمين على الأشخاص و هذا يعود أساسا إلى طبيعة الفرد الجزائري و حسه التأميني الذي يميل إلى التأمينات الإجبارية فقط ، لذلك لا نستطيع إسقاط دراسة التي تم إجرائها على دولة ماليزيا التي يميل الفرد فيها إلى التأمين الفردي على الأضرار(أرقام موجودة في دراسة حالة ماليزيا) و هذا راجع إلى أساس طبيعة الفرد الماليزي نظرا للظروف المحيطة بها فيما يتعلق بالزلازل و الفيضانات و غيرها من المخاطر العديدة المحيطة بهم.

المبحث الثاني: آليات سير شركة الجزاير تكافل

تعتبر شركة "الجزاير تكافل" أول شركة تأمين ذات طابع إسلامي تدخل سوق التأمين الجزائري حيث تم تخصيص لها رأس مال بمساهمة 10 شركات عمومية كسابقة في مجال التأمين.

المطلب الأول:تقديم شركة الجزاير تكافل

بعد سنوات من اجتياح التأمين التكافلي للأسواق العربية والإسلامية ومزاحمته للتأمين التجاري لم تعطي الجزائر أي اهتمام لهذا النظام إلى غاية سنة 2022 قامت بإنشاء أول شركة مستقلة تمارس التأمين التكافلي تحت أنظار الرقابة الشرعية مراعاة للأسس والقواعد التنظيمية والفنية من أجل السير الحسن.

الفرع الأول: تقديم شركة جزاير تكافل و المساهمين في رأس مالها

أولا /التعريف بالشركة

هي أول شركة عمومية ذات أسهم «SPA» وفقًا للتشريعات المعمول بها متخصصة في التأمين التكافلي العام (تأمين الأضرار) برأس مال يتوافق مع الحد الأدنى المنصوص عليه في التشريعات واللوائح المعمول بها في الجزائر وهي (2.000.000.000.00 دج)ملياري دينار جزائري، تم اعتمادها من طرف وزارة المالية في شهر ماي 2022، وبدأت نشاطها في 27 ديسمبر 2022 بعد فتح أول وكالة تجارية تابعة للشركة في زرالدة الجزائر العاصمة، تمت المصادقة على منتوجاتها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (المجلس الإسلامي الأعلى).

1-**تقديم وكالة زرالدة:** هي أول وكالة تجارية لشركة الجزاير تكافل تقدم مختلف المنتجات التأمينية افتتحت رسميا في 27 ديسمبر 2022 و هي الوكالة الوحيدة المتواجدة في الوقت الحالي للشركة في انتظار افتتاح عدة وكالات أخرى عبر القطر الوطني بصفة تدريجية نظرا لحداثة الشركة.[1]

2- **منتجات الشركة:** تقدم الشركة مختلف المنتجات التأمينية المتعلقة بالأضرار كغيرها من شركات التأمين لكن وفق الشريعة الإسلامية و من أهم المنتجات التي قدمها الشركة:

أ-تأمين الممتلكات و المسؤوليات الشخصية.

ب-تأمين السيارات.

ت-تأمين النشطات الفلاحية و الزراعية.

ث-تأمين النشطات المهنية و الحرفية.

ج-تأمين نشطات وسائل النقل.

ح-تأمين النشطات التجارية و الصناعية.

3-**استثمارات الشركة:** وقعت شركة "جزاير تكافل" العديد من الاتفاقيات مع العديد مع البنوك التجارية التي لديها نوافذ للصيرفة الإسلامية و هذا لتنويع مختلف منتجاتها و الدخول في استثمارات عديدة و من هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية الموقعة مع البنك الوطني الجزائري التي تهدف إلى تنويع و تطوير نشاطات الشركة و أيضا الاتفاقية الموقعة مع بنك الجزائر الخارجي وهذا من أجل قيام الشركة بتغطية مختلف المخاطر التي من المحتمل أن تؤثر على المشاريع الممولة من قبل البنك بموجب التمويل الإسلامي المخصص للأفراد و الشركات.

[1] - وثائق من شركة جزاير تكافل مرجع سبق ذكره.

الشكل(رقم 15):الهيكل التنظيمي لشركة "الجزاير تكافل"

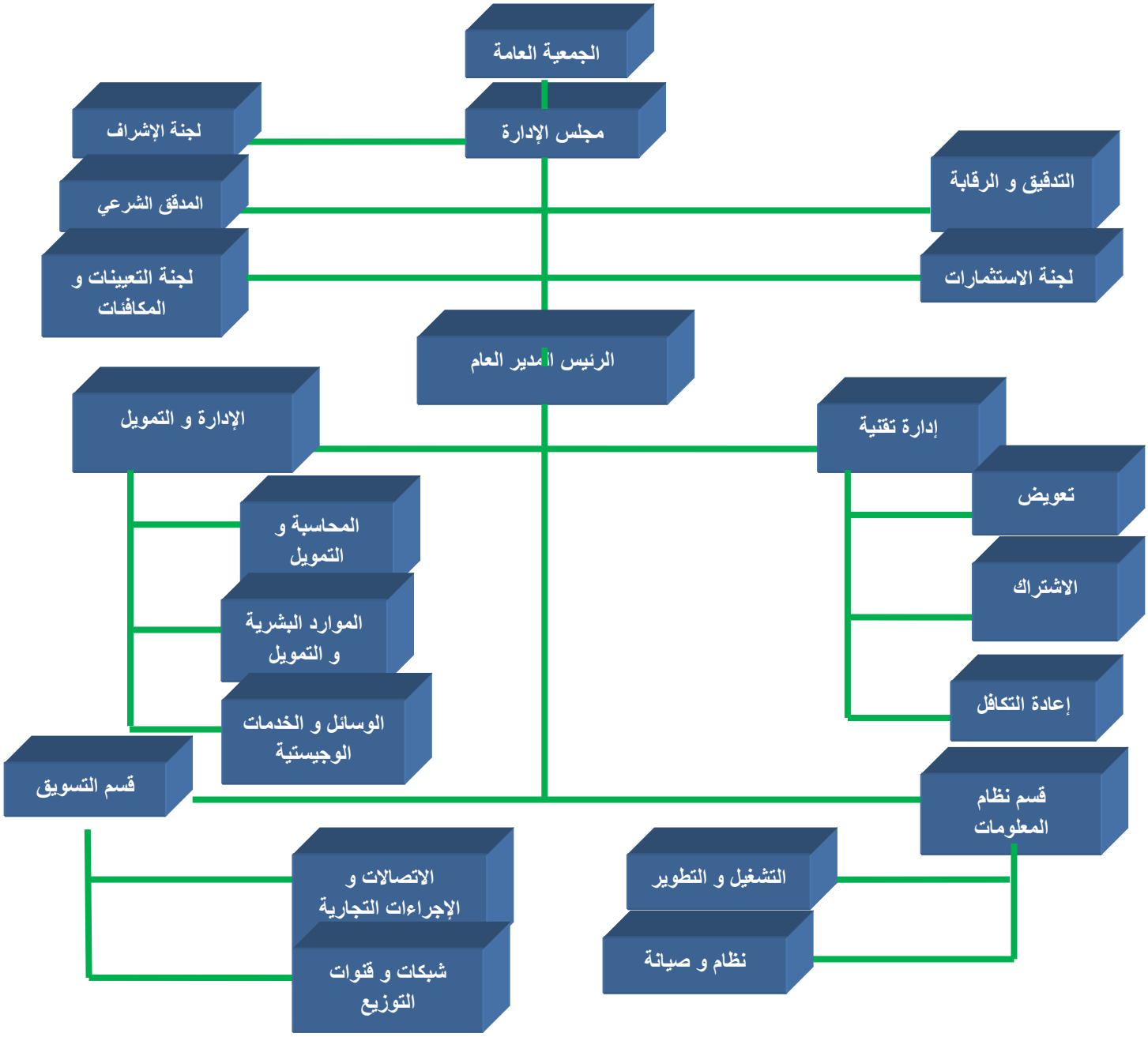

من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق شركة "الجزاير تكافل" مرجع سبق ذكره

5-الغرض من إنشاء الجزائر تكافل، على وجه الخصوص:

أ- تسويق منتجات التأمين ضد الأضرار بصيغة "التكافل العام" وفقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 21-81 الصادر المحدد لشروط وإجراءات ممارسة التأمين التكافلي.

ب- التنازل عن أعمال إعادة التأمين وقبولها بصيغة "إعادة التأمين"،وكذلك تغطية المخاطر في إطار التأمين المشترك بالشراكة مع كيانات التكافل الأخرى العاملة في السوق الجزائري.

ج-ممارسة أي نشاط تجاري أو خدمي يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأعمال التأمين التكافلي.

ح-تنويع الحيازات.

د-تقديم خدمات تأمينية للأشخاص الطبيعيين و المعنويين من حيث منتجات التأمين التكافلي (تأمين على الأضرار).

هـ-توسيع محفظة التأمين و توسيع عروض منتجات التأمين التكافلي في السوق الوطنية.

ك-تقديم مختلف الخدمات التأمينية للمهاجرين من التأمين التقليدي إلى التأمين التكافلي.

ر-المساهمة في تنفيذ السياسة العامة للسلطات الهادفة إلى جمع و تعبئة المدخرات من الأفراد و الأسر من خلال خلق أدوات التمويل الإسلامي.[1]

الفرع الثاني: توزيع رأس مال الشركة

أولا/ المساهمون في الشركة

مساهمون الشركة: شركة جزاير تكافل هي شركة عمومية ذات أسهم يبلغ عدد المساهمين في رأس مالها 10 شركات مقسمة بين شركات التأمين العمومية و البنوك تجارية وهي:

1- شركات التأمين:الشركة الجزائرية لتأمينات(SAA)،CASH للتأمينات، الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT)،الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR).

2- البنوك التجارية:البنك الوطني الجزائري(BNA)،البنك الخارجي الجزائري (BEA)، بنك البدر(BADR BANQUE)،بنك التنمية المحلية(BDL)،القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP).

[1]- وثائق من شركة جزاير تكافل مرجع سبق ذكره.

- الجدول(رقم 5):تفصيل توزيع رأس المال بين جميع المساهمين

المساهمين	توزيع رأس المال بالدينار	
	بالنسبة	بالمبالغ
SAA	15%	300 000 000
CAAT	15%	300 000 000
CAAR	15%	300 000 000
CASH	15%	300 000 000
الإجمالي الفرعي لشركات التأمين على الممتلكات والحوادث	60%	1 200 000 000
BADR	6,666%	133 320 000
BDL	6,666%	133 320 000
BEA	6,666%	133 320 000
BNA	6,668%	133 360 000
CNEP	6,668%	133 360 000
CPA	6,666%	133 320 000
المجموع الفرعي للبنوك	40%	800 000 000
المجموع العام	100%	2 000 000 000

- الشكل(رقم 16):مقارنة بين رأس مال الشركة و بعض الشركات العمومية الكبرى

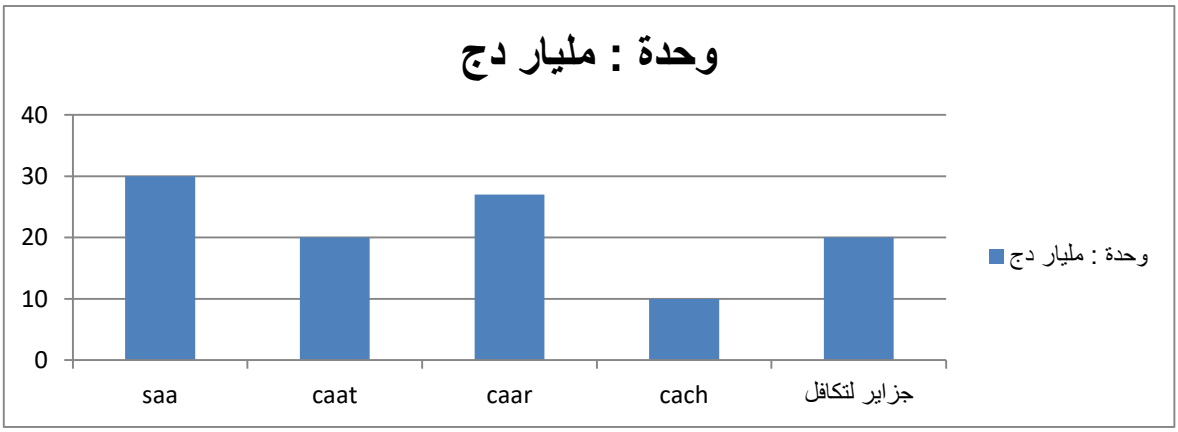

أعمدة بيانية من إعداد الطلبين المقارنة بين رأس مال الجزاير تكافل مع بعض الشركات العمومية الجزائرية الكبرى.

5-التعليق على الشكل 16:

- من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ أن الدولة أعطت لشركة الجزائر تكافل رأس مال كبير و هذا حتى تستطيع مستقبلا منافسة شركات التأمين العمومية الكبرى و هذا في إطار سياسة الدولة

الجزائرية لجعل الصيرفة الإسلامية بصفة عامة و التأمين التكافلي بصفة خاصة له مكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني و مختلف المعاملات المالية و النقدية.

المطلب الثاني:النموذج المختلط (الوكالة والمضاربة)المتبع في شركة "الجزاير تكافل" حسب مرسوم 21 . 81

تبنت شركة "الجزير تكافل" في نظامها النموذج المختلط وهو المعمول به عند الجارة تونس حيث يقوم على المضاربة و الوكالة معا وفق المرسوم التنفيذي 21-81.

الفرع الأول: تبيان المرسوم 21-81 لآليات عمل النموذج المتبع

أولا/آليات سير النموذج وفق المرسوم 21-81

وقد عرف المرسوم التنفيذي الجديد رقم 21-81 كل من نموذج الوكالة والمضاربة والنموذج المختلط في مواده رقم عشرة (10)،إحدى عشر(11)،واثنا عشر (12)على التوالي، وأكد على أن الشركة حسب نموذج المضاربة مثلا تتعهد بتسيير الصندوق مقابل أجر يحسب على أساس حصة محددة مسبقا من الفوائض الفنية والمالية الناتجة عن الصندوق وهنا يثار الإشكال عمليا لأن الشركات العاملة بهذا النموذج عادة لا تقوم باستقطاع مصاريفها خلال الفترة المالية المعنية بل تؤجلها بعد اختتام الفترة المالية وحساب الفوائض ثم تستقطع هذه النسبة التي يوجد خطر في زيادتها من سنة إلى أخرى حسب ما تم تفصيله،كما أضاف من خلال المادة 13 أنه تحديد كيفيات تطبيق هذه الأجور المذكورة في النماذج الثالث عند الحاجة، من قبل إدارة رقابة التأمينات .كما تعتبر عملية توزيع الفائض التأميني من أكثر المواضيع التي طرحت إشكالات عملية في التأمين التكافلي، لأن المشترك له الحق في استرداد الفائض الذي يتحقق في الصندوق بعد سداد التزاماته التعاقدية والفنية والقانونية التنظيمية التي تقرها الدولة.[1]

وبين الواقع العلمي أن المشتركين يحصلون على جزء من الفائض من عمليات الصناديق بناء على بنود وشروط عقود وثائق التأمين بل وبنص القانون في بعض الدول، بينما من المفروض أن

[1]– المرسوم التنفيذي 21 . 81 المتعلق بالتأمينات، **الجريدة الرسمية**، مرجع سبق ذكره.

فائض صناديق التكافل هو حق خالص كله للمشتركين فيه يعاد لهم نقدا، والأصل أن تقوم شركة التكافل بالاتصال بمستحقيه لاستلامه، وما طال عليه الزمن بدون أن يسلم لأصحابه فيصرف في أعمال الخير للمجتمع تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية إلا أن هذا ما لم يحدده المشرع الجزائري و اكتفى بذكر أن مبلغ الرصيد الإيجابي يوزع حسب الشروط التعاقدية وأحال كيفيات التوزيع إلى القانون الأساسي لكل شركة تأمين تكافلي، ما من شأن هذه الثغرة القانونية أن تخلق العديد من الإشكالات العملية لتعدد كيفيات توزيع الفائض التأميني وتعسف بعض الشركات التي تمارس التأمين التكافلي في حق المشتركين باعتبارها من تحدد كيفيات التوزيع في قانونها الأساسي تحت غطاء الشريعة الإسلامية، وأيضا لم يبين المرسوم كيفيات تحديد الفوائض التقنية والمالية ولا الجهة التي تتولى هذا الاختصاص.وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم نص على أن توزيع الرصيد الايجابي يكون حسب إحدى الطرق الثالث الآتية أي أنه ترك حرية الاختيار لكل شركة تمارس عمليات التأمين التكافلي :

1-**الطريقة الأولى:** التوزيع على جميع المشتركين دون تمييز بين الذين استفادوا والذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المعنية .

2-**الطريقة الثانية:** التوزيع حصرا على المشتركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المعنية .

3-**الطريقة الثالثة:**التوزيع على أساس نسبة مساهمة كل مشترك بعد خصم التعويضات المدفوعة له خلال السنة المعنية، وإذا كان مبلغ التعويض المدفوع يفوق حصته في مبلغ الرصيد، لا يستفيد المشترك من أي دفع.

ثانيا/الطريقة الأنسب حسب هيئة الرقابة الشرعية

وقد أجازت هيئات الفتوى والرقابة الشرعية لشركات التأمين التعاوني العمل بإحدى الطرق الثلاثة المذكورة، ويمكن القول أن الطريقة الأنسب حسب كثير من الخبراء هي الطريقة الثانية أي اقتصار التوزيع على المشتركين الذين لم يستفيدوا من تعويضات خلال السنة المعنية،لأنها الأكثر عدل ومساواة بين المشتركين فمن الغير المعقول عند توزيع الفائض التأميني، أن يتساوى من أخذ تعويضا يعادل اشتراكاته أو يزيد عنه مع من لم يستفد من أي شيء رغم وفائه بالتزامه في دفع

الاشتراكات .هذا بالنسبة للنتيجة الإيجابية التي يحققها رصيد صندوق المشتركين(الفائض التأميني)، كما يحدث أن يلقى هذا الرصيد أيضا نتيجة سلبية أي يكون في حالة عجز وهنا يمكن تغطية هذا العجز عن طريق القرض الحسن من أموال المساهمين في رؤوس أموال الشركة (حساب الشركاء)،على أن يتم استرداد هذا القرض من الرصيد الايجابي لحساب المشتركين الذي يتحقق في السنوات المقبلة، بشرط ألا يتجاوز مبلغ القرض الحسن 70 %من مبلغ الأموال الخاصة للشركة.

الفرع الثاني: الشروط التي تلتزم بها شركات التكافل الناشطة في الجزائر

كما ألزم المشرع الجزائري شركات التأمين التكافلي الناشطة في الجزائر بجملة من الالتزامات الواجب أخذها بعين الاعتبار

أولا/ الشروط التي تلتزم بها شركات التأمين التكافلي الناشطة في الجزائر

1- منح القرض الحسن من صندوق الشركاء إجباري لسد العجز الحاصل في صندوق المشتركين،فمن لا عدالة أن تبعد الخسارة (العجز)عن صندوق المشتركين وتوقع على صندوق الشركاء لتتسبب بذلك في خسارة أخرى تتمثل في تفويت فرصة الكسب والاستثمار عن طريق تجميد جزء من أموالهم (أموال القرض) لمدة غير معلومة، وترك ذلك لرغبة المؤسسين لما فيه مصلحة للشركة ككل.

2- إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التكافلي بل يمكنها وفي حالة تعذر وجود هذه الأخيرة أن تلجأ إلى شركات إعادة التأمين التقليدية بعد قرار لجنة الإشراف الشرعي،وحقيقة فمن الصعوبة إيجاد شركات متخصصة في إعادة التأمين التكافلي حتى أن الدول التي حققت باعا طويلا وتقدما لا بأس به في هذا المجال على غرار السعودية وماليزيا والإمارات والبحرين و حتى تونس باعتبارها قريبة إلى الجزائر.[1]

وعلى الرغم من أنها أنشأت بعض شركات إعادة التأمين الإسلامية إلا أنها تتميز بضآلة رؤوس أموالها ولا زالت في خطواتها الأولى مقارنة مع شركات إعادة التأمين التجارية.

[1]– ريمة شيخي و خديجة فاضل **مجلة علوم القانونية مقال حول النظام القانوني للتأمين التكافلي**، مرجع سبق ذكره، ص (823،824).

3-أما بالنسبة لشركة"الجزائر تكافل" فهي تطبق نموذج المختلط وفق مرسوم 81.21،و جاء وفق قانون الأساسي للشركة الذي اطلعنا عليه:

أ-الفصل التام بين حسابات شركة التأمين التكافلي و صندوق المشتركين.

ب- إلزامية وجود هيئة الرقابة الشرعية الوطنية تكون فتواها ملزمة للشركة و الجنة الداخلية للرقابة و التدقيق الشرعي و هو ما سنتطرق له بالتفاصيل لاحقا.

ت-أقساط التأمين ملكية حصرية لصندوق المشتركين .

ث- وجوب إعادة توزيع الفائض التأميني على المشتركين في الصندوق إن وجد، وفق لصيغة الوكالة و المضاربة في الشركة.

ج- في حالة عجز الصندوق عن تعويض مجمل الأضرار فإن شركة جزاير تكافل ملزمة بإقراض صندوق المشتركين قرض حسن بما يغطي العجز المسجل، ويتم استرجاع مبلغ القرض الحسن من الفائض التأميني الذي يتوفر في السنوات اللاحقة.

ح-مصدر أرباح الشركة هو أجر الوكالة و عائد استثمار أموال الشركة و نسبة من عائد استثمار أموال صندوق المشتركين بحسب بنود عقد المضاربة المتفق عليه بين الطرفين. [1]

[1]. وثائق من شركة جزاير تكافل، مرجع سبق ذكره .

الشكل (رقم 17):النموذج المختلط المتبع في شركة "الجزاير تكافل"

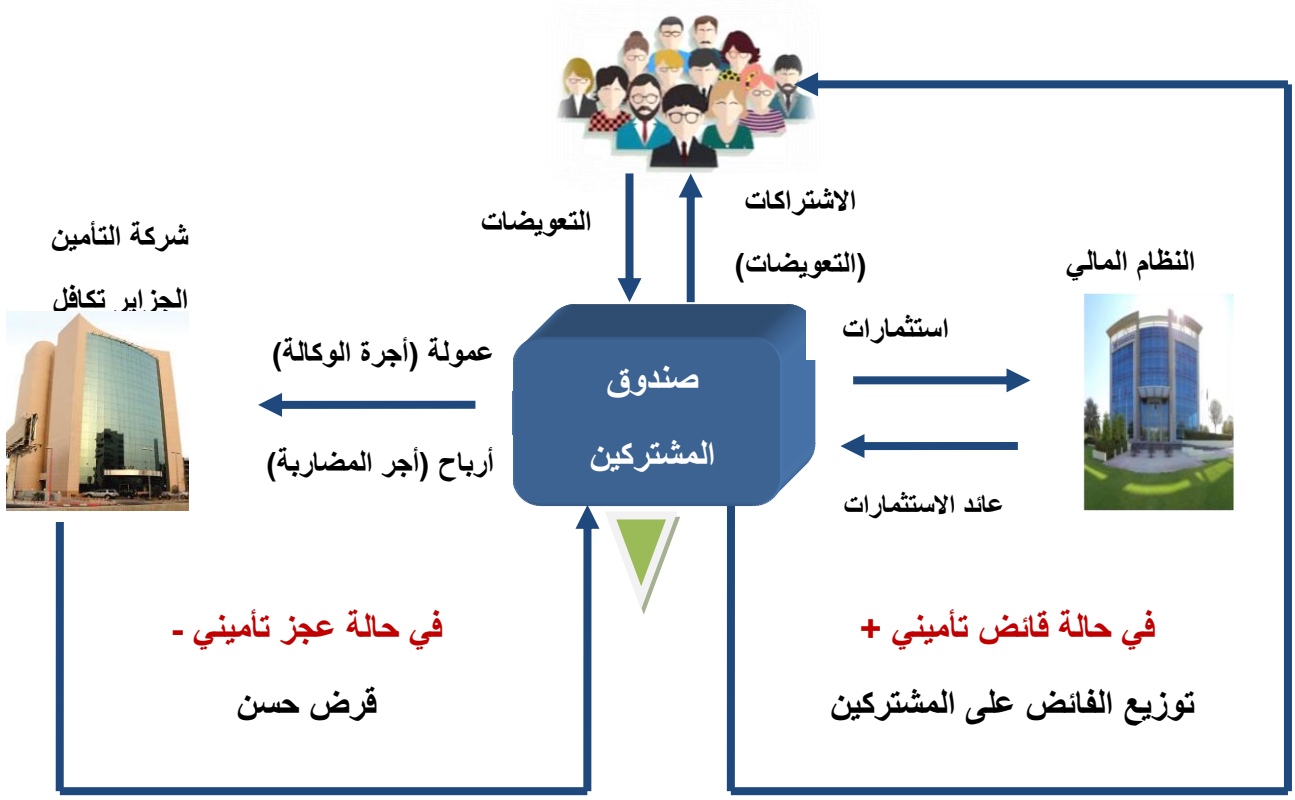

من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق الشركة

المطلب الثالث: الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي

الفرع الأول: التعريف الدقيق للرقابة الشرعية واليات عمل جهازها

أولا/ تعريفات الرقابة الشرعية

تنوعت تعريفات الباحثين لمفهوم الرقابة الشرعية فمنهم من عرفها على أنها: "حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية".

وقيل في تعريفها أيضا:"هي وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ ".

و كتعريف شامل: "هو جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، و يجوز أن يكون أخد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال الشركات،وله إلمام

بفقه المعاملات،و يعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراجعتها و الإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية و تكون فتواها و قراراتها ملزمة للمؤسسة .

ثانيا / أنواع الرقابة الشرعية: يوجد نوعين للرقابة الشرعية هما:

1-**الرقابة الداخلية:** وفي هذا النوع تكون هيئة الرقابة خاصة بالمؤسسة المالية، والمراقبون الشرعيون يكونون من ضمن الجهاز الإداري فيها .

2-**الرقابة الخارجية:** ويتولى هذا النوع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية المستقلين عن المؤسسة المالية،أي من خارج الجهاز الإداري فيها. كما يمكن أن تتم الرقابة الخارجية من خلال مكاتب تدقيق شرعي تضم هيئة فتوى ومراقبين شرعيين، وتقدم خدماتها لمؤسسات مالية متعددة، على غرار المعمول به في المكاتب المحاسبية الخارجية.[1]

ثالثا/ مكونات جهاز الرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي:

بما أن المقصد الأساسي للرقابة الشرعية هو مراقبة مدى التزام شركات التأمين التكافلي من حيث منتجاتها التي ستطرحها في السوق ونشاطاتها بأحكام الشريعة الإسلامية والحرص على مرافقتها لتكون جل معاملاتها شرعية، كان ولابد من وجود هيئتين رئيسيتين وهما: هيئة الفتوى و هيئة الرقابة الداخلية.

1-**هيئة الفتوى:**على مستوى المؤسسة المالية، تضم مجموعة من علماء الشريعة المتخصصين في التعاملات المالية، ممن لديهم الأهلية للفتوى في هذا المجال، بحيث لا يقل عددهم عن ثلاثة، ليتحقق بذلك أن الفتوى صادرة عن اجتهاد جماعي.

2-**هيئة الرقابة الداخلية:**وتسمى أيضا "هيئة الرقابة الشرعية" و" هيئة التدقيق الشرعي"وتضم مجموعة من المراقبين الشرعيين ممن لديهم إلمام بالضوابط الشرعية،ولا يشترط أن يكون العاملين في هذه الهيئة من الفقهاء المختصين، بل يمكن أن يكونوا محاسبين أو قانونيين أو غيرهم، ووجود هذا الجهاز ضروري لحفظ أعمال الشركة من المخالفات الشرعية، ومتابعة تنفيذ قرارات هيئة الفتوى على الوجه الصحيح،لأن الفتوى بلا رقابة ستبقى(في أحسن أحوالها) تحت تصرف الموظف الذي

[1]- ريمة شيخي و خديجة فاضل، **مجلة علوم القانونية، مقال حول النظام القانوني للتأمين التكافلي** ، مرجع سبق ذكره ، ص (826).

قد يخطئ في تنفيذها أو يحرفها جهلا منه بمحتواها،وبالعودة إلى المرسوم التنفيذي رقم 21-81 نجده تناول ثلاثة هيئات رئيسية نعرضها فيما يلي:

أ- **الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:** هيئة تعمل على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى أنشئت تنفيذا للنظام رقم 20-02 المنوه إليه أعاله، مهمتها منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التأمين التكافلي بعد استيفاءها للشروط المطلوبة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، صدر مقرر إنشاء الهيئة في الفاتح من شهر أفريل 2020 وتتكون من سبع أعضاء من العلماء والمفتين ممن لديهم خبرة في الفتوى والبحوث العلمية المتخصصة في الفقه ومن بينهم أيضا خبير دولي في المالية الإسلامية.

ب- **لجنة الإشراف الشرعي:** هي لجنة داخلية تنشئها شركة التأمين التكافلي تتمثل مهمتها في مراقبة ومتابعة جميع العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للشركة وإبداء رأيها و قراراتها بخصوص مطابقة هذه العمليات لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون قراراتها ملزمة للشركة، تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يقترحهم مجلس إدارة لثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، تختار اللجنة من بين أعضائها رئيسا لها كما تقوم الشركة باستخلاف أي عضو منسحب بنفس الإشكال، ويجب أن يكون عضو لجنة الإشراف الشرعي من جنسية جزائرية و أن يحوز شهادات تبرر معارفه في ميدان الصناعة المالية الإسلامية، كما يجب أن يكون مستقلا وغير مساهم في شركة التأمين التكافلي ولا عاملا لديها .هذا ويشار إلى أن المرسوم التنفيذي من خلال مقارنة مادتيه 6 و17 بالنسبة للشروط التي يجب توفرها في عضو لجنة الإشراف الشرعي نجد هنالك اختلاف ففي المادة 6 ينص على الشهادات التي تثبت معارف العضو في مادة الشريعة الإسلامية أما في المادة 17فينص على شهادات تبرر معارفه في ميدان الصناعة المالية الإسلامية علما أن الشهادتين تختلفان فهنالك شهادة الشريعة الإسلامية بمختلف تخصصاتها الشريعة والقانون، أصول الفقه... التي تسلم من كلية العلوم الإسلامية،وهنالك شهادة الاقتصاد الإسلامي التي تسلمها كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،بالإضافة إلى أن المرسوم لم يتطرق إلى العدد القانوني لاجتماعات لجنة الإشراف الشرعي و لا النصاب الصحيح من الأعضاء لصحة مداولاتها وهل يمكن الإنابة بين أعضاءها في حضور الاجتماعات والتصويت على القرارات، ويرتبط أعضاء لجنة

الإشراف الشرعي بالشركة التي تمارس التأمين التكافلي بموجب اتفاقية خدمة[1]، وأكد المرسوم على بعض الحقوق التي يتمتعون بها والواجبات التي تقع على عاتقهم وهي:

- **المقابل المادي:** والذي تحدده وتبين كيفيات تسديده الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة الشركة.
- **الحصول على المعلومات وكل الوثائق اللازمة:** تلتزم الشركة بأن تقدم كل المعلومات والمستندات اللازمة لأعضاء لجنة الإشراف الشرعي وتضع تحت تصرفهم كل ما يساعدهم في إنجاز مهمتهم من دفاتر وسجلات وحسابات وعقود...إلخ .

وفي مقابل ذلك يجب على أعضاء لجنة الإشراف الشرعي الالتزام بالسر المهني وبسرية المعلومات والوثائق التي اطلعوا عليها في إطار أداء مهامهم .ولقد اعتمد التنظيم الجزائري على هيئة رقابة شرعية عليا تمثلت في الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وجعلها بمثابة مرجعية لكل المؤسسات الماليةَ الإسلامية وجعلها آلية من البنوك الإسلامية وشركات التأمين وهذا ما يعتبر ميزة إيجابية، لأن هيئات الفتوى في دول أخرى تكون على مستوى كل مؤسسة مالية مما يعين تعدد الهيئات وتعدد الفتاوى و ربما تناقصها في بعض الأحيان، و لقد صدرت العديد من التوصيات المنبثقة من الدراسات و المؤتمرات العلمية بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية أو المركزية و هو ما تم العمل به من قبل الدولة الجزائرية، إلا أن ما يمكن ملاحظته أن المرسوم التنفيذي قد حصر دور الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء في تسليم شهادات مطابقة التأمين التكافلي لأحكام الشريعة الإسلامية و إغفال دور مراقبة تسيير الشركة و معاملاتها و تعاملاتها و تم تقديم فتوى في ذلك، و لم يشر إلى العلاقة بين الهيئة الوطنية للإفتاء ولجنة الهيئة الشرعية التي منحت لها كل الصلاحيات و السلطة في مراقبة و متابعة جميع عمليات التأمين التكافلي في شركات التأمين و مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ، كم أن قراراتها ملزمة لشركة في حين أن من المفروض أن تكون قرارات و فتاوى الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء هي الأولى بالإلزامية لأن أعضاء هذه الأخيرة هم من العلماء و الفقهاء في الشريعة الإسلامية كما ذكر سابقا.

[1] –عمريو جويدة، **مجلة البحوث قي العقود وقانون الأعمال،لجنة الإشراف الشرعي في التأمين التكافلي**، العدد 03، 2202، جامعة الجزائر،الجزائر، ص 95–97 .

ج-**المدقق:**تعين الشركة التي تمارس التامين التكافلي مدققا يكلف على الخصوص بمراقبة مدى مطابقة العمليات المرتبطة بالتأمين التكافلي للآراء لجنة الإشراف الشرعي و قراراتها.

و يرشح المدقق الشرعي للمنصب بناء على اقتراح المديرية العامة و يعين من قبل المجلس إدارتها، هذا و يشار إلى المرسوم التنفيذي اكتفى بتسمية مدقق إلا أن التشريعات الأخرى تطلق عليه تسميات أكثر دقة و هي "المدقق الشرعي" لأنه يفترض به أن يكون ملما كفاية بضوابط الشرعية حتى يتمكن من متابعة أعمال لجنة الإشراف الشرعي، وهو ما لم يتطرق إليه المرسوم التنفيذي بالإضافة إلى بقية الشروط التي ينبغي توفرها فيه من مؤهلات علمية و عملية (الخبرة في المجال مثلا) بالرغم من أهمية هذه الشروط و تأثيرها المباشر على تفعيل دور الرقابة الشرعية إلا أنها لم ترد في التنظيم .[1]

الفرع الثاني:أهمية الرقابة الشرعية

تكمن أهمية الرقابة الشرعية في العديد من الأمور سنتطرق لها:

أولا/ أهمية الرقابة الشرعية و هيئتها بالنسبة للمساهمين:

1- النظام الأساسي الذي تم إنشاء فيه الشركة على أساسه ابتداء المساهمون الجدد بشراء أسهم الشركة انطلاقا من اعتقادهم يقضي أن تمارس الشركة أنشطتها بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية و الهيئة الشرعية هي التي تؤكد ذلك أو تنفيه.

2- المساهمون هم الذين ينتخبون هيئة الرقابة الشرعية بشكل مباشر أو غير مباشر داخل الشركة.

3- يجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تنشر تقاريرها السنوية حتى يتمكن المساهمون من الاطلاع عليها قبل انعقاد الاجتماع العادي لهيئتهم .

ثانيا/أهمية الرقابة الشرعية و هيئتها بالنسبة للعاملين:

[1]- ريمة شيخي و خديجة فاضل،**مجلة العلوم القانونية،مقال حول النظام القانوني للتأمين التكافلي**، مرجع سبق ذكره، ص(827).

1- بعض الناس لا يرغبون بالتعامل مع شركات التأمين التجارية انطلاقا من إمانهم أنها مخالفة للشريعة الإسلامية لذلك يرغبون بدراسة التقارير السنوية للهيئة قبل الالتحاق بالشركة و يكون ذلك بمراجعة عينات عشوائية من وثائق التأمين التي تم إصدارها في مختلف الدوائر الفنية و التأكد من عدم وجود أي مخالفة شرعية.

2- مراجعة القوائم المالية خصوصا ما يتعلق بالإرادات و النفقات.

3- مراجعة حسابات الاستثمار و التأكد من عدم وجود أي مخالفة شرعية.

4- مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كهيئة التأمين و المدقق الخارجي و في ضوء هذه المراجعة تقدم الهيئة تقريرا دوريا تبدي فيه رأيها في المعاملات التي أجرتها الشركة و مدى التزامها بالقرارات الصادرة.[1]كما تتولى هيئة الرقابة الشرعية الرد على تساؤلات و استفسارات الناس كما تقوم بتدريبهم و تعليمهم بالقدر الذي يحقق الكفاءة الشرعية في أداء العمل و تنفيذ صيغ و عقود التأمين على الوجه المطلوب.

5- يجب على العاملين المثول عند الهيئة الشرعية متى استدعتهم للإجابة على أسئلتها لتوصل إلى حكم مناسب للمعاملات و العقود و الاتفاقيات و إصدار القرارات بشأنها كما يتوجب عليهم الالتزام بقراراتها و وضعها موضع التنفيذ.

ثانيا/ الرقابة تكميلية (بعد التنفيذ) :

1-مراجعة الملفات العمليات الفنية بعد التنفيذ ويكون ذلك بمراجعة عينات عشوائية من وثائق التأمين التي تم إصدارها في مختلف الدوائر الفنية و التأكد من عدم وجود أي مخالفة شرعية.

2- مراجعة القوائم المالية خصوصا ما يتعلق بالإيرادات و النفقات.

3-مراجعة حسابات الاستثمار و التأكد من عدم وجود أي مخالفة شرعية.

4-مراجعة تقارير الجهات الرقابية الخارجية كهيئة التأمين و المدقق الخارجي وفي ضوء هذه المراجعة تقدم الهيئة تقارير دوريا تبدي فيه رأيها في المعاملات التي أجرتها الشركة ومدى التزامها بالقرارات الصادرة.

[1] – المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، حقيبة تدريبية، 2016، ، بتاريخ 19 جانفي 2023، سا:10:05، ص (150،152) https://www.cibafi.org/Default .

ثالثا/أعضاء لجنة الإشراف الشرعي في شركة "جزاير تكافل":

شركة جزاير تكافل كغيرها من شركات التأمين التكافلي في العالم و باعتبارها أول شركة في هذا المجال في الجزائر لها لجنة شرعية خاصة بها قامت بتعيينيها و تتكون من ثلاث أعضاء حسب المادة 16 من المرسوم التنفيذي 21.81 تم تعيينهم من الجمعية العامة للشركة لعهدة من 3 سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة و تتكون اللجنة الشرعية لشركة من :

1-البروفيسور عبد الرحمن سنوسي الذي يعتبر رئيسا للجنة الشرعية داخل الشركة.

2-البروفيسور محمد بوجلال باعتباره عضو.

3-و الأستاذ محمد بن قانة الذي يعتبر أيضا عضو داخل اللجنة.

المبحث الثالث: الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها شركة جزاير تكافل خلال خمسة سنوات القادمة

تهدف شركة جزاير تكافل كغيرها من شركات التأمين إلى تحقيق أقصى ربح و كسب اكبر عدد من الزبائن لكن تقديم الخدمات يكون مطابقا لأحكام الشريعة الإسلامية و أيضا تحلي بالشفافية في تقديم الخدمة و نشر وإفصاح مختلف التقارير و القوائم المالية، و كأول خطوة قامت الشركة بفتح أول وكالة تجارية بالجزائر العاصمة ثم سيتبعها في الولايات الكبرى على غرار وهران، قسنطينة و عنابة و حتى في الجنوب ثم خطوة الثانية فتح وكالات باقي الولايات مثل ولاية بومرداس وهذا لتقريب الشركة لأكبر عدد من الزبائن حتى يتعرفوا بها و بما تقدمه من منتجات وفق لأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول : الطرق الفنية و الحسابية التي تعتمدها "الجزاير التكافل"

تعتمد شركة جزاير لتكافل على صيغة الوكالة و المضاربة في عملها حيث تم تقسيم الأرباح و الفوائض حسب النسب مؤوية يتم تحديدها حسب كل طرف و حسب العلاقة الموجودة بينهم سواء كمساهمين أو كمشتركين أو عمال الشركة.

أولا/ طرق توزيع الفوائض التأمينية في صناديق الشركة

1-تمتلك شركة جزاير لتكافل صندوقين هما صندوق المساهمين و صندوق المشتركين.

2-المشتركين يحصلون على أرباح عند نهاية كل دورة حسب ما تم دفعه إلى الصندوق المشتركين.

3-المساهمون يأخذون حصة من أرباح الشركة من صندوقين المشتركين و المساهمين.

4-عمال الشركة يأخذون أجورهم جراء تسييرهم شرك من أقساط التي يدفعها المشتركين بنسب مئوية محددة حسب الاتفاق.[1]

الشكل(رقم 18):طريقة توزيع أرباح الصندوقين

من اجتهاد الطالبين رسم بياني لكيفية توزيع أرباح من الصندوقين

1-**صندوق المشتركين:** كل شخص يذهب إلى الشركة ليؤمن سيارة أو بناية أو أرض و غيرها من الأملاك يدفع قسط تأخذ الشركة من ذلك القسط ما قيمته 35 % من إجمالي القسط المدفوع كعمولة يذهب إلى الشركة يسمى اجر الوكالة.

ثانيا/ أمثلة تطبيقية لعمل الصندوقين:

1-مثال تطبيقي رقم 1:

" ذهب أحمد(المؤمن له) إلى شركة جزاير تكافل لتأمين سيارة فدفع قسط بقيمة 10000 دج، كم تأخذ شركة جزاير تكافل كأجر للوكالة و أين يذهب هذا القسط ؟

[1]- عجيل جاسم النشمي، **الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلام، ورقة مقدمة إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامي المنعقدة في البحرين** في الفترة من 25-27 ماي 2010 ،ص03-04.

الإجابة: $10000 \times \frac{35}{100} = 3500$

تأخذ الشركة **3500 دج** كأجر للوكالة تستخدم لتسيير الصندوق و دفع أجور العمال و غيرها أما باقي المبلغ فيبقى في الصندوق .

- تقوم الشركة بتسيير صندوق المشتركين مقابل أجر وكالة وعائد استثمار كما قلنا سابقا و الذي من خلاله يتم تعويض لأحد المشتركين الذي تعرض لضرر بنية التبرع لمن سيصيبه الضرر من المشتركين، لكن الشركة لا تكتفي بذلك فهي تقوم باستثمار ما قيمته 30 % من مبالغ الموجودة في صندوق في مختلف استثمارات أما الباقي فتبقى في الصندوق كاحتياطات.

2-مثال تطبيقي رقم 2:

نفترض أنه أموال الموجودة في صندوق مشتركين هي 1000000 دج وهذا بعد خصم أجرة الوكالة كما قلنا كم تستثمر الشركة من هذا المبلغ؟

الإجابة: $1000000 \times \frac{30}{100} = 300000$

- أما باقي 7000000 يبقى احتياطات لمختلف مخاطر التي تصيب المشتركين.
- عائد الاستثمار يقسم مناصفة بين صندوق التكافل و الشركة.

الشكل(رقم 19): كيف يكون القرض الحسن في حالة وجود العجز

قرض حسن في حالة تحقيق عجز لصندوق المساهمين

من إعداد الطلبة اعتماد على المعلومات المقدمة

- نبقى في نفس المثال السابق عند استثمار 30000 دج كانت عوائد استثمار 20000 دج: أولا يتم إعادة 300000 إلى الصندوق و 20000 دج يتم توزيعها كالأتي:

الإجابة:

$$20000 \times \frac{50}{100} = \ 10000$$

- **10000 دج** أولى توزع على مشتركين حسب مساهمتهم في صندوق المشاركين.
- أما **10000 دج** الثانية فتوجه إلى صندوق الشركة (صندوق المساهمين).
- يمكن أن يأخذ صندوق المشتركين قرض حسن من صندوق مساهمين لتمويل عجزه في حال تعذر لصندوق مشتركين دفع التعويضات.

صندوق المساهمين:كما ذكرنا صندوق المساهمين هو الصندوق التي وضع فيها المساهمون لتأسيسها شركة "جزاير تكافل" يمكن للشركة والمساهمون أن يستثمروا أموالهم ويأخذون كل العوائد

التي يحصلون عليها ولا يأخذ صندوق المشتركين من هذا العوائد (يأخذ قرض حسن فقط في حال كان هناك عجز كما تم ذكره سابقا).[1]

المطلب الثاني: التوقعات الإحصائية لشركة جزاير تكافل من سنة 2022 إلى سنة 2027

تسعى شركة تكافل إلى زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف وكونها الشركة الوحيدة التي تمارس التأمين التكافلي في السوق تسعى إلى استقطاب أكبر عدد من المشتركين، وبالتالي سوف نتناول في هذا المطلب توقعات الشركة خلال خمس سنوات القادمة.

الفرع الأول: تقديرات الشركة من حيث الإيرادات والمطالبات والمطالبات المكبدة وإعادة التأمين

تستند التقديرات والتوقعات للسنوات الخمس (05) الأولى من النشاط إلى مجموعة من افتراضات العمل:

أولا/ الأسس التي بنيت عليها هذه التقديرات

1-**أساس حساب عدد المشتركين وقسط التأمين لكل فئة من فئات التأمين:**

أ- لتقدير معدل الدوران المستهدف، يتم أخذ متوسط عدد حاملي وثائق التأمين ومتوسط قسط التأمين، لآخر ثلاث (03) سنوات مالية حسب فرع النشاط في التأمين التقليدي، كمرجع.

2-**العدد المقدر للمشتركين والأقساط المحصلة عن طريق فرع التأمين:**

أ-السنة الأولى من النشاط: وتتكون من نسبة المهاجرين من التأمين التقليدي في كل فرع، بالإضافة إلى نسبة تمثل العملاء الجدد تقدر بضعف عدد المهاجرين في بعض الفروع.

ب-الأربع سنوات التالية: تتطور الأقساط المحصلة تدريجيًا وفقًا لفرع التأمين المعتبَر من 25٪ إلى 50٪ في السيارات، ومن 30٪ إلى 50٪ لفروع التأمين الأخرى.

3-**إعادة التأمين المتنازل عنها:**

أ-الحفاظ على نفس العتبات المسجلة في التأمين التقليدي حسب الفئة النشاط المعني بإعادة التأمين.

4-**المطالبات والمطالبات المتكبدة:**

أ-يتم أخذ نسبة S / P حسب الفرع في التأمين التقليدي كمرجع للسنة الأولى من النشاط.

[1]-من إجتهاد الطالبين بالاعتماد على وثائق الشركة.

5- للاستئنافات المتلقاة

بالنسبة للاستئنافات المتلقاة فالنهج المعتمد هو أن الشركة سوف تكتسب في الأداء بمرور الوقت من خلال التحسين التدريجي لمستوى استرداد الطعون.

6- بالنسبة للمطالبات التي يتحملها معيدي التأمين

تم الاحتفاظ بالنسب

الفرع الثاني: تقديرات الشركة من حيث الاستثمار ومكافأة المشغل والأعباء الأخرى

أولا/سياسة الاستثمار ومكافأة المشغل:

عائد الاستثمار المتوقع تصاعدي من 3.0٪ إلى 4.0٪ خلال فترة 5 سنوات (هذا هو متوسط العائد في السوق التقليدية) سيتم دفع أجر المشغل على أساس عقد "المضاربة" لتقاسم الدخل من الاستثمارات (50/50).ويقدر حجم الاستثمارات من الفوائض الفنية للصندوق بنحو 38.3٪ على متوسط المساهمات خلال الفترة،ستمثل الأموال الخاصة التي يضعها المشغل في المتوسط 80٪ من الأموال المتاحة للفترة المعنية.

ثانيا/مصاريف التشغيل ومخصصات الإهتلاكات والمخصصات:

1-المستوى المقدر للنفقات خلال مرحلة بدء النشاط هو 143٪ من حجم مبيعات المشغل. سيتم تخفيضه بحلول السنة الخامسة من النشاط إلى 92٪.

2- بالنسبة للإهتلكات والمخصصات ، فإنها ستمثل 2٪ إلى 4٪ من حجم الأعمال على مدار 5 سنوات ، وهذا اعتمادًا على توسع الشركة والاستثمارات التي ستقوم بها.

ثانيا/ بناءً على هذه الافتراضات، فإن العناوين الرئيسية لبنود المصروفات والإيرادات للكيانين (الصندوق والمشغل) هي مبينة في الجدول كما يلي:[1]

- (الجدول رقم6): ملخص للأقسام الرئيسية خلال الخمس سنوات الأولى من النشاط

ملخص للأقسام الرئيسية ل TCRs خلال الخمس الأولى من النشاط					
العناوين	2023	2024	2025	2026	2027
الاشتراكات (أقساط التأمين)	409 740 762	521 622 390	697 686 227	962 588 868	1425 696 094
أقساط التأمين غير المكتسبة	147 506 674	187 784 061	25 167 042	346 531 992	513 250 594

[1] – وثائق من شركة الجزاير تكافل، مرجع سبق ذكره.

احتياطي الكوارث الطبيعية	3 853 752	6 400 154	8 570 695	11 908 604	17 618 913
إعادة التأمين المتنازل عنها	64 950 674	84 435 877	113 988 434	159 583 807	239 375 710
أقساط إعادة التأمين المتنازل عنها	23 382 243	30 396 916	41 035 836	57 450 171	86 175 256
36% من قسط التأمين يتم إعادة تأمينه					
عمولة إعادة التأمين	14 557 434	18 924 665	25 548 297	35 767 616	53 651 424
09% عمولة على أقساط التأمين المتنازل عنها في الكوارث الطبيعية + عمولة 25% للفروع الأخرى (في أيطار المشاركة في الربح)					
حساب حساب المطالبات	170 912 443 73248190	216 691 232 92 867 671	289 876 810 124232 918	400 039490 171445496	592631 247 253984820
مطالبات التي تتحملها إعادة التأمين	141671429	94447620	67462858	285 49972	38440220
محسوبة وفقا لمعدل تنازل الفرع فيما يتعلق برسوم المطالبات الخاصة بالأخير					
تقديم الاستئناف(الطعون)	15 546 223	27 067 242	45026329	75158988	111284102
معادلات الاسترداد التدريجي للطعون تتراوح من 1% إلى 15%					
عمولات الوكالة	135 542 825	172 341463	230384574	317 578 257	470 001862
نسبة العمولة 30% المطبقة على جميع الفروع، باستثناء الكوارث الطبيعية التي تم تحديد معدلها بنسبة 10 %					
لجان الوساطة	287978	901 340	11 385 099	4 523 549	38812 012
متوسط معدل العمولة 15% المطبق على حصة الوسطاء في إجمالي مبلغ الاشتراكات (10% إلى 30% في وقت السنة السادسة من النشاط					
رسوم الاستغلال	194 220 000	207 630 000	270 440 000	345208832	447762 664
انخفاض مستوى النفقات من 90% إلى 55% من حجم الأعمال(حجم الأعمال:العمولات وإيرادات الاستثمار)					
المخصصات للاستهلاك	5265000	3545000	5470000	7314453	9158 905
ما يعادل 10% إلى 15% من حجم الأعمال خلال الفترة					
منتجات الاستثمار في الصناديق المشاركة	702614	4999778	12 176 645	21195 427	33954534
صناديق الاستثمار (متوسط النقد المتاح) متوسط معدل العائد 3.7 %	23420471 3.00%	142850789 3.50%	304 416126 4.00%	529885687 4.00%	848863342 4.00
الدخل الاستثماري منصندوق المشاركة	351307	2499889	6088323	10597714	16977267
مشغل "المضاربة"	351307	2499889	6088323	10597714	16977267
عمولة المضاربة بنسبة 50% على ربح استثمارات صندوق المشتركين					
منتجات صناديق الاستثمار المشغل	60405530	61 688 367	61 535 826	61933 422	63 529 254

من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق الشركة

المطلب الثالث: توقع نشاط شركة جزاير تكافل على مدى خمس سنوات من حيث السجل التجاري المؤقت للصندوق والمشغل

في ظل عدم وجود مستودع في السوق الوطنية، استلهمنا من البيانات المالية الموجودة في الأسواق المشابهة للسوق الجزائرية من وجهة نظر تنظيمية ومستودع تشريعي، مع إجراء بعض التعديلات لمراعاة خصوصيات اللوائح الجزائرية التي تحكم قطاع التأمين.

الفرع الأول: توقعات الدخل للشركة الخاص بصندوق المشتركين

سيتم تقديم بيانين للدخل بشكل منفصل مع ملاحظات توضيحية للعناوين الرئيسية. البيان الأول يتعلق بصندوق المشتركين والثاني سيخصص للمشغل التكافل العام.

أولا/الأسس التي بنيت عليها هذه التوقعات

تستند التوقعات التي تم إجراؤها إلى سيناريوهات شديدة الحذر من حيث دعم السكان لنموذج التشغيل الجديد هذا وعبء المطالبات الناتج. إضافة إلى ذلك، المستوى المختلط من عائدات الاستثمار في سوق مثل سوقنا، وهو محدود للغاية من حيث الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ثانيا/ نتائج التوقعات

1- بالنسبة لصندوق المشاركين

نتج عن هذه التوقعات عجز كبير في صندوق المشاركين خلال السنة الأولى من التشغيل هذا أمر طبيعي تمامًا في مرحلة البدء في صناعتنا بعد ذلك، يبدأ الفائض الطفيف في الظهور في نهاية السنة الخامسة مستوى ملموس إلى حد ما(7٪من الأموال المحصلة). اتجاه تصاعدي مطمئن من شأنه أن يسمح للصندوق بامتصاص العجز والعثور على رصيده من السنة الرابعة من تكوينه.

2-بالنسبة لقائمة دخل المشغل

بالنسبة لقائمة دخل المشغل فإن العائد على رأس المال المستثمر (02 مليار دج) من خلال تنفيذ التأمين التكافلي العام، يبدأ فقط في الاقتراب من متوسط العائد الذي تحققه شركات التأمين على المساهمين بعد السنة الخامسة من النشاط (+2.81٪). ومع ذلك، فإن الأعمال التجارية تبشر بالخير على المدى الطويل، خاصة إذا كان المناخ العام والنظام البيئي للتمويل الإسلامي في البلاد يشهد تطورات كبيرة.

-(الجدول رقم7):توقعات الدخل للشركة الخاص بصندوق المشتركين

العناوين	التقييمات	صافي المعاملات 2023	صافي المعاملات 2024	صافي المعاملات 2025	صافي المعاملات 2026	صافي المعاملات 2027
الأقساط المكتسبة		220 665 656	403 923 800	530 953 733	724 054 445	1048 326 868
الأقساط الصادرة و المقبولة		409 740 762	521 622 390	697 686 227	962 588 868	1425 696 094
التغير في مخصص الأقساط الغير المكتسبة	01	147 506 674	40 277 386	63 382 981	95 364 951	166 718 602

الأقساط المتنازل عنها لمعيدي التأمين	02	64 950 674	84 435 877	113 988 434	159 583 807	239 375 710
على الأقساط المتنازل عنها	03	23 382 243	7014 673	10 638 920	16 414 334	28 725 085
منتجات الاستثمار		702 614	4999 778	12 176 645	21 195 427	33 954 534
رسوم الخسارة		190 174 190	159 271 185	208 753 143	277 645 460	422 215 040
المبالغ المدفوعة (بعد خصم حق الرجوع)	04	155 366 220	189 623 990	244 850 481	324 880 502	481 347 145
التغير في مخصصات المطالبات	05	73 248 190	19 619 481	31 365 248	47 212 577	82 539 324
الخسائر التي يتحملها معيدي التامين	06	38 440 220	49 972 285	67 462 585	94 447 620	141 671 429
تغير في الأحكام الفنية الأخرى (الكوارث الطبيعية		3 853 752	6 400 154	8570 695	11 908 604	17 618 913
تكاليف التشغيل		127 131 502	161 241 13 4	215 301 571	296 249 474	437 735 880
تكاليف الاقتناء	07	135 542 825	172 341 463	230 384 574	317578 257	470 001 862
تكاليف الإدارة التي يتحملها الصندوق	08	6146 111	7824 336	10 465 293	14 438 833	21 385 441
العمولات المستلمة من معيدي التأمين	09	14 557 434	18 924 655	25 548 297	35 767 616	53 651 424
نفقات إدارة الاستثمار		372 385	2 649 882	6 453 622	11 233 577	17 995 903
نفقات إدارة الاستثمار	10	21 078	149 993	365 299	635 863	1018 636
لجان المضاربة	11	351 307	2 499 889	6 088 323	10 597 714	19 977 267
مصروفات الدارة الأخرى	12	2048 704	2 608 112	3 488 431	4 812 944	7128 480
رسوم فنية أخرى						
ضريبة الدخل	13	10 000	19 955 809	26 146 358	37 283 951	46 692 668
فائض أو عجز في صندوق التكافل العام		-102 222 263	56 797 302	74 416 558	106 115 862	132 894 517

ثالثا/تفسير نتائج الجدول:

1- **(1)التغيير في مخصص الأقساط غير المكتسبة**:يتم تفسير المبلغ الكبير المسجل في السنة الأولى من خلال حقيقة أن سنة بدء النشاط تتحمل كامل مبلغ المخصص المكون. في حين أن السنوات المالية الأخرى دعمت فقط التغيير في هذا الحكم.

2- **(2)أقساط التأمين الممنوحة لمعيدي التأمين**:طبيعة المحفظة، التي تتكون أساسًا من التأمين على السيارات، والمخاطر الشخصية والمهنية، تعني أن حجم الأقساط المتنازل عنها في إعادة التأمين بالكاد يتجاوز عتبة 16٪.

3- **(3)التغيير في أقساط التأمين الممنوحة لمعيدي التأمين**:يمثل هذا 36٪ من مبلغ الأقساط المتنازل عنها.

4- **(4)المبالغ المدفوعة(بعد خصم حق الرجوع):**يتم احتساب مبالغ التسوية هذه بالرجوع إلى معدل التسوية وخبرة الخسارة المسجلة من قبل المساهمين في السوق التقليدية.

5-**(5)التغيير في مخصص المطالبات:**دعمت السنة المالية الأولى الحكم بأكمله. التدريبات الأخرى تدعم فقط الاختلاف من تمرين إلى آخر.

6-**(6) مطالبات يتحملها معيدي التأمين:**يتم احتساب المبالغ على أساس نسب S / P لكل فرع يتم النظر فيه.

7- **(7) تكاليف الشراء :**تمثل هذه التكاليف مبالغ عمولة "الوكالة" المدفوعة للمشغل.

8-**(8) تكاليف الإدارة المحملة على صندوق الأعضاء :**تمثل هذه التكاليف إلى حد كبير تقدير المخصصات على الأقساط غير المسددة والرسوم المصرفية المتعلقة بحسابات الأعضاء والعقوبات على الأقساط المتنازع عليها.

9-**(9) العمولات المستلمة من معيدي التأمين:**محسوبة على أساس عمولة بنسبة 10٪ من الأقساط المتنازل عنها في CAT NAT وعمولة 30٪ للفروع الأخرى (نفس المستوى الحالي للعمولات في التأمين التقليدي).

10-**(10) نفقات إدارة الاستثمار:**تقدر بـ 5٪ من إجمالي الدخل من الاستثمارات المنفذة.

11- **(11) لجان المضاربة:**وهي تتوافق مع أجر المشغل بموجب عقد المضاربة على أساس تقاسم (50/50) الدخل من استثمار أموال المشاركين.

12- **(12) مصاريف إدارية أخرى:**مقدرة على أساس معدل ثابت بمعدل ثابت 0.5٪ من الانبعاث للسنة.

13- **(13) ضريبة الدخل:**على أساس معدل IBS (ضريبة دخل الشركات) البالغ 26٪. وتجدر الإشارة إلى أن السنة المالية الأولى التي شهدت عجزًا دعمت فقط الحد الأدنى من الضريبة المؤجلة المطلوبة وهو 10000 دينار جزائري.

الفرع الثاني: الدخل الخاص بصندوق الشركة الجزاير تكافل

الجدول(رقم 8):توقعات الدخل للشركة الخاص بصندوق المشتركين

العناوين	التقييمات	صافي المعاملات 2023	2024	2025	2026	2027
لجنة الوكالة هيئة المضاربة	14 15	135 542825 351307	172341 463 2499889	230384 574 6088323	317 578 25 7 10597714	470001862 16977267
المجموع الفرعي		135894132	173514841	236472 897	328175970	486 979129
لجان الوسطاء	17	2879078	4 901 340	11385099	25 523 549	38 812012
المجموع الفرعي2		2879078	4 901 340	11385099	25 523 549	38 812012
دخل تشغيلي أخر	20	-	-	7094187	9848279	14 609374
نفقات التشغيل العامة	21	194 220 00	207 630 000	270 440 000	345 208 832	447762 664
مخصصات الاستهلاك أصول ثابتة	22	5265 000	3545 000	5470 000	7314 453	9158 905
المجموع الفرعي 3		199 485 000	211 175 000	268 815 813	342 678 006	442 312 195
الدخل من الاستثمارات	16	53 406 451	63 953 294	72 598 938	73 878 118	76 139 290
نفقات استثمار	18	2670322	3 197 665	3629 947	3 693 906	3 806 965
نفقات إدارة الاستثمار	19	1 602 194	1 918 599	2 177 968	2 216 344	2 284 179
المجموع الفرعي 4		49 133 935	58 837 030	66 791 023	67 967 869	70 048 069
ربح التشغيل قبل الضريبة		-17336011	17 602 041	23 063 008	28 942 285	75 908 060
ضريبة الدخل	23	-4507 363	4576 531	5996 382	7524 994	19734 798
ربح التشغيل بعد الضريبة		-12 828 648	13 025 511	17066 626	21 417 291	56 118271
مكاسب غير عادية						
الخسائر العادية	-	-	-	-	-	-
إعادة تعيين صافي العام		-12 828 648	13 025 511	17 066 626	21 417 291	56 168 271
العائد على رأ-س المال	24	٪-0.64	٪0.65	٪0.85	٪1.07	٪2.81

أولا/تفسير نتائج الجدول:

1-(14)عمولة الوكالة:يتم احتسابها على أساس معدل عمولة بنسبة 30٪ مطبق على جميع الفروع، باستثناء CAT NAT ، حيث يتم تحديد معدلها بنسبة 10٪ (الحد الأقصى للمعدل الذي تسمح به اللوائح).

2-**(15) لجنة المضاربة:**يتوافق مع مكافأة المشغل من قبل الصندوق على عنصر الاستثمار (تقاسم (50/50) من دخل الاستثمار).

3-**(16) الدخل من الاستثمارات:**هذه هي الإيرادات الناتجة عن استثمارات أموال المشغل الخاصة. هذا يتوافق مع متوسط عائد 4٪ فيما يتعلق بحجم الأموال المتاحة الموضوعة (يتوافق مع متوسط 80٪ من رأس المال طوال الفترة).

4-**(18) مصروفات الاستثمار**:وهي تقدر بمعدل ثابت قدره 10٪ من الدخل الناتج عن هذه الاستثمارات.

5-**(19) مصروفات إدارة الاستثمار**:وهي تقدر بمعدل ثابت قدره 5٪ من الدخل الناتج عن هذه الاستثمار.

6-**(20) الدخل التشغيلي الآخر:**تقدر هذه المنتجات المخططة من السنة الثالثة من النشاط، المقدرة بنسبة 3٪ من معدل دوران المشغل ، مع أي دخل إيجار وعمولات توزيع نيابة (على سبيل المثال: منتجات التكافل العائلي)

7-**(21)مصاريف التشغيل العامة:**المستوى المقدر للنفقات خلال مرحلة بدء النشاط هو 80٪ من حجم مبيعات المشغل. سيتم تخفيضه إلى هدف السنة الخامسة من النشاط عند 55٪.

08-**(22) مخصصات للاستهلاك ومخصصات الأصول الثابتة:**سوف يمثلون تدريجياً ما بين 10٪ إلى 15٪ من حجم الأعمال على مدار 5 سنوات ، وذلك بحسب توسع الشركة والاستثمارات التي ستعمل بها.

09-**(23)ضريبة الدخل الميثان:**تم احتسابها على أساس معدل IBS (ضريبة دخل الشركات) المطبق على الشركات، والذي يبلغ حوالي 26٪.[1]

10-**(24)العائد على رأس المال (ROE):**هذا هو مستوى عائد الاستثمار الذي حققته الشركة (النتيجة بعد الضريبة / رأس المال السهمي).[2]

خلاصة الفصل:

[1] – وثائق الشركة مرجع سبق ذكره.

[2] – موقع ATLAS MAGAZINE مرجع سبق ذكره، 12 افريل 2023،سا 12.00.

من خلال دراستنا لهذا الفضل وجدنا أن التأمين التكافلي في الجزائر متأخرا نوعا ما ويعاني من بعض النقائص مقارنة ببعض الدول الأخرى و لعلى أهمها ضعف نظامها المالي الإسلامي و كذلك انعدام الثقافة التأمينية للمجتمع حيث يرى من التأمين أنه ضريبة.

رغم هذه العقبات إلى أن الدولة الجزائرية تسير نحو خطى ثابتة من أجل تطوير النظام المالي الإسلامي وهذا ما يتجلى من خلال إنشاء شركتين تكافليتين "الجزاير تكافل" التي بدأت نشاطها و الجزائر المتحدة التي سوف تبدأ نشاطها في الأشهر القليلة القادمة،كل هذا يصبو إلى نظام تكافلي واعد في الجزائر بفضل الإرادة السياسية للدولة وامتلاك الجزائر لكافة المقومات

الخاتمة

الخاتمة العامة

الخاتمة:

من خلال إحاطتنا لموضوع التأمين التكافلي والتعمق فيه من جميع الجوانب الأساسية وبعد دراسة الأسواق التي تنتهج هذا النظام تبين لنا أن التأمين التكافلي اجتاح العديد من الأسواق عبر العالم حيث فرض نفسه من خلال أهميته في الدورة الاقتصادية وذلك بقدرته على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بفضل الاستثمارات التي يديرها.

توصلنا من خلال البحث أن التأمين التكافلي مبني على نية التبرع والتعاون والتضامن حيث يلتفت جمهور المتبرعين كلهم أمام الشخص المتبرع الذي وقع عليه الضرر،مستأصلا بذلك جشع التأمين التجاري الذي همه تحقيق الأرباح لا غير عكس التأمين التكافلي، كما أن قوانينه يستمد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وبذلك يغلق الباب أمام كل المخالفات التي تمس المعاملات الإسلامية من الربا،والميسر ،والغرر ..... الخ.

من خلال نتائج دراستنا لحالة التأمين التكافلي في الجزائر وتحليلينا لأهم أسواق التأمين التكافلي العربي والإسلامي وإجراء المقارنة مع دولة الجوار تونس لما يميزها من تقارب جغرافي وثقافي وجدنا أننا للأسف الشديد لازلنا في بداية الطريق،فكان لتعديل قانون التأمينات سنة 2021 بمثابة الانطلاقة لتأسيس شركات التأمين التكافلي فكانت البداية بفتح شركة "**الجزاير تكافل**"المختصة في(تأمين على الأضرار)والتي كانت مجال دراستنا.

1- من خلال ما سبق، وبعد دراستنا وتحليلينا لهذا البحث توصلت الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية وكذا اختيار صحة الفرضيات من عدمها:

- **الفرضية الأولى:**التي كان مضمونها حول دور نماذج الوكالة و المضاربة و الوقف والنموذج المختلط من جعل التأمين التكافلي بديلا شرعي للتأمين التجاري، **فرضية صحيحة**،لأن هذه النماذج هي التي قام على أساسها التأمين التكافلي حيث بينت كيف تدار عمليات التكافل داخل الشركة وكيف تقسم الفوائض و الأرباح وعوائد الاستثمار على ذوي الحقوق.
- **الفرضية الثانية:** حيث مضمونها تبلور حول المرسوم التنفيذي21-81 وما تنتظره من مستقبل واعد لسوق التأمين التكافلي في الجزائر،**فرضية صحيحة**،حيث سارعت الجزائر إلى إصدار

مرسوم جديد للتأمين التكافلي المتمثل قي المرسوم 21-81 من أجل تطبيقه وهذا بعد نجاح هذا النوع من التأمين في العديد من الدول العربية و الإسلامية و خاصة عند الجارة تونس التي تعتبر التجربة الأقرب إلى الجزائر بفضل التشابه الثقافي والاجتماعي للبلدين،كل هذا يصبو إلى سوق تأمين تكافلي واعد في الجزائر.

2- النتائج و التوصيات:

1- النتائج:

- بعد تطبيق الصيرفة الإسلامية وفتح عدة نوافذ لها في الجزائر و فتح بنك إسلامي كان لابد أن يقابله فتح شركة تأمين تكافلية باعتبارها مكمل لهذا المخطط
- تعتبر صناعة التأمين التكافلي في الجزائر صناعة ناشئة لازالت في مهدها تواجه صعوبات وتحديات عديدة خاصة أن النظام المالي في جزائر هو في أساس مهيكل وفق نظام الكلاسيكي.
- معظم الأفراد لا تفرق بين نظام التأمين التكافلي و التجاري بسبب نقص الدعاية و الإشهار.
- استطاع التأمين تكافلي أن يكون بديلا شرعيا للتأمين التجاري في العديد من الدول الإسلامية على غرار السعودية و ماليزيا.
- عند ضبط المرسوم التنفيذي مرسوم التنفيذي 21 .81 المنظم للتأمين التكافلي في الجزائر تم تأسيس شركة "جزاير تكافل" (أضرار) و الجزائر المتحدة (العائلي).
- بعد دراستنا و تحليلنا للسوق الجزائرية الحالية في مجال التأمين التكافلي وجدنا أنها سوقا واعدة مستقبلا خاصة بعد دراستنا لسوق التونسي و إسقاطها على الجزائر حيث تعتبر نموذج يحتذى به نظرا لقرب ثقافي بين الشعبين.

2- التوصيات:

- يجب أن تكون لهذه الشركتين دورا فعالا لإبراز مميزات هذا النظام وخاصة يجب أن تسترجع الثقة التي فقدت عند جمهور المؤمنين والعمل على زيادة الوعي التأميني من خلال الندوات وقنوات الدعاية و الإشهار.

- يجب أن يكون الإشهار من الأولويات لهذه النوع من التأمين ومدروس بالكيفية ألازمة لكي لا يغلط الرأي العام كمثال على ذلك شركة تأمين"**GAAM**" التجارية التي لديها نوافذ للتأمين التكافلي قامت بإشهار للتأمين التكافلي في شهر رمضان فاعتقدوا الناس أنها جمعية خيرية، لذلك يجب أن تكون طريقة الإشهار تمتاز باحترافية أكبر.
- الحرص على معرفة الأجيال لأهمية التأمين عبر المؤسسات التربوية والتعليمية،وتغير الذهنيات بأن التأمين ليس ضريبة وإنما هو تعاون واستثمار يعود بالمنفعة.
- بدخول الجزائر إلى منظمة "**البريكس**" في الشهور المقبلة تصبح لها العديد من الاستثمارات الواعدة مع شركات مختلفة كالشريك الإيطالي "**FAIT**" والشريك الصيني أو حتى الخليجي الذي يمكن أن يستدعي وجوب تبني التأمين التكافلي.
- يجب على الدولة تصحيح المنظومة المالية وذلك من خلال نزع القيود ومنح التسهيلات بإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية لأن نجاح التأمين التكافلي مرهون بنجاح النظام المالي الإسلامي.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1)-هاني دويدار، جديد في مجال التأمين و الضمان في العالم العربي، منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة1، لبنان ، بيروت،2010.

2)- أحمد سالم ملحم،التأمين الإسلامي (دراسة شرعية تبين التصور لتأمين التعاوني و ممارسته العلمية في شركات التأمين الإسلامية،دار الثقافة لنشر و التوزيع، الطبعة 1،الأردن /عمان، 1433. 2012.

3)- علي بن محمد بن حمد نور،التأمين التكافلي من خلال الوقف (دراسة فقهية تطبيقية معاصرة)،دار التدمرية للنشر،المملكة العربية السعودية، 2012، الطبعة الأولى.

4)-عزدين فلاح، التأمين مبادئه و أنواعه، دار أسامة لنشر و لتوزيع، الطبعة 1،عمان ،الأردن،2011.

5)-علي محي الدين للقره داغي، التأمين التكافلي الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت 2011.

6) هيئة المحاسبة و المراجعة للهيئات المالية الإسلامية، المعاير الشرعية المنامة، البحرين، 2010.

2- الرسائل و المذكرات:

1)- معوش محمد أمين،(متطلبات تنمية آليات عمل شركات التأمين التكافلي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ماليزيا, السعودية، الإمارات العربية المتحدة)،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة سطيف،الجزائر، 2020/2019.

2)- غنام سمار،دور التأمين التكافلي في دعم العمل المصرفي،مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم علوم الاقتصادية جامعة 8 ماي 1945، قالمة 2019-2020.

3)- عبد الحكيم باجوري، المؤسسة الإسلامية للتأمين في ماليزيا ،رسالة الماستر في الفقه وأصوله، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة أل بيت، الأردن،1998.09.17.

3- المجلات

1)-كريمة عمران، مجلة العلوم الإنسانية، مقاربة اقتصادية لاستبعاد الغرر و الربا من عقود التأميني التعاوني، العدد 23 بدون سنة 2011، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بسكرة.

02)- يونس صوالحي و غالية بوحدة، التجديد مجلة فكرية محكمة، إشكالات نماذج التأمين التكافلي و أثارها في الفائض التأميني (رؤية فقهية نقدية)، العدد 34،2013،قسم الفقه،الجامعة العالمية الإسلامية ماليزيا، الصفحة (106،107).

03)- شارفي سامية ،مجلة تنمية و الاقتصاد التطبيقي، تطبيق الاقتصاد الإسلامي في الأسواق المالية الناشئة ، العدد 2 ،2019، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف – المسيلة-، الجزائر.

04)- بن منصور عبد الله و الأستاذ كوديد سفيان، les cahiers du MECA ،التأمين التكافلي من خلال الوقف(بعد تنموي وحل لمشكلة ملكية الصندوق)، العدد1، 2014، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، الجزائر.

05)- مسيري سيد احمد، مجلة الأستاذ الباحث لدراسات القانونية و السياسية، مقال حول تطبيقات التأمين التكافلي في القانون الجزائري قراءة في المرسوم التنفيذي رقم 09 . 13، العدد 11،سبتمبر 2018 ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر.

06)- ريمة شيخي، خديجة فاضل، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، النظام القانوني للتأمين التكافلي في ضل المرسوم التنفيذي الجديد21-81، العدد2، 1جوان 2022 ،كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،ص 814. ي المرسوم التنفيذي رقم 09 . 13، العدد 11، سبتمبر 2018 ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر.

07)- كريمة عباس، مجلة العلوم الإنسانية، مقال حول التأمين التكافلي في الجزائر . دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 21-81، العدد 2، ديسمبر 2022، جامعة الإخوة متنوري قسنطينة، الجزائر.

08)- إيمان بغدادي و سيف الدين كعبوش، مجلة العلوم الإنسانية، مقال حول الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر، العدد 1،جوان 2021، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر.

09)- خبازي فاطمة الزهرة و ملياني فتيحة، مجلة الإبداع، مقال حول التأمين التكافلي و متطلبات نجاحه ،العدد الأول، 2022/12/25 ،كلية علوم الاقتصادية و علوم تسيير ،جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر.

10)- أمينة و زهية بركان،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، مقال حول متطلبات تطبيق التأمين التكافلي في الجزائر، العدد 1، 2019/07/07، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،جامعة البليدة2، الجزائر.

11)- رقيق عقبة، لباز الأمين، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، التجربة ا لماليزية في التأمين التكافلي، كمدخل لتطوير التمويل الإسلامي "مع بيان أثره على تطور التمويل الإسلامي الماليزي، العدد2، أكتوبر 2021.

12)-مها محمد زكي علي، أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها،المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ،العدد 17، كلية التجارة،جامعة الأزهر، مصر، يناير 2017 .

13)- عمريو جويدة،مجلة البحوث قي العقود وقانون الأعمال،لجنة الإشراف الشرعي في التأمين التكافلي، العدد 03 ، 2022 ، جامعة الجزائر.

14)- يوسف بن عبد الله الزامل، الشركات التأمينية التجارية التعاونية: نحو اتجاهات بديلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 04.

15)-قميري حجيلة ،أوكيل نسيمة، مجلة الميادين الاقتصادية،واقع تأمينات الأشخاص في الجزائر في ظل انتشار وباء كوفيد 19، العدد2020،1، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر.

16)- حمدي نعيمة،حاوشين ابتسام،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،أوجه التشابه بين التأمين التجاري و التأمين التكافلي، العدد 02، سنة 2019، كلية الاقتصاد ،جامعة البليدة 2الجزائر.

17)- بونشادة نوال،بوجلال أنفال،معارف مجلة دولية محكمة ،مستقبل صناعة التأمين التكافلي على ضوء التحفظات الشرعية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، العدد 23، ديسمبر 2017.

18)- محمد زكي علي، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، أسس عمل شركات التأمين التكافلي وتحليل الأداء المالي لها، العدد السابع عشر، يناير 2017، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

19)- سميحة جلولي،مجلة الاقتصاد الصناعي،إعادة التكافل كآلية لإدارة مخاطر التأمين التكافلي(المملكة العربية السعودية نموذجا)،العدد09، 2015، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر.

20)- سيف الدين كعبوش و إيمان بغدادي، مجلة العلوم الإسلامية، الإطار القانوني لتطبيق التأمين التكافلي في الجزائر،العدد 01، جوان 2021 كلية الحقوق، جامعة الإخوة منوري قسنطينة،الجزائر.

4-الملتقيات و الأعمال الدراسية:

1)- صفية احمد أبوبكر،ورقة مؤتمر بعنوان التأمين التكافلي رؤية مستقبلية، جامع أسيوط مصر،المؤتمر العلمي الدولي حول دور تمويل الإسلامي غير الربحي (زكاة و الوقف في تحقيق التنمية مستدامة بدون سنة المؤتمر،أسيوط،مصر.

2)- مولاي خليل،ورقة بحثية بعنوان(التأمين التكافلي الإسلامي الواقع الأفاق)،المركز الجامعي غليزان،الجزائر.

3)- موسى مصطفى القضاة،ورقة ندوة بعنوان:حقيقة التأمين التكافلي،ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي و التقليدي بين الأسس النظرية و التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة فرحات عباس، افريل 2011.

4)- صفاء إسماعيل وسمي و نوري عقيل طاه، ورقة مؤتمر بعنوان إعادة التأمين التكافلي، المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، كلية القانون ،جامعة أهل البيت،المنامة، البحرين.

5)- يوسف بن عبد الله الشبل، ورقة مؤتمر بعنوان بعنوان التأمين التكافلي من خلال الوقف، رابطة العالم الإسلامي الهيئة الإسلامية العلمية للاقتصاد و التمويل، ملتقى التأمين التكافلي بعنوان التأمين التكافلي من خلال الوقف، 2009/1430، المملكة العربية السعودية .

6)- عجيل جاسم النشمي،الفائض وتوزيعه في شركات التأمين الإسلام،ورقة مقدمة إلى المؤتمر التاسع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامي المنعقدة في البحرين في الفترة من 25-27 ماي 2010.

5- النصوص القانونية:

1)- القانون رقم 09 .13 المؤرخ في 11 فيفري 2009المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 73، الصادر بتاريخ13 ديسمبر 2009.

2)- المادة 103 المتممة للأمر 95-07 المؤرخة في 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 8،الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

3)- المرسوم التنفيذي 21-81، الصادر في 23 فيفري 2021 المتعلقة بالتأمينات، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 83.الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2020.

6- المواقع و الوثائق

1) وثائق من شركة الجزاير تكافل https://aljaziratakaful.com.sa/.

2)- الصندوق الوطني للتأمينات تونس،12مارس14.25،2023،.www.cnss.ma .

3)- وزارة المالية ،المجلس الوطني للتأمينات،تحليل السوق للسنتين 2021/2022، ،بتاريخ 09 افريل 2023 سا: 20:20، www.cna.dz.

4)- وكالة الأنباء الجزائرية، سوق التأمينات يسجل نمو يفوق 4% في 2022،فئة الاقتصاد،بتاريخ 21 جانفي 2023 سا 14:00، www.aps.dz/ar/.

5)- مقال من موقع ATLAS MAGAZINE أدرج يوم جانفي 02،2023 فيفري، 23:30، https://www.atlas-mag.net

6)- الشركة السعودية لإعادة التأمين، لمحة عن السوق السعودي، بتاريخ 2023/02/22 سا 11:30، www.saudire.net .

7)- المجلس العام لبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)،2016، بتاريخ 19 جانفي 2023، سا:10:05https://www.cibafi.org/Default .

8)- وزارة المالية، تقرير سنوي لقطاع التأمين،الهيئة العامة للتأمين، تونس،19،2021 جانفي 2021 سا:11.15،www.cga.gov.tn

9)- البنك المركزي السعودي، تقرير سنوي2021، فرع الرقابة على التأمين، بتاريخ 24فيفري 20023 سا:18:24 www.sama.gov.sa.

10) بنك نيجار ماليزيا،19 مارس 2023،سا 12:30،www.bnm.gov.my .